السبت 18 تشرين الثاني 2023
العدد 5065 السنة الثامنة عشرة
Samedi 18 Novembre 2023 nº 5065 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

يومَ امتلكَ الغزّيون المعرفة... ونسفوا الـ«بانوبتيكون»

تزايد الصعوبات أمام التمديد لقائد الجيش... وبري لا يرى الحلّ في المجلس

لمصلحة من تكدّس السفارات الأسلحة؟ [13]

ورطة غزّة إسرائيل تستعرض... ولا تنجز

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

تجاذب أميركي - إسرائيلي حول «اليوم التالي»
الاحتلال يستعرض... ولا يُنجز

غزة - **يوسف فارس**

في اليوم الثاني والأربعين من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتاسع عشر على بدء التوغّل البري، تواصل الدبابات الإسرائيلية تقدّمها في مساحات جديدة من مدينة غزة؛ إذ تجاوز حضورها القاطع الغربي المحاذي لشاطئ القطاع، بعد أن توغّلت عميقاً في شارع «الثلاثيني»، الذي يصل غربي المدينة بأحياء غزة القديمة وساحة غزة. إلى جانب ذلك، وصلت دبابات العدو تمدّدها في المحور الذي يتوسّط أحياء أقصى شمال القطاع ومدينة غزة، وتحديداً في حيَّي الشيخ رضوان والنصر، حيث وصلت عمليات التوغّل إلى مناطق ملعب فلسطين وسوق الشيخ رضوان وشارع الجلاء. أما في المحور الغربي من شمال غزة، وتحديداً أحياء شمال بيت لاهيا وشمال مدينة بيت حانون، فلا تزال القوات المتوغّلة تواجه مقاومة عنيفة جداً تحول دون تثبيت مواقعها، وهي قُوبلت، خلال يومَي الخميس والجمعة، بالعديد من عمليات الالتحام المباشر، والتي تخلّلها تدمير عدد من الآليات، واستهداف القوات الخاصة التي كانت تتمركز في بعض البيوت بشكل مباشر، إضافة إلى عمليات قنص.

ولا يشير إجمالي هجمات المقاومة في اليومين الماضيين، إلى تمكّن جيش الاحتلال من تحقيق إنجازات تتجاوز التقدّم البري، الذي لم يُرافَق إلى الآن بعمليات تمشيط دقيقة. وأجمل الناطقُ باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، نتائج الأربعة أيام الأخيرة من التصدي للقوات المتوغّلة، معلناً تدمير «62 آلية عسكرية كلياً أو جزئياً»، ما يرفع عدد الآليات التي تمّ استهدافها منذ بداية الحرب إلى أكثر من 250 آلية، في مختلف محاور القتال، إلى جانب التمكّن من الالتحام المباشر مع القوات الغازية من مسافة قريبة جدّاً. وكشف أبو عبيدة عن تدمير «شقة كانت تتحصّن فيها قوات خاصة في بيت حانون»، حيث تمكّن مقاتلو «القسام» من الإجهاز على عناصرها، بالإضافة إلى إجبار قوات الاحتلال على التراجع في العديد من المحاور.

وإذ اعتبر أن «ما يبحث عنه الاحتلال في مستشفى الشفاء مثير للسخرية وبحث عن السراب»، فقد أكد «(أننا) أعددنا أنفسنا لدفاع طويل ومستمر وفي الاتجاهات كافة»، متوجّهاً إلى جمهور العدو بالقول إن «أعداد قتلاكم أكثر ممّا تتوقعون بكثير». وبرغم سياسة تنقيط الاعتراف بالخسائر البشرية التي يتّبعها الاحتلال، فإنه يضطرّ من وقت إلى آخر، إلى الإعلان عن مقتل بعض الجنود في الكمائن التي تعلن عنها «القسام»، خشية أن ينشر الإعلام العسكري في وقت لاحق مقاطع مصوّرة لتلك العمليات. وتقدّر أوساط في المقاومة أن أعداد القتلى في جيش الاحتلال، تجاوزت منذ بدء العملية البرّية الـ160 قتيلاً، أكثر من 40 منهم قُضوا في كمائن في محور مدينة بيت حانون، الذي لا يزال خارج سيطرة العدو.

> **تتلخّص آلية المواجهة بحرمان العدو من أي فرصة لتركيز القوات وتثبيتها**

13 عمليّة لحزب الله في يوم واحد

كانت الكلمة أمس الجمعة عند الجبهة الشمالية مع لبنان، للميدان، حيث امتدّت العمليات من القطاع الشرقي إلى الأوسط فالغربي، لتبلغ 13 عملية. وشملت قائمة الأهداف: تجمّعات للجنود بالقرب من مثلث الطيحات وموقع المرج وثكنة راميم ومستوطنة يرؤون ومواقع الضهيرة والمطلّة (بواسطة مُحلّقتين انقضاضيّتين هجوميتين) والراهب. كما ضمّت القائمة: مواقع المالكية والعاصي وبركة ريشا ورويسات العلم، إضافةً إلى مجموعة مؤلّفة كانت متموضعةً في حرج المنارة، ودبابة في محيط مقرّ قيادة الفرقة 91 في برانيت.

وأقرّت وسائل إعلام إسرائيلية بإصابة 4 جنود في الهجوم على المنارة. كذلك، كشفت عن تضرّر شبكة الكهرباء في المطلة في وقت سابق، مشيرةً إلى رفض الجيش السماح لعمال شركة الكهرباء بالدخول إلى المستوطنة خلال النهار. كما تحدّث إعلام العدو عن انقطاع الاتصالات في المستوطنات الحدودية مع لبنان، بسبب تضرر معظم هوائيات الخلوي.

كشف أبو عبيدة عن تدمير «شقة كانت تتحصن فيها قوات خاصة في بيت حانون» (أ ف ب)

> **خيّب الجيش الإسرائيلي توقّعات جمهوره من المستوطنين، وكذلك الراعي الأميركي، جراء الفشل الاستخباري المركّب في مستشفى "الشفاء"**

مسار الاختراق

تشير الوضعية التي تتقدّم بها دبابات العدو، من شارع «الثلاثيني» الذي يربط غرب مدينة غزة بشرقها، وصولاً إلى الأحياء المحاذية لحي الزيتون، إلى أن جيش الاحتلال يحاول الالتفاف على الخطوط الدفاعية التي شيّدتها المقاومة خلال السنوات الماضية على المحور الشرقي للقطاع، والتي أثبتت في حرب عام 2014 أنها عصيّة على الاختراق. ولربّما يتوقّع جيش الاحتلال أن المباغتة من جهة الحواضر التي تشكّل قلب المدينة القديمة، وتحديداً من جهة مفترق عسقولة ومحور مستشفى المعمداني وساحة غزة، وصولاً إلى أحياء الشجاعية، من شأنها أن تخلط حسابات المقاومة تماماً، ولا سيما أن الدخول من المحور الغربي الساحلي للقطاع، كان الأول من نوعه خلال 15 عاماً من المواجهة. على أن مراقبة الأداء الميداني تفيد بأن المقاومة قرّرت التعاطي مع الاختراق العميق كأمر لا جدوى من إنفاق المزيد من الخسائر البشرية واللوجستية لوقفه، لتتلخّص آلية المواجهة الآن بحرمان العدو من أيّ فرصة لتركيز القوات وتثبيتها، عبر تنفيذ عمليات مدروسة للغاية، خصوصاً أن المعركة خرجت من إطار حسابات الوقت.

معارك فارغة في قلب المدينة

ولا تشير مجموعة المواقع التي أعلن الاحتلال السيطرة عليها، إلى أن جيش العدو حقّق إنجازاً يتجاوز الوصول البري إلى عمق الحواضن الآمنة ومراكز السيادة الحكومية. وفي صباح يوم الخميس، كرّرت إذاعة «مكان» الإسرائيلية الناطقة بالعربية، الحديث عن تمكّن الجيش من السيطرة على ميناء غزة، بعد عملية كبيرة شاركت فيها وحدات «الكوماندوز» البحري والقوات البرية والمدرّعة. كذلك، أعلن عن تفجير منزل رئيس المكتب السياسي في حركة «حماس»، إسماعيل هنية، وتدمير النصب التذكاري الخاص بشهداء سفينة «مرمرة» التركية في داخل الميناء، إلى جانب الاستعراض المستمرّ في مستشفى «الشفاء» حيث تهديم وتفتيش المباني مستمرّان. على أن ما تحدّث عنه الاحتلال إلى اليوم، هو تحصيل حاصل لدخوله عمق المدينة، وما أنجزه على الأرض كان بمكن أن ينجزه من الجو أو البحر، كتدمير منزل، أو السيطرة على ميناء مهجور وساقط عسكرياً. لكنّ جيش العدو يحاول، عبر استعراضه هذا، القفز على أسئلة جوهرية، تتعلّق بالإنجازات التي تمكّن من تحقيقها.

وفي ما يتّصل بهذه الأسئلة تحديداً، كرّر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، الهروب منها بتجديده القول إن «إسرائيل يجب أن تحتفظ بالمسؤولية العسكرية الشاملة في غزة في المستقبل المنظور». وأضاف نتنياهو، في حديث إلى «الإذاعة الوطنية الأميركية»، أنه «يجب أن تكون هناك حكومة مدنية في غزة مستقبلاً، ولن يحكمها من يروّج للإرهاب أو يموّله». في المقابل، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أميركيين قولهم إن «إسرائيل تخاطر بمواجهة تمرّد دموي إذا هزمت حماس واحتلّت غزة من دون خطّة ذات مصداقية». وأشارت الوكالة إلى أن «مقترحات تل أبيب وواشنطن ودول عربية بشأن غزة بعد الحرب، رفضتها الأطراف المعنيّة»، في حين «لم تزّ حتى الآن خريطة طريق واضحة لدى إسرائيل لإستراتيجية خروجها من غزة». ولفت المسؤولون الأميركيون إلى أنهم يبحثون «منح السلطة الفلسطينية دوراً في توزيع مساعدات غزة بعد الحرب، لإحياء شرعيتها»، متابعين أن «شركاء غربيين ومن دول شرق أوسطية، اقترحوا تشكيل إدارة انتقالية في غزة من التكنوقراط».

إلى ذلك، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن «الكابينت وافق أمس على إدخال الوقود إلى غزة من أجل المنظمات الدولية». وكانت هذه القضية استدعت أخذاً وردّاً بين وزراء «الكابينت»، ليتقرّر في النهاية السماح بإدخال كميات قليلة، استجابة للضغوط الأميركية والدولية، وطمعاً في إطالة أمد «فترة السماح» الممنوحة للجيش الإسرائيلي لاستكمال عمليته في القطاع.

بين لبنان 2006 وغزّة 2023: تل أبيب تطلب المهل... وواشنطن تتململ

يحيى دبوق

في الأسبوع السابع على بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والرابع على العملية البرية شمال القطاع، تبقى الأمور على حالها لدى صنّاع القرار في تل أبيب وواشنطن: رفع مستوى الضغط الميداني والسياسي والتهويلي، على أمل تحصيل أقصى ما يمكن من أهداف. لكن لا يوجد في الميدان، وفي ما يرد من مواقف حركة «حماس» عبر التفاوض غير المباشر، ما يؤشر إلى إمكانية تحقيق العدو أهدافاً ذات سقوف عالية. والحديث هنا لا يتعلّق باليوم الذي يلي الحرب، أو ما يُطلق عليه إستراتيجية الخروج السياسية التي كان يجب تحديدها قبل اتخاذ قرار الحرب نفسه، بل بالنتيجة ومنها الأثر المادي المباشر للقتال العسكري، والذي من خلاله فحسب، تُبنى المخارج السياسية.

إلى الآن، ثمّة إقرار إسرائيلي بعدم تحقيق تقدّم يُذكر على صعيد إنجاز غايات الحرب، وفق ما يرد تباعاً في الإعلام العبري، وآخره في صحيفة «هآرتس» التي كتبت، أمس، تقول: «يجب ألّا نخدع أنفسنا. فهي (حماس) ليست على وشك الانهيار». في ما بدا ردّاً على ما ورد في الصحيفة نفسها قبل يوم واحد نقلاً عن مصادر عسكرية إسرائيلية قالت إنه «مع الحذر الشديد، يمكن القول إن هناك إشارات تضعضع في وضع حماس ميدانياً». مع ذلك، وردت، أمس، على لسان رئيس أركان جيش العدو، هرتسي هليفي، تأكيدات لما سمّاها «نجاحات»، من شأنها أن تمهّد الطريق لكسر «حماس» في شمال القطاع، الأمر الذي يثير علامة استفهام حول وجود «نقطة انزياح» جديدة في الأهداف، إذ قال هليفي: «إننا قريبون من تفكيك المنظومة العسكرية (لحماس) في شمال قطاع غزة. لا يزال هناك عمل يتعيّن إنجازه، لكننا نقترب منه بنجاح»، مضيفاً أن «الجيش الإسرائيلي سيواصل عملياته داخل قطاع غزة، وسنستهدف المزيد من المناطق، ما يؤدي إلى القضاء بشكل منهجي على الضباط القياديين والعناصر والبنية التحتية (لحماس)».

وإذ ظهر حديث هليفي التشجيعي وكأنه موجّه أكثر إلى الجانب الإسرائيلي من المتراس، وإن كان موجّهاً أيضاً إلى الجانب الآخر على سبيل التهويل، فهو لم ينجح كثيراً، كما يبدو، في توليد الانطباع المطلوب، خاصة أنه جاء بعد أن خيّب الجيش الإسرائيلي أمل جمهوره من المستوطنين، وأيضاً الراعي الأميركي، جراء الفشل الاستخباري المركّب في مستشفى "الشفاء". أراد جيش العدو للصور التي ترد من المستشفى، من فوق الأرض ومن تحتها، أن تعيد إسرائيل إلى تموضع أفضل على الساحة الدولية في سياق الحرب، بما يؤدّي إلى إطالة أمد هذه الأخيرة أسابيع كثيرة إضافية لمواصلة الضغط على غزة. لكن في الواقع، لم يعثر العدو إلا على مقرّات عسكرية، ولا معسكرات اعتقال تحت أرضية لأسرى إسرائيليين، ولا غرف قيادة وسيطرة لمقاومين، ولا قيادات أو عناصر من "حماس" يُعرضون بثيابهم الداخلية أمام الكاميرات بعد أسرهم. وبالتالي، كانت النتيجة من اقتحام المستشفى صفراً، بل جاءت عكسية وفي غير مصلحة العدو، الذي أعاد تأكيد فشله في 7 تشرين الأول، بحلّة جديدة.

في 7 تموز 2016، كتب نائب مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، والمسؤول عن السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، إليوت إبرامز، مقالاً مطوّلاً عن فشل الجيش الإسرائيلي في إلحاق الهزيمة بـ"حزب الله" عام 2006، وقال إن هذا الفشل هو الذي منَع الولايات المتحدة من تحقيق الأهداف السياسية المرسومة للحرب، في لبنان والمنطقة. وأشار إبرامز الذي اعتاد في حينه التنقّل بين واشنطن وتل أبيب، إلى أن "الإدارة الأميركية لم تشكّك في البداية في قرار (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق) إيهود) أولمرت، بالمبادرة إلى شنّ حرب. وكما هي الحال مع أغلب الدول الأوروبية، ودول عربية، افترضنا أن الجيش الإسرائيلي سيوجّه ضربة سريعة وقاسية إلى حزب الله، وهو ما كان سيعطي مزايا عدّة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة". كان موقف الولايات المتحدة شبه متطابق مع الموقف الإسرائيلي المعلن من الحرب، وتحديداً في ما يتعلّق بعدم العودة إلى "الوضع القائم" في لبنان، والذي تشكّل بعد انسحاب عام 2000، فيما تبيّن أن دولاً عربية كانت تنتظر هزيمة واضحة وحاسمة لـ"حزب الله"، حيث أيّد دبلوماسيون عرب، وباعداد كثيرة، في محادثات مغلقة، عمليات الجيش الإسرائيلي.

عارضت الإدارة الأميركية وقفاً لإطلاق النار، لأنها أرادت ضربة قاصمة لـ"حزب الله"، واعتبرت أن أيّ وقف سريع لإطلاق النار، كان يعني تعذّر التوصّل إلى تغيير فعلي للوضع. وهو ما دفع وزيرة الخارجية الأميركية وقتها، كوندوليزا رايس، في 19 تموز 2006، إلى الرفض العلني لدعوة وقف القتال، ومن ثمّ تجديد موقفها هذا خلال مؤتمر روما في 26 تموز، والذي شهد "خطاب الدموع" لرئيس الوزراء اللبناني الأسبق، فؤاد السنيورة، علماً أنها كانت، قبل المؤتمر، قد أبلغت وزير الخارجية الإيطالي آنذاك، ماسيمو دليما، بأنها ستقطع الطريق على أيّ بيان يدعو إلى وقف إطلاق النار. إلا أن الواقع الجديد بدأ يتّضح بعد مرور أسبوعين على بدء الحرب، وعجْز الجيش الإسرائيلي عن إلحاق الهزيمة بـ"حزب الله"، بخلاف ما توقّع الجميع. وفي الأسبوع الثالث، أخذ "الحلّ" الذي حاولت الولايات المتحدة دفعه قدماً في التلاشي، عندما تبيّن أنه لن يكون هناك نصرٌ إسرائيلي واضح، وأنه لم يعُد هناك حلفاء يساعدون في إيجاد تسوية تكون أفضل من العودة إلى الوضع القائم.

يتضمّن ما ورد في مقال إبرامز من العبر ما يكفي ليكون حضوره واجباً على طاولة التقدير. فعام 2023 في غزة، يبدو شبيهاً جداً بعام 2006 في لبنان؛ واحد أسباب فشل المخطّطات الأميركية للحرب في هذا البلد الأخير، هو ما اعتبرته رايس فشلاً للسياسة الإسرائيلية وفقداناً للثقة بأولمرت، قائلة: "عندما كنا نلتقي به، اعتاد القول: أنا بحاجة إلى عشرة أيام أخرى من أجل إلحاق هزيمة حقيقية بحزب الله. لكن في اللقاء الذي يلي، أي بعدها بخمسة أيام، يعود ليكرّر الجملة نفسها. ومن ناحية عملية، لم يُبرز أيّ دليل على أنه بالفعل قادر على توجيه ضربة قاسية ومهمّة إلى حزب الله، حتى لو مُنح مزيداً من الوقت. هذه المسألة، تحديداً، هي النقطة الحاسمة التي قوّضت منطق استمرار القتال".

ما الذي يحدث الآن في الغرف المغلقة بين تل أبيب وواشنطن بشأن حرب غزة؟ الإجابة تقديرية بطبيعة الحال، لكنّ المرجّح أيضاً في هذه الحرب، أن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى عشرات من الأيام الإضافية كالتي طلبها أولمرت، قبل أن يحقّق النتيجة التي يريدها، هو ورعاته الأميركيون.

ابراهيم الأمين

عن «الجزيرة» وسرديّتها للحرب على غزّة

بعد انطلاقة «الربيع العربي»، تصرّفت قناة «الجزيرة» على أن ما يحصل، في جانب منه، كان ثمرة نشاطها خلال العقد الذي سبق بداية «الربيع»، عندما فُتح الهواء أمام أحزاب وشخصيات عربية لتعرض وجهات نظر كانت ممنوعة من الوصول إلى الجمهور، ووصل الأمر بمسؤولين في القناة القطرية - العربية إلى حدّ الاعتقاد بالقدرة على إحداث انقلاب في هذا البلد أو ذاك. إلا أن الخطأ الأكبر وقع عندما تبنّت القناة خطاً تحريرياً مخالفاً للمبادئ التي قامت عليها، وتحوّلت في اليمن وسوريا وليبيا، أقرب إلى الإعلام الحزبي، ما أدّى إلى مقاطعة واسعة لها، قبل أن تقرّ «الجزيرة» بأن عنوان مقاومة العدو الصهيوني هو الوحيد الذي يعيد الإجماع على متابعة من يتبنّاها. وترافق ذلك مع تغييرات شهدتها القناة قبل أن ترسو على إدارتها الحالية التي يفترض أن تشهد، في وقت ليس بعيداً، تغييراً جديداً، وعلى مستوى نوعي.

في الموضوع الفلسطيني، من السذاجة الحكم على تأييد القناة للفلسطينيين بأنه ليس سوى حيلة. هذا تشخيص غير واقعي، وفيه قدر كبير من التعسّف، إذ يتجاهل أن في قيادة قطر، بعد انقلاب التسعينيات، من يناصر القضية الفلسطينية. كما أن العلاقات التي أقامتها الإمارة مع إسرائيل، بطلب وضغط من الولايات المتحدة، لم تشهد حرارة بالقدر الذي يلزم الدوحة مراعاة العدو. أضف إلى ذلك أن قطر لم تذهب بعيداً مع العدو في بعض الأمور كما هي حال مصر والأردن والإمارات مثلاً. ويعرف كثيرون من أهل المقاومة، ومن خصومها، أن هذا الموقف لم يكن مفتعلاً، ولا تحايلاً لكسب شعبية عربية أو إسلامية، وإن كان حاكم الجزيرة الصغيرة قد أحسن استخدام هذه الورقة في كثير من المفاصل، وصارت القناة أداة فعّالة في أدوار الوساطة التي تلعبها قطر على أكثر من صعيد. كما أن الغرب ليس معجباً كثيراً بالقناة القطرية، ويمارس ضغوطاً مستمرة لتعديل نمط تغطيتها.

> **في حالة الحرب بين احتلال ومقاومة، لا يمكن منح المجرم فسحة لتبرير جريمته ولا يمكن مقارنته بالضحية**

> **التزام وجهة نظر ليبراليّي «الإخوان المسلمين» في إدارة القناة لا يؤشر إلى مراجعة العقد الماضي، كما لن يفيد بنفض غبار الربيع العربي عن القناة**

لكنّ هناك بعداً آخر لدى قيادات هذه الدولة يتعلق بموقف حكامها من الحركة الإسلامية في عالمنا اليوم، إذ إن قيادة الإمارة الوهابية معجبة بتنظيم «الإخوان المسلمين»، وتجده الأقرب إلى عقلها السياسي. ويبيّن التدقيق أن الأمر لا يتعلق بفكرة «الإخوان» العامة، وإنما بالتيار الذي واجه إخفاقات كثيرة، فتحوّل إلى اعتناق براغماتية، هي في الواقع تعبير لطيف عن الليبرالية التي تحكم عقل غالبية كبيرة في جسم الإخوان، نتيجة تأثير المدارس البريطانية والأميركية. كما أن قطر تماهت مع المنافسة الخلافية الحادّة بين التيار الليبرالي في التنظيم، والتيارات الأخرى، سواء الجهاديون السُّنّة منهم، أو التيار الإسلامي الشيعي، وهو ما يفسّر جانباً من طريقة اختيار المرشحين للمناصب القيادية المؤثّرة في إدارة محتوى «الجزيرة».

ولأنه لا يحق لأحد مطالبة الآخر بتبنّي قناعاته، فإن النقاش مع «الجزيرة» ينبغي أن يُحصر بخطّها المهني، انطلاقاً مما تقول هي أنها تعتمده. وهنا، تكمن مناقشة تغطية القناة للعدوان على غزة، حيث تظهر فروقات تتحوّل في لحظة إلى عنصر يؤثر سلباً على فكرة المقاومة من أصلها.

تتمثّل القناة بالأدوات الغربية لصناعة المحتوى الإعلامي. وهي تقول إنها مستقلّة وموضوعية وخلاف ذلك من العبارات التي تنهار كل يوم، مع الانهيار الأخلاقي لإعلام الغرب. و«الجزيرة» عندما أعطت لنفسها صفة المعبّر عن الرأي والرأي الآخر، لا تفعل ذلك بصورة صحيحة، لا أخلاقياً ولا مهنياً. عندما يتعلق الأمر بالعدوان على فلسطين، إذ لا مكان لفكرة النقاش النقدي بين وجهتَي نظر في حالة حرب كالتي يشنّها العدو على غزة. وطالما أن القناة تعتبر قواعد العمل البريطانية والأميركية المثل الأفضل مهنياً، فما عليها سوى تقليدها في حالتنا اليوم: هل يفتح الإعلام الغربي الهواء لناطقين باسم المقاومة؟ وهل يسمح بعرض رواية أخرى للوقائع الجارية على الأرض؟ الجواب لا بالطبع، بل على العكس من ذلك، تجنّد هذا الإعلام كله لخدمة أهداف العدو بشيطنة حركة حماس، وتحويلها من حركة تحرر وطني ومقاومة مشروعة إلى مجموعة من الإرهابيين القتلة.

في هذه الحالة، عندما تعرّف القناة جيش العدو بأنه جيش احتلال، وتعرض لما يرتكبه من جرائم موصوفة، لا يعود منطقياً منح المجرم مساحة مفتوحة من الهواء ليبرّر جريمته؟

وليس صحيحاً على الإطلاق اعتماد قاعدة التماثل بين الناطق باسم كتائب القسام «أبو عبيدة»، والناطقين باسم جيش العدو وهم يقدّمون روايتهم عن ذبح النساء والأطفال. ولا يحتاج الجمهور إلى من يساعده في التمييز بين حقائق «أبو عبيدة» وبلاهة الناطقين باسم العدو. ولكن، عندما تقرر «الجزيرة» فرض صوت المجرم على الجمهور، تكون كمن يساهم في الحرب النفسية ضد الضحايا. وفي هذا سقطة أخلاقية، وحتى مهنية، للقناة، وفي كل مرة ينتفض زملاء في القناة ويلجأون إلى إهانة الضيوف الإسرائيليين أو المدافعين عن إسرائيل، يفعلون ذلك عن قناعة تظهر في تعابير وجوههم، لكنّ الأمر لا يمكن أن يكون «مهنياً» و«موضوعياً» على طريقة إدارة القناة.

الأمر الآخر، يتعلق بسياق التغطية وارتباطه بأهداف الحرب المعلنة من الطرفين. صحيح أن «الجزيرة» ليست قناة المقاومة في فلسطين أو خارجها، لكن لا يمكنها أن تخدم - من حيث تدري أو لا تدري - أهداف العدو. وكما أنه ليس مطلوباً منها أن تروّج لشعارات المقاومة، فإنه ليس مهنياً ولا أخلاقياً تبنّي إطار العدو للمعركة.

الهجوم على المستشفيات في غزّة أمر مهول، ولو أن للعدو سوابقَ في هذا المجال. والتركيز عليه من أجل فضحه عمل أساسي. لكنّ المثير للريبة هو السير مع الأجندة الإسرائيلية. العدو يحاول منذ اليوم الأول إيجاد مخرج شكلي لهجومه العنصري والوحشي على المستشفيات، فاخترع قصة أنها تضمّ قواعد للمقاومة، فهل يُفترض بـ«الجزيرة» أن تختصر معركة غزة الكبيرة، بما يحصل في المستشفيات فقط، أو حتى في تكريس صورة الدمار والتهجير، وكأنها تشارك العدو في كيّ وعي الناس وتحذيرهم من فعل المقاومة وكلفته؟ وعندما تقرّر القناة الحديث عن تأثير الحرب على كيان العدو، تجدها تلجأ إلى عرض مقتطفات من إعلام العدو الذي يخضع للمرة الأولى في تاريخه لهذا النوع الشديد من الرقابة العسكرية.

لا أحد يريد من «الجزيرة» أن تعمل وفق أجندة حماس وحلفائها في العالم العربي والمنطقة. ولكن، كيف تبرّر القناة، مهنياً وأخلاقياً، تجاهل عناصر لها صلة بالحرب الجارية؟ وكيف لها، مثلاً، أن تتجاهل إعلان قائد اليمن السيد عبد الملك الحوثي استعداد بلاده لإقفال باب المندب، وضرب كل السفن التجارية العائدة للعدو في البحر الأحمر؟ وهل تفعل ذلك لأسباب سياسية، أم أن هذا ليس خبراً مهنياً يستحق التغطية؟

ليس مطلوباً من «الجزيرة» أن تمنح العلامات لهذا العمل أو ذاك من أعمال المقاومة خارج فلسطين. وليس مطلوباً منها أن تضخّم حجم الدعم الذي تقدّمه قوى المقاومة لأهل غزة ومقاومتها. لكن، أليس حرياً بها أن تميّز بين الوقائع المعبّرة عن أحداث حقيقية وعن جهات سياسية كبيرة، أم أنها تبحث عمّا يجذب الجمهور أكثر؟ ساعات البث الـ 24 المفتوحة تكفي لفعل الكثير مهنياً، ولتغطية أشمل مما هو قائم حالياً. وحكاية المقاومة في غزة لا تُختصر فقط بالجانب الإنساني، على أهميته، ولا في قراءة ما يجري من انعكاسات سياسية للحرب على المنطقة والإقليم، والتلاعب بالحقيقة يجري من خلال آليات مكشوفة، في أسلوب التغطية المباشرة، واختيار الضيوف، وطريقه إدارة الحوار معهم، وحتى العناوين التي ترد القناة التركيز عليها.

من يتعامل مع ملف العدوان على غزة على أنه امتداد لصراعات سابقة، هو بالضبط، من يريد ربط الحق الفلسطيني بالتوافقات السياسية الإقليمية والدولية. وهو بالضبط، كمن يريد أن يفرض على الشعب الفلسطيني خياراً دون غيره. والتجربة الطويلة علّمتنا جميعاً أن للمنصات الإعلامية دورها الكبير عندما تحترم عقول الجمهور، لا عندما تحاول التذاكي والتشاطر على طريقة الإعلام الغربي الذي يواجه اليوم أكبر أزمة أخلاقية ومهنية في تاريخه.

ثمّة عشرات من الأمثلة المهنية التي يمكن مُحَاجَّة «الجزيرة» بها. وهناك عشرات الأفكار التي تجيد القناة نفسها تنفيذها لو أنها تلتزم الخيار المهني فقط. وضغط إسرائيل وأميركا على قطر لا يمنع من ضرورة النقاش مع واحدة من أبرز المنصات الإعلامية التي أنتجها العرب خلال عقود طويلة. وهو نقاش ضروري عندما تتحوّل القناة إلى صانع محتوى يؤثّر ليس على عقلك فقط، بل على حواسّك قبل كل شيء.

طوفان الأقصى

«حكومة الحرب» منقسمة نسترجع الأسرى أم نواصل الحرب؟

بيروت حمود

على وقْع صرخات أهالي الأسرى الإسرائيليين الغاضبين، الذين بدأوا، قبل أيام، مسيرةً على الأقدام من تل أبيب إلى القدس، حيث من المتوقّع أن يصلوا اليوم إلى مقرّ الحكومة، تعالت الاتهامات في إسرائيل لقادة الحرب: رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس الأركان هرتسي هليفي، الذين يتعنّتون في القبول بصفقة لتحرير عددٍ من النساء والعجزة والأطفال الإسرائيليين، في مقابل إطلاق سراح نساء وأطفال فلسطينيين، بحجّة ممارسة مزيد من الضغط العسكري على المقاومة في قطاع غزة. وفي هذا الإطار، كتب مفوّض شكاوى الجنود السابق، واللواء في الاحتياط، يتسحاق بريك (معاريف"، أول من أمس)، الذي اجتمع إليه نتنياهو مرتَين على الأقلّ منذ بدء الحرب للأخذ بنصائحه في شأن العملية البرية، وللوقوف على تحذيراته من «عدم جهوزية الجيش واستعداده للحرب»، والتي أطلقها على مدى السنوات الماضية، أنه: «ليس سرّاً أن المحلّل العسكري للقناة 12، نير دفوري، مقرّب من الناطق باسم الجيش. لذلك، أعتقد أن ما كتبه أو قاله مقبول بالنسبة إلى الآخير. وبناءً على ما سبق، يمكن أن نفهم من كلام دفوري الوارد في مقالة نُشرت الخميس (موقع «القناة 12»)، ومن رسائله التي ينقلها كمراسل عسكري عبر شاشة القناة ذاتها، روح النقاش الدائر، والاتّجاه الذي يميل إليه كلّ من وزير الأمن، ورئيس الأركان».

وحتى يوضح بريك ما قصده، اقتطع فقرة من تقرير دفوري المنشور على موقع القناة، جاء فيها: «الماحثات من أجل الصفقة: طالما أنه لا اتفاق (حول الصفقة)، يواصل الجيش الإسرائيلي العملية البرية في قطاع غزة بكلّ قوته، وبالتالي فإن المفاوضات لا تؤثّر على القتال الدائر في الميدان. يرى غالانت أن العملية العسكرية الكبيرة هي التي ستمكّننا لاحقاً من إعادة المختطفين، إمّا عن طريق صفقة أو من خلال استغلال فرصة قد تأتي

> «موقف حماس في المفاوضات منهجيّ أكثر من موقف حكومة إسرائيل. حماس أوفاد، لكنهم أوفاد منهجيّون»

في طريقنا. إذا بات الاتفاق نافذاً، يجب الإستعداد لحقيقة أنه ستكون هناك هُدن، وأن حماس ستستغلّها». ما يمكن فهمه من كلام دفوري، وفق بريك، أنه «لا داعي للعجلة الآن لعقد صفقة يُطلق بموجبها سراح جزء من مختطفينا، طالما أن المهمّة لم تتمّ، وأن الهدنة ستمكّن حماس من إعادة تنظيم صفوفها». كذلك، «نقل دفوري عن غالانت، قوله: 'ينبغي علينا أن نواصل، وأن نضغط عليهم، والعملية العسكرية البالغة الأهمية هي التي ستعيد المختطفين'». وعلى هذه الخلفية، طرح بريك مجموعة أسئلة: أولاً، «هل فعلاً سيكون لدينا امتياز أكبر في المفاوضات لتحرير المختطفين إذا وسّعنا العملية جنوباً؟ من اتّخاذ القرار هو «مقامرة بحياة أطفال، ونساء ومسنّين اختطفوا إلى أرض معادية من دون أيّ ذنب، وبسبب أخطاء الحكومة». ولفت برنياع إلى الانقسام السائد في قيادة الحكومة والجيش، موضحاً أنّ «بالإمكان تصنيف الوزراء (إلى نوعين): متفائلون ومتشائمون. غالانت متفائل لاعتقاده بأن حماس توشك على الانهيار، وأنها، في الضائقة التي تعيشها حالياً، لا يعنيها لا الأسرى في السجون ولا مساعدات إنسانية ولا وقود. فقط تتوق إلى وقف لإطلاق النار يوقف الضربة النهائية، ما يتيح لها إعادة لملمة نفسها». وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، خلص غالانت، وفق برنياع، إلى ثلاثة استنتاجات: "أولاً، أن هذه مرحلة أولى من خمس او سبع مراحل لا تزال تنتظرنا، وأنها ستشكّل سابقة ونموذجاً للصفقات المقبلة. لذلك، من المهمّ خفض الأثمان. ثانياً، الآن، فيما تُهاجم غزة بثلاث فرق عسكرية، فإن الضغط على حماس في ذروته، وثمّة شكوك في إن كان ضغط بقوّة كهذه سيُمارس على حماس في المفاوضات المقبلة. ثالثاً، السنوار يحاول إجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار ليس بعد الاتفاق، وإنّما أثناء المفاوضات. وبينما يعمل الجيش في مستشفى الشفاء، يعلن (السنوار) وقْف الصفقة حتى تنسحب إسرائيل منه. هذا الشرط علينا رفضه نهائياً. فالجيش يريد الاستمرار في القتال لأن هذه وظيفته؛ هذه كفارته (عن فشله في حماية المستوطنين في 'غلاف غزة')». وبحسب برنياع، فإن «غالانت يستند في سجاله إلى دعم رئيس الأركان».

(أ ف ب)

في المقابل، يتخوّف الوزيران «المتشائمان»، بيني غانتس وغادي آيزنكوت، ومعهما رئيس حزب «شاس» أريه درعي، «من أنه لا بديل من هذه الصفقة». وباعتقادهم، فإن «السنوار ليس على وشك الانهيار، وحياة (الأسرى الإسرائيليين) الذين من المحتمل أن يُفرج عنهم، يُداهمها خطر يومي». ولفت إلى أن وجود الجيش في غزة لم يمنع مقتل أسرى إسرائيليين، معتبراً أن تخوّفات الثلاثي «ربّما ليست تشاؤماً، بل واقع. هذا هو الواقع»، مذكّراً بما تناوله في مقالة سابقة، أول من أمس، حول الطريقة التي تهرّب بها نتنياهو من اتّخاذ قرار في اجتماع سابق حول الصفقة. وأشار إلى أنه «أمس، لاح تغيّر في موقفه، ربّما بسبب الضغط الأميركي، أو بسبب الضربة التي تعرّض لها في استطلاعات الرأي. في نهاية المطاف، رئيس الوزراء ليس محلّلاً تلفزيونياً؛ عليه أن يقرّر». وأعتبر المحلل السياسي أن موقف "حماس" في المفاوضات «منهجي أكثر من موقف حكومة إسرائيل. حماس أوفاد، لكنهم أوفاد منهجيون. منذ البداية، تحدّثوا عن 50 أسيراً، على ما يبدو هذا ما لديهم ليعرضوه في الفخ الذي يجري الحديث عنها. إسرائيل تريد صفقة أكبر، لكن ليس مضموناً أن ذلك ممكن». فضلاً عمّا تقدّم «حتى الآن ليس مضموناً أن الصفقة ستُنفّذ: فحماس هي حماس. وفي النهاية، سندفع الثمن. السؤال هو إنْ لم ندفع ثمناً إضافياً، لا داعي له، بسبب استصعاب حكومتنا اتّخاذ قرار بدفع الثمن».

هدف المناورة البرية وإنجازاتها حتى الآن متّسقاً مع إعادة المختطفين. لدينا واجب أخلاقي تجاههم وتجاه عائلاتهم».

أسئلة بريك المشار إليها، تقاطعت مع تحذيرات أطلقها محلّلون إسرائيليون من أن عدم قبول إسرائيل بصفقة جزئية، من شأنه أن يفضي إلى مقتل بعض الأسرى أو وفاة آخرين بسبب تدهور حالتهم الصحية، والظروف التي يُحتجزون فيها. وفي هذا الجانب، نقل المحلّل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين، قولهم إن «موقف نتنياهو في شأن الصفقة ينطوي على حسابات سياسية داخلية»، في مقدّمها «الاعتبار الجوهري (الذي يتّخذه الأمن القومي) إيتمار بن غفير، الذي يبحث عن طريقة للنأي بنفسه عن الإخفاق الأمني في 7 أكتوبر، وربّما ينسحب من الائتلاف، فيما نتنياهو متمسّك به (وبزميله، وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش)». ولفت هرئيل إلى أن ثمّة اعتباراً آخر لدى نتنياهو، مرتبط «بصراع البقاء السياسي والذي يؤثّر على احتمالات بقائه خارج السجن»، منبّهاً إلى أن «المصيبة هي أن الوضع ليس جامداً. ففي القطاع تسود فوضى الحرب، وقد تشتدّ بتوسّع القتال إلى مناطق أخرى أيضاً. ولا يوجد أيّ يقين ببقاء المختطفين الذين ما زالوا على قيد الحياة، أو صحتهم معقولة حالياً، في الوضع نفسه، خلال الأسبوع المقبل حتى». أمّا بالنسبة إلى وزير الأمن وقادة الجيش، فهم «يمارسون ضغوطاً من أجل استمرار الحرب، لاعتقادهم بأن ذلك سيرغم رئيس حماس، يحيى السنوار، على تقديم تنازلات كبيرة في المفاوضات حول صفقة تبادل أسرى». فرئيس الأركان «يرى أنه لا توجد ضغوط على إسرائيل لإنهاء المناورة البرية»، فيما أعلن غالانت، في وقت سابق، أنه «لا يوجد زمن محدّد للحرب، وإنّما أهداف». ووفقاً للمحلّل نفسه، فإن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، «تظهر الآن تسامحاً مع نطاق الحرب تجاه إسرائيل، على رغم الاستطلاعات التي تشير إلى تراجع شعبية بايدن». ومع ذلك، فإن «الغطاء الأميركي، الذي يهدف إلى الحؤول دون تدهور الأوضاع مقابل حزب الله وإلى حرب إقليمية، ليس مضموناً إلى الأبد».

أمّا المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع، فوصف الصفقة المطروحة على طاولة مجلس الحرب بأنها «عسيرة على الهضم»، لكنه أقرّ، في الوقت نفسه، بأن «احتمال أن نحصل على صفقة أفضل منها ضئيل جداً»، كما أن «علينا أن نقرّر، وبسرعة» لأن التهرّب حرب تمتدّ لزمن طويل جداً، فيما لم ننتهِ بعد من المعالجة (البنية التحتية للمقاومة في الشمال)، وعلى رغم أنّنا لم نبدأ بعد في التعامل معها (مع الجنوب) ومع الأهداف المبتغاة من العملية، من الإرهابيين المختبئين في الأنفاق تحت مدينة غزة وتحت مدينة خانيونس في الجنوب، وبالتالي القضاء على حكمهم»". وثانياً: «هل سنتأخّر ويفوتنا القطار، وفرصة اليوم لن تعود متاحة أمامنا غداً؟». وثالثاً: «أتخاطر بالإنجازات التي حقّقناها حتى الآن، والتي تتيح لنا التوصّل إلى اتفاق من أجل تحرير جزء من الأسرى؟».

وذكّر بريك بأن «المختطفين محتجزون في ظروف قاسية جداً، وكلّما امتدّ الوقت للتوصّل إلى اتفاق في شأنهم، فإن جزءاً منهم قد لا يصمد في الجحيم الذي يحيا فيه». معتبراً أن ثمّة «مقامرة بحياتهم. سيكون مثيراً للاهتمام أن نعرف مستقبلاً ماذا كانت مواقف أعضاء الكابينيت المصغّر في شأن الهدنة الآن وتحرير جزء من المختطفين، أو هدنة بعد زمن طويل جداً بعد أن نواصل توسيع السيطرة وصولاً إلى جنوب القطاع، وفقط بعد ذلك - ندخل في مفاوضات في شأن إعادة الأسرى». أمّا السؤال الرابع الذي طرحه، فهو «ألا ينبغي الآن بذل كلّ الجهود لإعادة أكبر عدد ممكن من المختطفين إلى عائلاتهم؟»، خالصاً إلى القول: «ينبغي أن يكون

مصر تطرح «وصفتها»: إزاحة نتنياهو... وعودة السلطة

القاهرة - الأخبار

في ظلّ تعثّر الجهود السياسية والدبلوماسية، باتت مصر تُراهن على إطاحة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، من السلطة، في وقت قريب، من أجل إنهاء العدوان على غزة. ويكتسب هذا الرهان في الواقع، وإنْ لم يكن معلَناً، أهميّة قصوى، خصوصاً في ظلّ الاتصالات المكثّفة التي تجريها القاهرة مع أطراف في «الداخل الإسرائيلي»، من بينها أجهزة أمنية واستخبارية، وتتناول فيها ما تسمّيها «رؤية تعاونية أفضل»، في مرحلة ما بعد حُكم نتنياهو. وجلّت التوجّه المصري الجديد مفاوضات استخبارية سرّية، جرت افتراضيّاً وحضورياً في الأيام الماضية، وحلّت محلّ التواصل الدبلوماسي، علماً أن القاهرة طرحت هذه المسألة علناً خلال مناقشات استخبارية مع الجانب الأميركي، وتحدّثت عن إمكانية تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة يمكن العمل معها، ولديها القدرة على اتّخاذ قرار حاسم في ما يتعلّق بالوضع في غزة.

وممّا توصّل إليه المصريون من خلال هذه المناقشات، أن ثمّة احتمالاً لبدء وقف متقطّع لإطلاق النار، بحلول بداية الشهر المقبل، فيما لا تزال بلورة هكذا اتفاق تنتظر تخفّف الجانب الإسرائيلي من تعنّته الرئيسيّة، وليست أيّ جهة أخرى. ومع ذلك، تقول المصادر إن محاولات نتنياهو الظهور بمظهر «حامي إسرائيل من حماس»، وتوعّده بالقضاء على الحركة، لم يعودا محلّ ثقة، سواء لدى الأوروبيين أو الأميركيين والكنديين الذين دانوا عمليات استهداف المدنيين، خاصّة بعدما ثبت حجم التضليل الإسرائيلي حول المستشفيات، ولا سيما «الشفاء» الذي ادّعى الاحتلال أن «حماس» تتّخذ منه مقرّ «قيادة وسيطرة»، وأنه سيعثر على الأسرى الوضع في القطاع إلى ما كان عليه قبل السابع من أكتوبر.

وإذ يحظى التحرك المصري في اتجاه القفز إلى ما بعد نتنياهو بتزكية تركية ودعم قطري، فإن واشنطن لا تزال متردّدةً إزاء الخطوة التالية، وفق ما علمته «الأخبار» من مصادر شاركت في الاتصالات التي جرت مع الاستخبارات الأميركية؛ إذ ترى أن «حماس» هي المشكلة الرئيسيّة، وليست أيّ جهة أخرى. ومع ذلك، تقول المصادر إن محاولات نتنياهو الظهور بمظهر «حامي إسرائيل من حماس»، وتوعّده بالقضاء على الحركة، لم يعودا محلّ ثقة، سواء لدى الأوروبيين أو الأميركيين والكنديين الذين دانوا عمليات استهداف المدنيين، خاصّة بعدما ثبت حجم التضليل الإسرائيلي حول المستشفيات، ولا سيما «الشفاء» الذي ادّعى الاحتلال أن «حماس» تتّخذ منه مقرّ «قيادة وسيطرة»، وأنه سيعثر على الأسرى في داخله.

> خلاصة الرهان المصري لإنجاح جهود وقف الحرب، تتمثّل في إطاحة نتنياهو من رئاسة الحكومة، والإسراع في اختيار خليفة له

فإن ما تعمل عليه القاهرة حالياً، يتمثّل في ممارسة مزيد من الضغوط عبر أطراف غربية، بهدف إعادة تأثير ما تسمّيه «التيار المعتدل» في الداخل الإسرائيلي، مقابل تعهّدها بإقناع «حماس» وبقيّة الفصائل الفلسطينية بسرعة الإفراج عن الأسرى المدنيين فور التوصّل إلى هدنة إنسانية. وفي هذا الإطار، تؤكّد مصر، في اتصالاتها، أن حياة هؤلاء في خطر كبير، مع تزايد عمليات القصف والحصار الإنساني المفروض على قطاع غزة، متأملةً في أن أموراً كهذه من شأنها أن تدفع في اتجاه وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، تسعى مصر لإقناع «حماس» وبقية الفصائل بعودة سيطرة السلطة على القطاع، بما من شأنه أن يلعب دوراً إيجابياً في تسريع الوصول إلى تسوية، وهو ما تجري مناقشته مع المسؤولين الأوروبيين.

وبهذا المعنى، فإن خلاصة الرهان المصري لإنجاح جهود وقف الحرب، تتمثّل في إطاحة نتنياهو من رئاسة الحكومة، والإسراع في اختيار خليفة له، إلى جانب التعجيل في تحقيق توافق بين الفصائل، بما يسمح للسلطة، ولو شكليّاً، باستعادة الوضع الأمني في القطاع، ويتيح بالتالي القفزَ فوق الحجج الإسرائيلية التي تمنع وضع حدّ للعدوان، وفق ما تُدافع به القاهرة عن رؤيتها.

دراما اقتحام «الشفاء»: إخراج إسرائيلي متهافت

غزة - يوسف فارس

أتمّت القوات البرية الإسرائيلية، فجر الثلاثاء الماضي، اقتحام «مجمع الشفاء الطبي» غربي مدينة غزة، بعد أن مارس العدو، منذ بدء حربه على القطاع، حملة تحريض ممنهجة ضدّ المستشفى الأكبر في غزة، ادّعى فيه صُمّمت هناك بالفراغ والأشيء. وطوال يوم الجمعة، عملت جرافات الـ«d9» وزمر من البواقر والحفارات، وهم يمشّطون أقسام «الشفاء». كما استعرض المتحدث باسم الجيش معلومات قال إنها موثّقة، تزعم أن الإدارة المدنية الإسرائيلية عندما أسّست المبنى الرئيس للمستشفى في عام 1980 بنت فيه قبواً، وأن ذلك القبو هو ذاته الذي تحوّل إلى مبنى للقيادة. غير أنّ مراسلي القنوات الدولية وعلى رأسها «بي بي سي» و«سي أن أن»، والذين نظّم جيش الاحتلال جولة لهم في داخل باحات المجمع، أكّدوا أنهم لم يصادفوا أيّ عناصر مسلحة، كما لم يعثروا على إثباتات تؤكد أن أيّاً من جنبات المشفى كانت تشكّل غرفة قيادة ووسيطرة. أمّا المعلومة الوحيدة غير الموثّقة التي أعلن عنها جيش العدو، والمتمثّلة في ضبط فتحة نفق في محيط «الشفاء»، فلم تُنشر أيّ تفاصيل بخصوصها، من مثل تحديد موقع الفتحة على نحو دقيق.

> حتى اللحظة، لا يبدو مفهوماً شكل الإنجاز المختلَف الذي يمكن أن يخرج به الاحتلال في قادم الأيام

بالنتيجة، كلّ ما اشتهى الاحتلال وتوقّع أن يراه في «الشفاء»، بدا غائباً تماماً: لا جنود، لا قيادات صفّ أول في حركة «حماس»، لا غرف قيادة وسيطرة، فقط بضعة أسلحة خفيفة تابعة لقوات الأمن والشرطة بغداد من قِبَل الجيش الأميركي في عام 2003.

في يومَي الأربعاء والخميس، وبعد أن دخلت الدبابات باحة المستشفى، وشرعت في تمشيط مبنى الولادة الذي كانت زعمت المعلومات المخابراتية أنّ قيادة «القسام» وحركة «حماس» تتّخذه مبنى لقيادة عملياتها، صُمّمت هناك بالفراغ والأشيء. وطوال يوم الجمعة، عملت جرافات الـ«d9» وزمر من البواقر والحفارات، وهم يمشّطون أقسام «الشفاء». كما استعرض المتحدث باسم الجيش معلومات قال إنها موثّقة، تزعم أن الإدارة المدنية الإسرائيلية عندما أسّست المبنى الرئيس للمستشفى في عام 1980 بنت فيه قبواً، وأن ذلك القبو هو ذاته الذي تحوّل إلى مبنى للقيادة. غير أنّ مراسلي القنوات الدولية وعلى رأسها «بي بي سي» و«سي أن أن»، والذين نظّم جيش الاحتلال جولة لهم في داخل باحات المجمع، أكّدوا أنهم لم يصادفوا أيّ عناصر مسلحة، كما لم يعثروا على إثباتات تؤكد أن أيّاً من جنبات المشفى كانت تشكّل غرفة قيادة ووسيطرة. أمّا المعلومة الوحيدة غير الموثّقة التي أعلن عنها جيش العدو، والمتمثّلة في ضبط فتحة نفق في محيط «الشفاء»، فلم تُنشر أيّ تفاصيل بخصوصها، من مثل تحديد موقع الفتحة على نحو دقيق.

> حتى اللحظة، لا يبدو مفهوماً شكل الإنجاز المختلَف الذي يمكن أن يخرج به الاحتلال في قادم الأيام

بالنتيجة، كلّ ما اشتهى الاحتلال وتوقّع أن يراه في «الشفاء»، بدا غائباً تماماً: لا جنود، لا قيادات صفّ أول في حركة «حماس»، لا غرف قيادة وسيطرة، فقط بضعة أسلحة خفيفة تابعة لقوات الأمن والشرطة التي كانت تحمي المستشفى، والتي خلّفها عناصر تلك القوات وراءهم قبل انسحابهم، فضلاً عن بعض أجهزة الحاسوب، وشبكات الاتصال الداخلية البديلة التي تتواصل عبرها الكوادر الإعلامية والطبية. والواضح أن هذه النتيجة خلّفت ارتياحاً شعبياً كبيراً، بعدما سقط الجميع في فخّ المبالغات والإشاعات الإسرائيلية حول المستشفى، حتى في أوساط حاضنة المقاومة. صحيحٌ أن اقتحام «الشفاء» عنى سقوط آخر القلاع الحكومية والإعلامية، وضياع البيانات الحكومية والأمنية التابعة لوزارة الداخلية، إلّا أن تلك الخسارة تظلّ مقبولةً في صراع البقاء الحالي، حيث المحكّ الشعبي الذي تتوقّف عنده المعنويات متعلّق بأمرين: مدى تحقّق الأهداف الإسرائيلية الواضحة من جهة، وإحاطات المقاومة وظهور الناطق باسمها أبو عبيدة من جهة ثانية. أمّا ما دون ذلك، فكلّ الرثاء ترف.

غزة في ظلام الاتصالات: أن يموت الناس... ولا يجدوا مسعفاً

في تمام الساعة التاسعة صباحاً من يوم الخميس، وصلت عربة يجرّها حصان إلى بوابة مستشفى «الإندونيسي» شمال قطاع غزة، وهي تحمل عدداً كبيراً من المصابين، من بينهم أكثر من سبعة رجال مقطّعي الأطراف. أخبر هؤلاء، ضباط الإسعاف، أنهم قطعوا أكثر من 15 كيلومتراً، في ساعات الليل الحالك، للوصول إلى المستشفى، قادمين من محيط حيّ الصبرة شرقي مدينة غزة، حيث استهدفت طائرات الاحتلال الحربية مسجد «أنصار السنة» أثناء أداء نحو 500 مواطن صلاة العشاء. قال أحد الشهود: «قصفوا المسجد والأهالي يصلّون العشاء، هناك أكثر من 100 شهيد، والمئات من الجرحى الذين لم يصل إليهم أحد». على الفور، توجّهت العشرات من سيارات الإسعاف التي اصطحبت أحد الشهود، إلى الموقع المستهدَف، في حديثه إلى «الأخبار»: «نحاول تقصّي مكان القصف عبر تتبّع أعمدة الدخان، وهذا يستهلك الكثير من الوقت والوقود للوصول إلى الموقع. المركبات المدنية ومركبات الإسعاف قد تقلت أكثر من 70 شهيداً، والمئات من الجرحى».

منذ منتصف ليل الأربعاء - الخميس، توقّفت شبكات الاتصال التي كانت تعمل بنحو 20% من كفاءتها عن العمل تماماً، بعدما نفد الوقود المستخدم لتشغيل محطّات الإرسال، ودمّرت الطائرات الحربية المئات من الأبراج، كما تعمّدت تخريب ألواح الطاقة الشمسية. كلّ ذلك دفع «شركة الاتصالات الفلسطينية» إلى الإعلان عن توقّف خدماتها بشكل تامّ عن القطاع، مئات. ووفق ضابط الإسعاف، عطية مراد، فإنّ غياب شبكات الاتصالات عطّل الاستجابة السريعة بنسبة 90%؛ إذ أصبحت طواقم الإسعاف تعتمد على وصول أحد المواطنين من الموقع المستهدَف لتعرف بهذا الأخير، وتقوم بدورها بالتوجّه إليه لبدء العمل. يقول مراد، في حديثه إلى «الأخبار»: «نحاول تقصّي مكان القصف عبر تتبّع أعمدة الدخان، وهذا يستهلك الكثير من الوقت والوقود للوصول إلى الموقع. إذا كان القصف بعيداً، نصل إلى موقعه متأخّرين».

في نقطة تجمّع سيارات الإسعاف بالقرب من عيادة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»، يمكنك أن تسمع أصوات المواطنين الذين يصلون إلى ضباط الإسعاف جرياً على الأقدام، وهم يصرخون «إسعاف». يقول أبو أحمد، وهو أحد الضباط: «العمل يسير ببطء شديد، يقطع أحد المواطنين أو المسايرين مسافات كبيرة زحفاً أو مشياً على الأقدام ليخبرنا بالتوجّه إلى نقطة الاستهداف». على أن تداعيات أزمة انقطاع الاتصالات لا تقتصر على عمل طواقم الإسعاف فقط، إذ إن الأهالي فقدوا أيضاً القدرة على التواصل مع عائلاتهم. «الكلّ يعيش في دوامة القلق»، يؤكد المواطن خالد المصري بينما يتجوّل في الشوارع حاملاً هاتفه المحمول بحثاً عن نقطة تصل فيها إشارات الإرسال. ويتابع في حديثه إلى «الأخبار»: «لا يبعد سكن أهلي عن مكان نزوحي سوى كيلومتر ونصف الكيلومتر، قالوا إنّ الغارة طاولت منزلاً قريباً منهم، التنقّل في الليل خطر جداً، أحاول الاتصال للاطمئنان عليهم، لا قلب لديّ للانتظار إلى الصباح».

تسعى أصوات المواطنين الذين يصلون إلى ضباط الإسعاف جرياً على الأقدام، وهم يصرخون «إسعاف» (أ ف ب)

أمّا الصحافيون، فقد انقطعوا هم الآخرون عن معرفة حتى أقرب الأحداث المحيطة بهم، بعد أن توقّفت الإذاعات المحلّية كافة عن العمل، وفُقدت شبكات الإنترنت بنسبة 98%، ولم تبقَ وسيلة للحصول على الإنترنت سوى بضع شرائح اتّصال إسرائيلية، وتلك نادرة جداً، وتتطلب ممّن يمتلك واحدة منها، أن يقترب من مناطق حدودية خطيرة لالتقاط الشبكة. يقول الزميل رمزي أحمد: «أضطرّ للوصول إلى شارع صلاح الدين شرقي غزة لكي ألتقط شبكة الاتصال الإسرائيلية سليكوم. أجازف بحياتي لأرسل المواد الصحافية إلى المؤسسة التي أعمل لديها، يحدث القصف في مناطق قريبة منّي، لا أتمكّن من المكوث أكثر من عشر دقائق».

يوسف..

طوفان الأقصى

«حرب المستشفيات» تنتقل إلى جنين: المخيّم لا يترك المقاومة

رام الله - **أحمد العبد**

لا يُغلق الجرح في جنين؛ فالقصص هناك تُروى بطريقة أخرى في كلّ مرة تعود فيها مخضّبة بالدم الذي لا يتوقف سيله، والذي ليس غيره سرّ أرضها الخصبة التي عُرفت بها منذ القدم حتى الآن. قصة جنين الجديدة خطّها 3 شهداء ارتقوا فجراً في المخيم، بعد قتال امتدّ لساعات، تصدّوا في خلاله لاقتحام واسع نفّذته قوات الاحتلال مساء الخميس، قبل أن يستريحوا أخيراً في تراب المدينة الأحمر، ويشيّعهم آلاف الفلسطينيين. ومن بين هؤلاء، بهاء جمال لحلوح، الذي لم يتجاوز عمره الـ 24 عاماً، والذي زفّت خبر استشهاده حركة «الجهاد الإسلامي»، مبيّنةً أنه أحد مؤسّسي «كتيبة جنين»، وأنه ارتقى إلى جانب الشهيدَين محمد جمال فلو ومحمد عزمي الحسنية.

وفي التفاصيل، اقتحمت قوات الاحتلال جنين بأكثر من 80 آلية عسكرية و6 جرافات ضخمة، بالتزامن مع تحليق الطائرات المسيّرة، في مشهد باتت تعيشه جنين أكثر من مرّتين أسبوعياً. وعاثت الجرافات خراباً في المدينة ومحيط المخيم، حيث أقدمت على تجريف الشوارع وتدمير شبكات المياه والكهرباء والاتصالات، ودمّرت البنية التحتية ومركبات المواطنين بشكل متعمّد. كما تحصّن جنود الاحتلال في عدّة مبانٍ، توازياً مع انتشار فرق القنّاصة، وخاصة في حيّ الجابريات وحيّ الدمج. أيضاً، قصفت الطائرات المسيّرة موقعاً واحداً على الأقلّ بين حارة الدمج وحارة الحواشين، ما أدى إلى استشهاد الشبان الثلاثة، فيما منعت قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين، الذين بلغ عددهم قرابة 15 جريحاً، بينهم 4 أصيبوا بجروح خطيرة.

ووقعت على إثر ذلك اشتباكات مسلّحة عنيفة، رافقها تفجير المقاومين لعشرات العبوات الناسفة بالليات العدو بشكل مباشر، في وقت قطعت فيه قوات الاحتلال الكهرباء عن حي الجابريات والمخيم، وحاصرت مستشفى «ابن سينا» واعتقلت مسعفين، وأخضعت سيارات الإسعاف في محيطه لتفتيش الدقيق، وطالبت بإخلائه عبر مكبّرات الصوت. كما حاصرت مستشفى «جنين الحكومي» طوال فترة الاقتحام التي امتدّت لأكثر من 9 ساعات، ومنعت نقل المصابين أو المرضى إليه. وأكدت «كتيبة جنين»، من جهتها، أن مقاتليها خاضوا اشتباكات مسلّحة في عدّة محاور مع قوات الاحتلال خلال اقتحامها مخيم جنين ومحيطه منذ مساء الخميس حتى صباح الجمعة، حيث تمكّنوا من تفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار من نوع «تامر» بجرافة عسكرية، ما أدّى إلى إعطابها وخروجها عن الخدمة. وأكدت «كتائب القسام»، بدورها، تمكّن مقاتليها من تفجير عدّة عبوات ناسفة بآليات العدو.

وعلى رغم الدمار الكبير الذي تحدثه قوات الاحتلال في كلّ مرّة تقتحم فيها جنين، إلا أن الأهالي لا يتزحزحون عن تأييدهم للمقاومة، ويطالبونها بالمزيد، وهم يفخرون بأبنائهم الشهداء والمقاتلين. هذا هو مثلاً حال والد الشهيد بهاء، الذي قال عقب دفن نجله لوسائل الإعلام، إن ابنه كان شرساً في القتال، واختار طريق المقاومة، وكان يحلم بنيل الشهادة وقد تحقّق له مراده. وتمثّل قصة بهاء امتداداً لقصة ابن عمّه مجد الذي استشهد عام 2013، وابن عمّه الآخر براء الذي استشهد عام 2022.

في هذا الوقت، يواصل جيش العدو حالة استنفاره وتأهبه في الخليل جنوب الضفة الغربية، بعد ساعات من العملية الفدائية التي وقعت على حاجز النفق بين بيت لحم والقدس المحتلة، والتي نفّذها 3 عناصر من حركة «حماس». وشدّدت قوات الاحتلال، أمس، من إجراءاتها العسكرية في المحافظة، وقيّدت حركة المواطنين بالمناطق المغلقة في شارع الشهداء، وحارتَي السلايمة وجابر، ومحيط الحرم الإبراهيمي، ومنعت الدخول إلى المنطقة لمدّة أسبوع كامل، فيما سمحت بالخروج بلا عودة. كما فرضت إجراءات مماثلة على مداخل بلدات الخليل ومخيماتها، ونصبت العديد من الحواجز العسكرية، وفتّشت مركبات المواطنين ودقّقت في هوياتهم. كذلك، استشهد شابّان، ظهر أمس، برصاص قوات الاحتلال، بزعم محاولتهما تنفيذ عملية إطلاق نار، قرب ترقوميا غرب الخليل. وذكرت مصادر عبرية أن الشابين محمد كامل عوني أبو ميزر وعبد الرحمن طلال أبو سنينة ترجّلا من سيّارة، وأطلقا النار على القوة الإسرائيلية الموجودة في المكان من دون أن تقع إصابات بين عناصر جيش العدو، فيما ادّعت تقارير عبرية أخرى بأن سائق المركبة حاول دهس الجنود، حينما نزل الآخر من المركبة وشرع في إطلاق النار صوبهم.

في غضون ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال، أمس أيضاً، عدّة مدن وبلدات في الضفة، لتتدلع مواجهات أسفرت عن إصابات. وكان أبرز تلك الاقتحامات لبلدة نعلين غرب رام الله، حيث اعتقل الجيش 28 مواطناً، بعد مداهمة منازل المواطنين وتدميرها وتخريب محتوياتها.

اقتحمت قوات الاحتلال جنين بأكثر من 80 آلية عسكرية و6 جرافات ضخمة (أ ف ب)

كما اقتحم جنود العدو بلدة قصرة جنوب مدينة نابلس، واحتجزوا عدداً من الشبان، وأجروا تحقيقاً ميدانياً معهم. وفي بلدة دير نظام غرب رام الله، أصيب شاب بجروح إثر إطلاق قوات الاحتلال النار على مركبته وسط البلدة، خلال اقتحام الأخيرة من قبل قوة راجلة. وفي بيتا جنوب نابلس، أصيب 3 أطفال برصاص جنود العدو خلال مواجهات اندلعت في البلدة، فيما أصيب شاب في قدمه برصاص قوات الاحتلال خلال مواجهات اندلعت في بلدة جيوس شرق مدينة قلقيلية. وفي بورين جنوب نابلس، اندلعت اشتباكات مع قوات الاحتلال - بعد اقتحام قوة راجلة منها للقرية -، أطلق خلالها الجنود الرصاص الحيّ صوب المواطنين ومتلكاتهم، في حين اقتحم جيش العدو بلدة قرعون جنوب طولكرم ونشر دورياته الراجلة في أحيائها، وتحديداً الحيّ الغربي، ودفع بجنوده إلى سطوح عدد من البنايات في المنطقة. وفي بلدة أبو ديس شرق القدس المحتلة، أصيب طالبان بالرصاص خلال مواجهات أعقبت اقتحام قوات الاحتلال حرم جامعة القدس وتحطيم محتويات مجلس الطلبة.

أما مدينة القدس المحتلة، فتحوّلت أمس إلى ثكنة عسكرية، في ظلّ الانتشار العسكري الكثيف لقوات الاحتلال في أحياء المدينة وبلداتها، حيث منعت المصلّين من الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، وأطلقت الغاز السامّ المسيّل للدموع والعيارات المعدنية المغلفة بالمطاط صوبهم أثناء قيامهم بأداء الصلاة في شوارع حي وادي الجوز المجاور للبلدة القديمة، ولاحقتهم واعتدت على عدد منهم بالضرب. ولم يتجاوز عدد المصلين في الأقصى الـ 4 آلاف مصلٍّ جراء قيام العدو بفرض إجراءات عسكرية مشددة على دخولهم إلى البلدة القديمة والحرم القدسي، وهو ما يتكرّر ليوم الجمعة السادس على التوالي.

تتواصل هجمات مقاتلي العشائر ضدّ «قسد» على بعد كيلومترات قليلة من قاعدتَي الاحتلال الأميركي في سوريا

كلٌّ من سوريا والعراق، مع تركيز هجماتها في سوريا بشكل أكبر، من خلال استهداف معاقل وأشطان لنحو 40 مرة، وإيقاع إصابات وخسائر مادّية فيها. في المقابل، حاولت الولايات المتحدة الحدّ من هذه العمليات أو منعها، منفّذةً ثلاثة اعتداءات على مناطق في محافظة دير الزور وعلى الحدود السورية - العراقية، لردع المقاومة وإرغامها على وقف هجماتها. كما نفّذ العدو الإسرائيلي هجوماً على معبر البوكمال - القائم، مستهدفاً قافلة مواد غذائية، إلى جانب مواقع أخرى على الحدود بين البلدَين.

إلا أن تلك الاعتداءات ارتدّت على الاحتلال الأميركي، من خلال مضاعفة المقاومة هجماتها، وخاصة بعد القصف الأميركي الأخير الأسبوع الفائت، والذي طاول حيّ الحسرات في الميادين، وبادية السيال في ريف البوكمال. إذ ردّت المقاومة على ذلك بمهاجمة القواعد الأميركية في كلّ من حقل «العمر» غاز «كونيكو» في الريف الشمالي لدير الزور، ومطار خراب الجير شمال الحسكة، وتل بيدر غربهما، لثماني مرات، وسط تأكيد وقوع إصابات وخسائر مادية. هكذا، أظهرت المقاومة جاهزية للتصعيد بشكل أكبر ضدّ الأميركيين، مع كلّ اعتداء يطاول قواتها في المنطقة، إلى جانب القدرة على اتّباع تكتيكات إضافية في الجو والأرض، من خلال تطوير أساليب الاستهداف الجوي، أو تحويل الدوريات الأميركية إلى هدف لعبواتها وقذائفها. وبحسب مراقبين، تريد المقاومة تثبيت قاعدة اشتباك عنوانها أن أيّ تصعيد من الأميركيين، سيقابله تصعيد أكبر من قبل وكلاء إيران في العراق وسوريا، منذ الـ 17 من تشرين الأول الماضي وحتى أول من أمس الخميس». وقالت نائبة المتحدث باسم «البنتاغون»، سابرينا سينغ، خلال مؤتمر صحافي، إن «27 من الهجمات وقعت في العراق، بينما وقعت 31 أخرى في سوريا»، مبيّنة أن «7 من الهجمات وقعت في سوريا منذ يوم الأحد الفائت». وإذ قالت إنه «يبدو كما لو أن معدل الهجمات على القوات الأميركية لا يتباطأ»، أشارت إلى «(أننا) سنمضي قدماً بالردّ، وإذا وقع المزيد من الهجمات، فسنردّ بالتأكيد في الوقت والمكان الذي نختاره». وما يُلحظ في استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة هجمات المقاومة، هي استهدافها مواقع للقوات الرديفة والحليفة للجيش السوري، مع تجنبها تنفيذ هجمات في العراق، لاعتبارات تتعلّق بوجودها العسكري هناك. والظاهر أن واشنطن لا تريد التصعيد بشكل واضح ومباشر ضدّ الحشد الشعبي و«المقاومة الإسلامية في العراق» تحديداً، لإدراكها أن استهدافات كهذه ستؤدي إلى التحوّل إلى الاشتباك المباشر معها، وهو ما سيحوّل التحركات العسكرية الأميركية البرّية في العراق إلى هدف مباشر للمقاومين.

على خطّ موازٍ، تتواصل هجمات مقاتلي العشائر ضدّ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، على بعد كيلومترات قليلة من قاعدتَي الاحتلال الأميركي في كلّ من حقلي «العمر» و«كونيكو». وشنّ مقاتلو العشائر، أمس، هجمات متزامنة على مواقع ونقاط لـ«قسد» في بلدات الجرذي والشحيل وذيبان، تأكيداً لاستمرار العمليات العسكرية ضدّها إلى حين تحقيق هدفهم المتمثّل في طردها من كامل مناطق انتشارها في دير الزور. كما أعلن عدد من أبناء العشائر تشكيل «كتيبة ذئاب الفرات»، وانضمامها إلى جيش المقاتلين العشائريين، بهدف قتال «قسد» وإخراجها من كامل المنطقة. ويأتي التصعيد الأخير بعد رفض «قسد» السماح لشيخ شمل العكيدات، مصعب عبود الهفل، بدخول الأراضي السورية من أربيل التي وصل إليها من الدوحة. وفي هذا الإطار، تفيد مصادر عشائرية، في حديث إلى «الأخبار»، بأن «الشيخ مصعب وصل إلى أربيل قبل نحو شهر بالتنسيق مع السفارة الأميركية في قطر، للضغط على قسد لوقف ممارساتها ضدّ المناطق في أرياف دير الزور»، مشيرة إلى أن الأميركيين لم يكونوا صادقين في التعاطي مع ملفّ المظالم التي تتعرّض لها العشائر العربية في دير الزور، وهو ما ظهر في عدم ضغطها على قسد للسماح بدخول الشيخ مصعب إلى شرقي الفرات وتحديداً إلى معقل قبيلة العكيدات في بلدة ذيبان». وكشفت المصادر أن «الشيخ مصعب خاض مفاوضات مع التحالف الدولي في أربيل، وكان من المفترض أن يستكملها في قاعدة حقل العمر، إلا أن ذلك لم يحصل لعدم جدية ومصداقية التحالف في هذا الملفّ»، معتبرة أن «استمرار التحالف في تجاهل مظالم العشائر، قد يدفع أبناءها إلى اعتبار القواعد الأميركية هدفاً لها».

من جهته، أصدر شيخ مشايخ قبيلة العكيدات، وقائد «جيش القبائل والعشائر» في دير الزور، إبراهيم الهفل، بياناً صوتياً، أكد فيه «منْع قسد أخاه شيخ شمل العكيدات، مصعب الهفل، من دخول الأراضي السورية»، كاشفاً أن «قسد طلبت من شقيقه قبل دخول المنطقة، إصدار بيان مؤيد لها ووفق رؤيتها، ورفض ذلك، فمنعته من العبور إلى أهله في سوريا، مبرّرة ذلك بوجود أوضاع أمنية غير مستقرّة في دير الزور». ودعا الهفل «أبناء القبائل والعشائر في دير الزور والجزيرة والفرات إلى استنكار هذا التصرف، الذي يكشف عن نيات قسد بالاستمرار في احتلال المنطقة ونهب ثرواتها وتهميش المكوّن العربي»، مؤكداً أن «مقاومة العشائر مستمرة إلى حين طرد عصابات قسد من شرق الفرات وكامل الجزيرة السورية»، أي محافظات الحسكة والرقة ودير الزور.

7 من الهجمات وقعت في سوريا منذ يوم الأحد الفائت (أ ف ب)

65 هجوماً في سوريا والعراق منذ شهر: المقاومة لا تهادن الأميركيين

الحسكة - **أيهم مرعي**

أنهت فصائل المقاومة شهراً كاملاً من التصعيد ضدّ القواعد الأميركية في سوريا والعراق، مواصلةً استهداف تلك القواعد بالطائرات المسيّرة والقذائف الصاروخية، وذلك منذ صدور البيان الأول لـ«المقاومة الإسلامية في العراق»، والذي اعتبرت فيه الوجود الأميركي في البلدين هدفاً مشروعاً لها، إلى حين وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. واستهدفت المقاومة لنحو 65 مرّة القواعد الأميركية في السورية - العراقية، لردع المقاومة وإرغامها على وقف هجماتها. كما نفّذ العدو الإسرائيلي هجوماً على معبر البوكمال - القائم، مستهدفاً قافلة مواد غذائية، إلى جانب مواقع أخرى على الحدود بين البلدَين.

إلا أن تلك الاعتداءات ارتدّت على الاحتلال الأميركي، من خلال مضاعفة المقاومة هجماتها، وخاصة بعد القصف الأميركي الأخير الأسبوع الفائت، والذي طاول حيّ الحسرات في الميادين، وبادية السيال في ريف البوكمال. إذ ردّت المقاومة على ذلك بمهاجمة القواعد الأميركية في كلّ من حقل «العمر» غاز «كونيكو» في الريف الشمالي لدير الزور، ومطار خراب الجير شمال الحسكة، وتل بيدر غربهما، لثماني مرات، وسط تأكيد وقوع إصابات وخسائر مادية. هكذا، أظهرت المقاومة جاهزية للتصعيد بشكل أكبر ضدّ الأميركيين، مع كلّ اعتداء يطاول قواتها في المنطقة، إلى جانب القدرة على اتّباع تكتيكات إضافية في الجو والأرض، من خلال تطوير أساليب الاستهداف الجوي، أو تحويل الدوريات الأميركية إلى هدف لعبواتها وقذائفها. وبحسب مراقبين، تريد المقاومة تثبيت قاعدة اشتباك عنوانها أن أيّ تصعيد من الأميركيين، سيقابله تصعيد أكبر من قبل وكلاء إيران في العراق وسوريا، منذ الـ 17 من تشرين الأول الماضي وحتى أول من أمس الخميس». وقالت نائبة المتحدث باسم «البنتاغون»، سابرينا سينغ، خلال مؤتمر صحافي، إن «27 من الهجمات وقعت في العراق، بينما وقعت 31 أخرى في سوريا»، مبيّنة أن «7 من الهجمات وقعت في سوريا منذ يوم الأحد الفائت». وإذ قالت إنه «يبدو كما لو أن معدل الهجمات على القوات الأميركية لا يتباطأ»، أشارت إلى «(أننا) سنمضي قدماً بالردّ، وإذا وقع المزيد من الهجمات، فسنردّ بالتأكيد في الوقت والمكان الذي نختاره».

وما يُلحظ في استراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة هجمات المقاومة، هي استهدافها مواقع للقوات الرديفة والحليفة للجيش السوري، مع تجنبها تنفيذ هجمات في العراق، لاعتبارات تتعلّق بوجودها العسكري هناك. والظاهر أن واشنطن لا تريد التصعيد بشكل واضح ومباشر ضدّ الحشد الشعبي و«المقاومة الإسلامية في العراق» تحديداً، لإدراكها أن استهدافات كهذه ستؤدي إلى التحوّل إلى الاشتباك المباشر معها، وهو ما سيحوّل التحركات العسكرية الأميركية البرّية في العراق إلى هدف مباشر للمقاومين.

على خطّ موازٍ، تتواصل هجمات مقاتلي العشائر ضدّ «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، على بعد كيلومترات قليلة من قاعدتَي الاحتلال الأميركي في كلّ من حقلي «العمر» و«كونيكو». وشنّ مقاتلو العشائر، أمس، هجمات متزامنة على مواقع ونقاط لـ«قسد» في بلدات الجرذي والشحيل وذيبان، تأكيداً لاستمرار العمليات العسكرية ضدّها إلى حين تحقيق هدفهم المتمثّل في طردها من كامل مناطق انتشارها في دير الزور. كما أعلن عدد من أبناء العشائر تشكيل «كتيبة ذئاب الفرات»، وانضمامها إلى جيش المقاتلين العشائريين، بهدف قتال «قسد» وإخراجها من كامل المنطقة. ويأتي التصعيد الأخير بعد رفض «قسد» السماح لشيخ شمل العكيدات، مصعب عبود الهفل، بدخول الأراضي السورية من أربيل التي وصل إليها من الدوحة. وفي هذا الإطار، تفيد مصادر عشائرية، في حديث إلى «الأخبار»، بأن «الشيخ مصعب وصل إلى أربيل قبل نحو شهر بالتنسيق مع السفارة الأميركية في قطر، للضغط على قسد لوقف ممارساتها ضدّ المناطق في أرياف دير الزور»، مشيرة إلى أن الأميركيين لم يكونوا صادقين في التعاطي مع ملفّ المظالم التي تتعرّض لها العشائر العربية في دير الزور، وهو ما ظهر في عدم ضغطها على قسد للسماح بدخول الشيخ مصعب إلى شرقي الفرات وتحديداً إلى معقل قبيلة العكيدات في بلدة ذيبان». وكشفت المصادر أن «الشيخ مصعب خاض مفاوضات مع التحالف الدولي في أربيل، وكان من المفترض أن يستكملها في قاعدة حقل العمر، إلا أن ذلك لم يحصل لعدم جدية ومصداقية التحالف في هذا الملفّ»، معتبرة أن «استمرار التحالف في تجاهل مظالم العشائر، قد يدفع أبناءها إلى اعتبار القواعد الأميركية هدفاً لها».

من جهته، أصدر شيخ مشايخ قبيلة العكيدات، وقائد «جيش القبائل والعشائر» في دير الزور، إبراهيم الهفل، بياناً صوتياً، أكد فيه «منْع قسد أخاه شيخ شمل العكيدات، مصعب الهفل، من دخول الأراضي السورية»، كاشفاً أن «قسد طلبت من شقيقه قبل دخول المنطقة، إصدار بيان مؤيد لها ووفق رؤيتها، ورفض ذلك، فمنعته من العبور إلى أهله في سوريا، مبرّرة ذلك بوجود أوضاع أمنية غير مستقرّة في دير الزور». ودعا الهفل «أبناء القبائل والعشائر في دير الزور والجزيرة والفرات إلى استنكار هذا التصرف، الذي يكشف عن نيات قسد بالاستمرار في احتلال المنطقة ونهب ثرواتها وتهميش المكوّن العربي»، مؤكداً أن «مقاومة العشائر مستمرة إلى حين طرد عصابات قسد من شرق الفرات وكامل الجزيرة السورية»، أي محافظات الحسكة والرقة ودير الزور.

إيران تكشّف حراكها الدبلوماسي: لسنا خارج المعركة

طهران - **محمد خواجوئي**

بالتزامن مع إثارة مزاعم، خلال الأيام الماضية، في وسائل الإعلام الغربية، حول أن إيران ليست في وارد الانخراط في حرب دفاعاً عن قطاع غزة، سعى المسؤولون الإيرانيون، في تصريحاتهم وحراكهم الدبلوماسي، إلى دحض هذه الرواية، وإظهار أنهم يراقبون ويرصدون المشهد والتطورات عن كثب. وفي هذا الإطار تحديداً، جاءت رسالة قائد «قوة القدس» في «الحرس الثوري»، إسماعيل قاآني، إلى قائد كتائب «القسام»، محمد الضيف، والتي جاء فيها: «(إنّنا) سنفعل كلّ ما يجب فعله في هذه المعركة التاريخية». وإذ أثنى على عملية «طوفان الأقصى»، قال قاآني إن «إخوانكم في محور المقاومة متّحدون معكم ولن يسمحوا للعدو بأن يحقّق أهدافه القذرة في غزة وفلسطين؛ إنّنا باقون على عهدنا الأخوي الذي يوحّدنا معاً، ونطمئنكم بأننا سنقوم بأيّ عمل يجب القيام به في هذه المعركة التاريخية».

ويبدو أن رسالة قاآني إلى الضيف، وتأكيده دعمَ إيران لـ«حماس» في الحرب الجارية، يأتيان كردّ فعل على النبأ الذي بثّته، الأربعاء الماضي، وكالة «رويترز»، حول ما دار من نقاش في اللقاء الذي جمع، مطلع الشهر الجاري، المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، إلى رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية. ونقلت الوكالة عن «مسؤولين كبار في إيران وحماس»، طلبوا عدم الكشف عن هويّاتهم، قولهم إن «المرشد الإيراني أخبر هنية، خلال لقائهما في طهران، بأن حماس لم تُبلّغ إيران بالهجوم على إسرائيل»، ولذلك، فإن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستواصل تقديم دعمها السياسي والمعنوي للحركة، لكن من دون التدخّل بشكل مباشر في الحرب الجارية». وقبل رسالة قاآني إلى الضيف، وصف القيادي في حركة «حماس»، أسامة حمدان، خبر «رويترز» بأنه «محض كذب وافتراء»، قائلاً: «الكلّ يعرف طبيعة العلاقة بين الحركة والجمهورية الإسلامية، ويعرف الجميع موقف الجمهورية الإسلامية الداعم للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللمقاومة، ويعلم الجميع موقف أية الله السيد علي الخامنئي الداعم للمقاومة».

وفي هذا الوقت، بدأ وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، جولة خارجية جديدة، في إطار الحراك الدبلوماسي لبحث الأوضاع في غزة. وزار، هذا الأسبوع، مدينة جنيف السويسرية، حيث التقى بمسؤولين من الأمم المتحدة، وآخرين من «اللجنة الدولية للصليب الأحمر». وخلال الزيارة التي استمرّت على مدى ثلاثة أيام، التقى الوزير الإيراني، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، وكذلك مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ورئيسة «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، ميريانا سبولجاريك إيجر، لمناقشة تطوّرات الوضع في غزة. أيضاً، استقبل أمير عبد اللهيان، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، غير بيدرسن، في مقرّ البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة في جنيف، إلى جانب لقاء أجراه مع نظيرته الفرنسية، كاثرين كولونا. وفي ختام زيارته لجنيف، قال أمير عبد اللهيان، في معرض إشارته إلى اللقاءات التي أجراها: «لقد اتّفقنا في وجهات النظر على ضرورة أن تتوقّف الجرائم ضدّ المدنيين على الفور، وأن يُعاد فتح معبر رفح لدخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة». وعن اللقاء الذي جمعه إلى الوزيرة الفرنسية، قال: «لقد حذّرناها من أنه إذا استمرّ

> **تخرج، اليوم السبت، مسيرات في طهران، ومراكز 31 محافظة إيرانية، دعماً لـ«أطفال غزة المظلومين»**

الوضع في غزة (على حاله)، فإن أيّ احتمال، بما في ذلك توسيع نطاق الحرب، وارد». وفي تصريح آخر، قال وزير الخارجية الإيراني، في مقابلة مع شبكة تلفزيون «سي بي إس»، إن بلاده لم تسعَ إلى «توسيع الأزمة» الناجمة عن الهجوم المفاجئ لحركة «حماس»، وإن الهجمات المنظّمة التي تشنّها حركات المقاومة في المنطقة (المدعومة من إيران)، استندت إلى «قرارها المستقلّ».

وفي الوقت الذي حذّرت فيه السلطات الإيرانية من انتشار الحرب في المنطقة، فإن بعض الأطراف الإيرانية، حذّرت هي أيضاً من دخول الجمهورية الإسلامية في مثل هذه الحرب. وفي هذا السياق، أشاد وزير الخارجية الإيراني السابق، محمد جواد ظريف، في مقابلة صحافية، بموقف المرشد خامنئي، والأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني، السيد حسن نصرالله، المتمثّل بالامتناع عن الدخول في الحرب إلى جانب «حماس»، واصفاً إيّاه بالموقف «الذكي». وأضاف جواد ظريف: «دعمُنا للمقاومة لا يشمل الحرب إلى جانبهم»، مبيّناً: «لقد خَدعتنا روسيا في أوكرانيا. أخذوا الطائرات المسيّرة وكشفوا عن ذلك بأنفسهم، وهذا له أسباب رهيبة للغاية في حسابات التوازن النووي. الأمر دقيق بالنسبة إليهم، وخطير بالنسبة إلينا. لكن في حالة غزة، المرشد يركّز على الأمر بالكامل. وبعيداً من مناقشة المشاكل الاقتصادية، فإن دخول إيران وحزب الله في هذه الحرب يحقّق في الواقع أمنية إسرائيل، وشخّص نتنياهو». كذلك، اعتبر الوزير السابق أن الحرب في غزة «خلقت أجواء مؤاتية في العالم العربي لتحسين العلاقات مع إيران»، موضحاً أنه في إمكان بلاده «استغلال هذه الحالة والتقارب مع الدول العربية، ويجب على إيران أن تفشل مشروع سلام الدول العربية مع إسرائيل، أو ما يسمّى «اتفاقات أبراهام»، لأن هذه الاتفاقات أقيمت على افتراض أن إيران تشكل تهديداً لهذه الدول».

ويُرتقب أن تخرج، اليوم السبت، مسيرات في طهران، ومراكز 31 محافظة إيرانية، دعماً لـ«أطفال غزة المظلومين»، على أن يلقي القائد العام لـ«الحرس الثوري»، اللواء حسين سلامي، كلمة في مسيرة طهران.

يلقي القائد العام لـ«الحرس الثوري»، اللواء حسين سلامي، كلمة في مسيرة طهران (أ ف ب)

دعوة لحُضور جمعية عمومية عادية

يتشرف مجلس إدارة صندوق التعاضد العائلي دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٣ من أجل مُناقشة وإقرار المواضيع التي ستُدرج على جدول الأعمال وهي:
- إقرار موازنة الصندوق عن السنة المالية ٢٠٢٤.
وفي حال لم يتوفر النصاب القانوني في الاجتماع الأول، فتُدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٣، في مركز الصندوق.

الإدارة

طوفان الأقصى

إبعاد المدمّرة الأميركية تلافياً للتصعيد: صنعاء تُعدّ قوات برّية لقتال إسرائيل

صنعاء - **رشيد الحداد**

لم تكتفِ صنعاء بمساندة الشعب الفلسطيني ومقاومته بشنّ هجمات جوية طاولت عمق الكيان الإسرائيلي، ولا بتعقّب سفنه التجارية والعسكرية بهدف ضربها إن عبرت المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بل بدأت الإعداد لمواجهة عسكرية برية محتملة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، على رغم استمرار القيود المفروضة من الدول العربية التي يمكن أن يَعبر منها اليمنيون في اتّجاه فلسطين. وبعد أيام من تعهّد قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، بإرسال عشرات الآلاف من

> **دفعة أولى قوامها عشرة آلاف مقاتل تدرّبت في ذمار على القتال ضدّ إسرائيل**

المقاتلين اليمنيين لمساندة المقاومة في قطاع غزة، أطلقت وزارة الدفاع في صنعاء عملية تشكيل قوات شعبية للتعبئة والإسناد، بعرض عسكري كبير في مدينة ذمار لمناسبة تخرّج دفعة «طوفان الأقصى» من المتطوعين. وعلمت «الأخبار» من مصدرَين، أحدهما مقرّب من وزارة الدفاع، أن هذه الدفعة التي أنهت مهمّة التدريب العسكري في ذمار تشكّل نواة قوات التعبئة والإسناد، وستليها دفعات أخرى في مختلف المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء. وراى المصدران أن هذه القوات قد تتحوّل إلى فيالق عسكرية لنصرة الأقصى بعد اكتمال تشكيلها، لافتَين إلى أن قوام الدفعة الأولى عشرة آلاف مقاتل، مؤكدَين أن هناك استجابة كبيرة من قبل المجتمع اليمني للقتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية. وأشارا إلى أن تلك القوات ستبقى في حالة جهوزية وتدريب مستمرّين إلى أن يتمّ رفع كل الحواجز التي تحول دون مشاركتها في القتال ضدّ جيش الاحتلال.

وأكد عضو «المجلس السياسي الأعلى» الحاكم في صنعاء، محمد علي الحوثي، في خطاب أمام خرّيجي الدفعة، أن هذه الأخيرة «ستنطلق بروح إيمانية وثابتة، وبشكل تلقائي، وبعتاد شخصي، لم يكلّف الدولة أو الجيش أيّ تجهيزات»، مشيراً إلى أن «الشعب اليمني يتوق إلى مواجهة العدو الصهيوني والأميركي وجهاً لوجه، وأصبح في طليعة الشعوب المدافعة عن القضية الفلسطينية، في ظلّ الخذلان العربي المخزي». وخاطب الإسرائيليين والأميركيين بالقول إن «عليكم أن تُخرجوا اليمن من رهاناتكم، فاليمن لا يتوجّه بتوجيهاتكم، ولا يسمع تهديداتكم»، مذكّراً بأن «صواريخ طوفان وبركان، والطائرات المسيّرة التي تصل اليوم إلى عمق الكيان الغاصب في مدينة أمّ الرشراش (إيلات)، كانت بدايتها عبارة عن مجموعة صغيرة لا تتجاوز العشرات الذين ساروا خلف الشهيد القائد (حسين بدر الدين الحوثي)، فيما يتحرّك اليوم شعب كامل، ويهتف بصوت واحد في وجه أميركا وإسرائيل».

نفّذت قوات من حرس الحدود اليمني مسيرة راجلة قطعت خلالها 45 كيلومترا (من الويب)

وفي إطار ذلك، نفّذت قوات الاحتياط التابعة لحرس الحدود اليمني، مسيرة راجلة قطعت خلالها 45 كيلومتراً مشياً على الأقدام، تعبيراً عن الجهوزية العالية لمواجهة إسرائيل، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الرسمية «سبأ» في صنعاء. وطالب المشاركون في المسيرة الشعوب العربية بالضغط على حكامها لفتح المعابر لنصرة أبناء غزة في مواجهة ما يتعرّضون له من جرائم وحرب إبادة جماعية من قبل العدو الإسرائيلي. وتزامنت هذه الاستعدادات مع استمرار التهديدات الإسرائيلية باستهداف صنعاء ردّاً على الهجمات الجوية التي نُفّذت بواسطة طائرات انتحارية وصواريخ باليستية على أهداف إسرائيلية داخل فلسطين المحتلة.

في هذه الأثناء، تراجعت حدّة التوتر في البحر الأحمر وقبالة مضيق باب المندب بين قوات صنعاء البحرية من جهة، والقوات الأميركية والميليشيات الموالية لـ«التحالف» من جهة أخرى، بعد إعادة تموضع المدمّرة الأميركية «توماس هادنر» في البحر. وقالت مصادر ملاحية في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن المدمّرة التي اقتربت قبل أيام من مضيق باب المندب، واغلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها تعرّضت لهجوم بواسطة طائرة مسيّرة يمنية، أعادت التمركز في أقصى الشمال من البحر الأحمر قبالة السواحل السعودية - المصرية - الأردنية، وهو ما وصفته المصادر بأنه انسحاب تكتيكي عكس رغبة واشنطن في تجنّب التصعيد في باب المندب، لإدراكها أن صنعاء تمتلك القوة الكفيلة بالدفاع عن مياهها الإقليمية. وجاء ذلك بعدما بعث «التحالف البحري» بقيادة الولايات المتحدة، برسائل تحذيرية إلى كل السفن المتوقّع مرورها من باب المندب والبحر الأحمر، يطالبها فيها بالابتعاد عن المياه الإقليمية اليمنية إلى أقصى مسافة ممكنة، ويوصي بالعبور ليلاً والإبلاغ عن أيّ تهديد. وكشفت المصادر أن «التحالف البحري» الذي تشارك فيه دول مشاطئة للبحر الأحمر، أنشأ خطاً ساخناً على مدار الساعة لهذه الغاية.

التهديد اليمني بالمعركة البحرية: ارتقاء إضافي في «حرب الاستنزاف»

علي حيدر

لا حاجة إلى الاستعانة بمواقف مسؤولين إسرائيليين أو دراسات صادرة عن معاهد أبحاث، تتناول التهديد الذي يشكّله اليمن على إسرائيل، لتحديد المعالم لتقدير الكيان لمخاطر قرار قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي،

> **لا يبدو أنّ ضغوط واشنطن ستفلح في ثني صنعاء عمّا تفعله**

استهداف السفن الإسرائيلية التي تمرّ في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مع التذكير، هنا، بأنّ وسائل الإعلام الإسرائيلية تخضع حالياً لرقابة مشدّدة، بوصف ذلك جزءاً رئيسياً من المعركة التي تشهدها فلسطين والمنطقة. والأكيد أنّ قرار الحوثي، الذي لا يخفي تبنّيه لقضية فلسطين والمقاومة، حاضرة لدى الصديق والعدو، فيما تعلم إسرائيل جيّداً أنه منذ لحظة إعلانه بدأ العدّ العكسي لتنفيذه، ولذا الأكيد أيضاً أنه ماثل أمام جهات التقدير والقرار السياسي والأمني في تل أبيب وواشنطن على السواء، والتي تتعامل معه بكامل الجدّية والخطورة.

ويشكّل التهديد باستهداف السفن والبوارج الإسرائيلية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مستجدّاً إستراتيجياً في مجرى الحرب، وارتقاءً إضافياً في مسار الضغوط المتصاعدة على الطرفَين الإسرائيلي والأميركي، بينما سيشكّل تنفيذه عاملاً مضافاً في سياق المسار التراكمي للعمليات التي يقوم بها أطراف محور المقاومة دعماً للشعب الفلسطيني ومقاومته، ومؤشّراً كاشفاً إلى أن هذا المسار سيواصل اتّجاهه التصاعدي بما يتلاءم مع المتغيّرات الميدانية والسياسية، فارضاً بالتالي مزيداً من التحدّيات على إسرائيل والولايات المتحدة. والظاهر، هنا، أنّ العدو أدرك حقيقة أنّ الضربات التي يتعرّض لها تأتي في سياق حرب استنزاف ضدّه، فضلاً عن كونها مفتوحة على كثير من المتغيّرات، وهو ما دلّ عليه حديث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، اللواء أهارون حليفا، عن أن الحرب على غزة «لها أبعاد إقليمية متعدّدة، ما يزيد من تعقيداتها». وإذ يعني ذلك، بوضوح، تداخل جبهات محور المقاومة من لبنان إلى اليمن مروراً بالعراق وسوريا، فليس من الصعوبة التقدير أن تأثير التداخل المذكور سيصبح أكثر وضوحاً، ولن يطول الوقت حتى يتحوّل إلى مادة رئيسية في أبحاث معاهد الدراسات ومواقف المسؤولين، خصوصاً أنّ «عامل الوقت ليس في مصلحة إسرائيل»، وفقاً لما يحذّر منه رئيس «أمان» السابق، اللواء عاموس يادلين.

وعليه، سيحتلّ قرار «أنصار الله» الأخير حيّزاً مهمّاً ضمن مجموعة متغيّرات ستشكّل منطلقاً لتقدير الجهات المختصّة في قيادة العدو لسيناريوات الحرب، كما وسيحتلّ موقعه ضمن منظومة القيود والمخاطر التي ستحضر على طاولة القرار. ربّما يخطر في بال قادة الكيان، هنا، أنّ هذا التهديد ما دام لا يزال ضمن دائرة القرار اللفظي، فمن الممكن الرهان بشكل أو بآخر على عدم خروجه إلى حيّز التنفيذ، إلّا أنه مع أوّل استهداف عملياتي لسفينة إسرائيلية، سيجد «الكابينت» والجيش أنفسهما أمام تحدّ إستراتيجي كبير جدّاً، كونه سيؤدّي إلى ارتفاع مستوى الخطورة على حركة الملاحة البحرية للعدو، وهو ما ستكون له تداعيات اقتصادية وأمنية وإستراتيجية. ولذلك، يُتوقّع حينئذٍ أن تتكرّر الرسائل والتهديدات التي يطلقها المسؤولون الرسميون إزاء «حزب الله»، كجزء من الحرب النفسية التي تشكّل أداة رئيسية من أدوات الحرب الجارية، إنّما ضدّ اليمن و«أنصار الله» هذه المرّة.

أمّا في خصوص الرهان على دور أميركي رادع في مواجهة اليمن، فلا يبدو أنّ ضغوط واشنطن ستفلح في ثني صنعاء عمّا تفعله، فيما يُرجَّح أن تكون لأيّ اعتداءات أميركية في هذا السياق نتائج من نوعَين: الأول، رفع مستوى التوتّر واتساع نطاقه في البحر الأحمر وباب المندب، بعد أن يكون محصوراً بالمواجهة مع القطع البحرية الإسرائيلية. والثاني، تصاعد العمليات ضدّ قوات الاحتلال الأميركي في العراق وسوريا. وبالنتيجة، فإن تفعيل خيار المعركة البحرية في اليمن سيشكّل ارتقاءً إضافياً في حرب الاستنزاف التي يشنّها محور المقاومة، دعماً لأهل قطاع غزة. وإذا كانت لكلّ ساحة من ساحات هذا المحور خصوصيتها التي تسهم في بلورة خياراتها وتحديد دورها، فإن المساحة المشتركة في ما بينها تتجلّى في التكامل العملياتي الذي سيتعاظم تأثيره في منظومة الاعتبارات والحسابات الأميركية والإسرائيلية في كلّ ما يتعلّق بالحرب الدائرة في القطاع.

يشكّله التهديد باستهداف السفن والبوارج الإسرائيلية مستجدّاً استراتيجيا في مجرى الحرب (أ ف ب)

90% من التظاهرات تؤيّد فلسطين: العالم أكثر كرهاً لإسرائيل

خضر خروبي

شكّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مادة جدلية على مستوى العالم. فمشهد الاستقطاب بين «عالمَيْن»، أحدهما متضامن مع الشعب الفلسطيني في القطاع المحاصر، وآخر داعم لآلة الحرب الإسرائيلية المسلّطة عليه، وإنْ أحيا لدى البعض شيئاً ممّا روّجت له الأدبيات «الليبرالية المعولمة» طويلاً على غرار مصطلحات من قبيل «المواطن العالمي» و«الأسرة الدولية»، إلّا أنه رسّخ لدى آخرين حقيقةَ «الانقسام القِيَمي» بين شرق وغرب، وشمال وجنوب، وهو انقسام شُطِّر، من منظورهم، رواية «الحقّ»، ووزّعها مناصفةً بين الضحية والجلاد.

90% من التظاهرات حول العالم: «الحرّية لفلسطين» من رحم هذه المفارقات، لا يبدو مستغرَباً أن تأتي إدانة الممارسات الإسرائيلية العدوانية، من أعلى المستويات الرسمية (وكذلك الشعبية) في دول مصنّفة ضمن «الجنوب العالمي»، وفي طليعتها تشيلي، التي «تجرّأ» رئيسها، غابرييل بوريتس، وسحب سفير بلاده من الأراضي المحتلّة تنديداً بالمجازر الإسرائيلية، وكذلك فنزويلا، إذ كان رئيسها، نيكولاس مادورو، صريحاً في وصْف ما ترتكبه إسرائيل في غزة على أنه «إبادة جماعية». على أن المشهد في بلدان محسوبة على «الشمال العالمي»، جاء معكوساً؛ إذ إن ردّ الفعل الشعبي في شوارع الغرب، من خلال تنظيم تظاهرات في عواصم ومدن كبرى عدة، كواشنطن، وسان فرانسيسكو، ولندن، وبرلين، ودورتموند، وباريس، ومارسيليا، نجح في تغيير المعادلة، و«قلّب عاليها واطيها»، مستبقاً قادته في فعل الإدانة لإسرائيل، إلى التعبير العلني عنها.

وقد شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب على غزة، قرابة 4200 احتجاج حول العالم، نحو 90 منها مناصرة للفلسطينيين، وفق إحصاءات غربية. وفي السياق نفسه، تكشف مجلة «إيكونوميست» البريطانية، أن المنشورات المؤيّدة لفلسطين على مواقع التواصل الاجتماعي زادت بنحو 4 مرّات، مقارنةً بالمنشورات المؤيّدة لكيان الاحتلال، مبيّنةً أنّ نسب الدعم لكلا الطرفَين كانت متساوية، يوم 7 تشرين الأول الفائت.

وفي خضمّ هذا المشهد، استعادت بعض الأصوات الغربية، الداعمة لفلسطين، من النخب والسياسيين والمفكّرين بريقها، وفي طليعة هؤلاء، الزعيم السابق لـ«حزب العمال» البريطاني، جيريمي كوربن، المعروف بمشاركته في العديد من الفعّاليات المؤيّدة للشعب الفلسطيني، وهو أحد أبرز رعاة «حملة المقاطعة الدولية ضدّ إسرائيل» (BDS)، إلى جانب كلّ من زعيم «حركة فرنسا الأبية»، ذات الميول اليسارية، المرشّح الرئاسي في الانتخابات الأخيرة، جان لوك ميلانشون، وزعيم حركة «دينك» الهولندية المناهضة للعنصرية، تونا‌هان كوزو، فضلاً عن وجوه برلمانية أخرى من أسكتلندا، وإيرلندا، والسويد، وإسبانيا، والولايات المتحدة. في المقابل، لم يخلُ المشهد من مضايقات بحقّ الناشطين المتضامنين مع غزة، من جانب الحكومات الغربية. وإذا كانت مواقف كوربن تجاه القضية الفلسطينية، قد جعلته في وقت سابق عرضة لحملات سياسية وإعلامية، حتى من داخل حزبه الأمّ إلى إقصائه عن زعامة الحزب، بدعوى «معاداة السامية»، فإن مواقف ميلانشون، التي رفض فيها وصف حركة «حماس» بـ«الإرهابية»، على خلفية عملية «طوفان الأقصى»، وكذلك عدد من نواب حزبه، كدانيال أوبونو التي وصفت الحركة بـ«التنظيم المقاوم»، قد أفضت إلى اتّساع رقعة التباينات داخل ائتلاف «نيوب» اليساري الذي يتزعّمه، والذي يضمّ أيضاً الاشتراكيين، والشيوعيين، و«حزب الخضر»، وأوقعته ضحيّة حملة سياسية وإعلامية شرسة ضدّه، أفضت إلى تراجع مستوى شعبيته، وفق نتائج بعض استطلاعات الرأي. هذه الحملة

> **المنشورات المؤيّدة لفلسطين على مواقع التواصل الاجتماعي زادت بنحو 4 مرّات، مقارنةً بالمنشورات المؤيّدة لكيان الاحتلال**

ضدّ ميلانشون، والمترافقة مع ترويج السلطات الأمنية الفرنسية لمزاعم عن ارتفاع عدد الهجمات المندرجة ضمن ما يُسمّى «معاداة السامية»، إلى ما فوق الألف، وكبتها حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون، بفرض قيود على حرّية تنظيم الفعاليات التضامنية مع غزة، ولا سيما خلال الأيام الأولى للعدوان (قبل أن يرفعها القضاء لاحقاً)، ما أبقى عدد المشاركين في تلك الفعاليات محدوداً لأسابيع خلت، مقارنةً مع التظاهرة التي دعا إلى تنظيمها رئيس مجلس الشيوخ جيرار لارشيه، دعماً لإسرائيل، والتي حشدت حوالى 100 ألف متظاهر، بتسهيل ملحوظ من السلطات الفرنسية، وبمشاركة وجوه سياسية بارزة، أبرزها رئيسة الحكومة إليزابيث بورن، وزعيمة حزب «الجبهة الوطنية» مارين لوبان، إلى جانب الرئيسَين السابقَين نيكولا ساركوزي، وفرانسوا هولاند. ووفقاً لتقارير أمنية، فقد تصاعدت الهجمات ضدّ المسلمين في الفترة ذاتها، ومن ضمنها اعتداء شنّه ناشطون متطرّفون محسوبون على اليمين الفرنسي، على إحدى التظاهرات المنددة بالحرب على غزة في مدينة ليون، ما أسفر عن إصابة بعض المشاركين.

وعلى المنوال نفسه، وفي وقت ركّزت فيه الإدارة الأميركية جهودها على حماية الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة، بزعم تسجيل 832 حادثة «معادية للسامية» بين السابع من تشرين الأول، والسابع من تشرين الثاني، فقد تساهلت في القيام بتدابير موازية لحماية الجالية المسلمة في البلاد، حيث أكّد «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية» (كير)، أنه تلقّى 774 شكوى وبلاغاً عن جرائم كراهية ضدّ المسلمين بين السابع من أكتوبر، والـ24 منه.

بايدن وماكرون: إعادة الحسابات؟

ومع ذلك، فقد تركت الحرب على غزة، وما أثارته لدى الرأي العام العالمي، بخاصّة في الولايات المتحدة، وفرنسا، آثارها على المشهد السياسي في البلدَين. فعلى مستوى العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، أظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة «أسوشيتد برس» و«مركز NORC» للبحوث، تراجُع مستوى تأييد الأميركيين لإسرائيل، إذ اعتبر 44% فقط أن الأخيرة تمثّل حليفاً للولايات المتحدة، فيما أعرب 36% منهم عن تأييدهم مدّها بالسلاح. وهذا الانحدار تعكسه أيضاً الأرقام على مستوى القاعدة الحزبية المؤيّدة للرئيس الأميركي، جو بايدن، حيث وصف 58% من أنصار «الحزب الديموقراطي»، الهجوم الإسرائيلي على غزة بـ«المبالغ فيه».

وكذلك الحال في فرنسا، التي تضمّ الجالية الإسلامية الأكبر في أوروبا، إذ وجد الرئيس ماكرون نفسه، وتحت ضغط الرأي العام الداخلي الرافض للعدوان الإسرائيلي على غزة، مضطرّاً لإعادة النظر في مواقفه. وهذه الاعتبارات الداخلية لماكرون، يوجزها مدير الأبحاث في كلية دراسات العلوم الاجتماعية العليا في باريس، ميشيل فيفيوركا، بالقول إنّه «إذا ما استمرّت الأمور على هذه الوتيرة من القلق المتصاعد في الشرق الأوسط، فإن الوضع الداخلي في فرنسا سيظلّ مروعاً كما هو الحال اليوم»، في إشارة إلى حالة الاحتقان لدى المسلمين واليهود الفرنسيين على حد سواء، مبيناً أن ماكرون «يسعى إلى الإمساك بزمام كل هذه العناصر (الإشكالية في المشهد السياسي)، علماً أن هذا ليس بالأمر السهل». وينطلق محلّلون فرنسيون من أن الحرب في غزة باتت «تطرح تحدّيات سياسية جديدة» على ماكرون، معتبرين أن مسارعة زعيمة «الجبهة الوطنية»، مارين لوبن، إلى التعبير عن دعمها المطلق للحملة العسكرية الإسرائيلية على القطاع، تأتي في إطار المزايدة على مواقف ماكرون، وخطف أصوات اليهود، وتُعدّ «خطوة ناجحة» لتعزيز حظوظها في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وخصوصاً أنها تتصدّر استطلاعات الرأي بـ31%، في مقابل 23% لماكرون.

وجد ماكرون نفسه مضطرّا لإعادة النظر في مواقفه (أ ف ب)

طوفان الأقصى

إسرائيل في الجامعات الأميركيّة: الأزمة المستعصية

أسعد أبو خليك *

المُنتَج الإسرائيلي أصبح فاسداً. ليس من السهل الترويج له في مجتمعات الغرب، في الدول النامية، هو لم يكن يوماً محبّذاً لأنّ إسرائيل التصقت في تاريخها بالاستعمار والعنصريّة، ونُظِر إليها كدولة استعماريّة تعاملت مع العرب وفق تقاليد الاستعمار الوحشي وأعرافه. لكن الغرب بعد الحرب العالميّة الثانية كان في حالة الندم على ما فعله، هو، بالهود في مجتمعاته عبر التاريخ. لا تصدّقنّ أن معاداة السامية هي مشكلة نازية حصراً، أو حكرٌ على ألمانيا. هي مشكلة عريقة في الكنيسة والمجتمعات المسيحيّة في أوروبا. قرّرت دول الغرب بعد الحرب العالميّة الثانية أن تكفّر عن ذنوبها عبر تقديم الدعم المطلق لدولة إسرائيل وتغطية جرائمها عبر العقود. ألمانيا زادت على ذلك بإغداق العطايا المالية (بالمليارات) على إسرائيل، وساهم الصهاينة في صناعة هوليوود في تقديم نموذج بَرّاق (مُخادع) لإسرائيل والصهيونيّة، فيلم «الهجرة» (بطولة بول نيومان) رسّخ فكرة أسطوريّة مثاليّة عن حلم بناء دولة إسرائيل. وكان نجوم هوليوود يتسابقون لجمع التبرّعات لمصلحة إسرائيل. كان المنتج الإسرائيلي في عزّه آنذاك، واستمرّ حتى الثمانينيّات. اجتياح لبنان وما صاحبه من مجازر عزّف أجيالاً مسنّة وشبابيّة على صورة حقيقيّة لإسرائيل. لكن غزة نزعت الحجب بالكامل عن صورة إسرائيل.

في الجامعات الأميركيّة، لم تكن إسرائيل تشغل النشاط الطلابي كثيراً. كانت المؤسّسات الجامعية موالية لإسرائيل لأنه كان هناك توافق بين اليمين واليسار حول دعم إسرائيل. وساهم الموّلون الصهاينة في مدّ الجامعات بجوّ موالٍ لإسرائيل عبر إنشاء كراسٍ دائمة للدراسات الإسرائيليّة أو لكراسٍ تحتضن سنوياً أستاذاً إسرائيليّاً زائراً. العرب كانوا في موقع دفاعي ضعيف، وخصوصاً أن الجامعات الأميركيّة لم تكن تقبل المال العربي «الملوّث». جامعة جورجتاون عانت كثيراً في «مركز الدراسات العربيّة المعاصرة» بسبب التمويل العربي، وخصوصاً عندما حاول القذافي تمويل كرسيّ لهشام شرابي (رفضت الجامعة التمويل). كان اللوبي الإسرائيلي (أيباك) ينشر دراسة سنويّة عن العمل المناهض لإسرائيل في الجامعات الأميركيّة وكانت قلّة منهم تجرؤ على استضافة نشاط معارض لإسرائيل، ووضعه اعتبار نقد إسرائيل موازياً لمعاداة اليهودية لم تكن قد سرت بعد. كان دليل اللوبي للجامعات يلحظ أستاذاً مناهضاً للصهيونية هنا وآخر هناك. مراكز دراسات الشرق الأوسط كانت هي العدوّ الأبرز للوبي الصهيوني. وموضة اعتبار نقد إسرائيل موازياً لمعاداة اليهودية لم تكن قد سرت بعد. كان دليل اللوبي للجامعات يلحظ أستاذاً مناهضاً للصهيونية هنا وآخر هناك. مراكز دراسات الشرق الأوسط كانت هي العدوّ الأبرز للوبي الصهيوني. ولهذا حاول الصهاينة وقف تمويل الحكومة الأميركيّة لمراكز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات. وأساتذة هذه المراكز كانوا أيضاً غالباً من المناهضين للصهيونية. وجمعيّة دراسات الشرق الأوسط (ميسا) كانت هي الأخرى بأكثرها مناهضة للصهيونيّة، ما حفّز الصهاينة على إنشاء منظمة صغيرة بديلة (ساهم فيها برنارد لويس، والصهيوني اللبناني فؤاد عجمي).

الجامعات حاربت النشاط المناصر لفلسطين في الألفيّة. كما أن العمل الطلابي العربي من أجل فلسطين عانى من مشاكل متراكمة. أولاً، قرار حركة «فتح» في السبعينيّات (بأمر من عرفات وتنفيذ من محمود عبّاس، يومها) بفصل العمل الفلسطيني الطلابي عن العمل الطلابي العربي العام في العالم. في الخمسينيّات والستينيّات، لم يكن هناك فصل بين العمل الفلسطيني والعربي. كانت القضيّة قوميّة بالفعل، وكانت المنظمات الفلسطينيّة (حتى السبعينيّات) تضمّ عرباً من جنسيّات مختلفة (كانت اللجنة المركزيّة للجبهة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين تضمّ أعضاء من جنسيّات مختلفة). عرفات أراد (باسم الشعار الرّائف، «القرار الفلسطيني المستقل») أن يتفرّد بالقرارات كي لا يسمح بمواقف جذريّة أن تؤثّر على مواقفه التسوويّة (شرح الياس شوفاني ذلك في كتابه «مرثيّة الصفاء»). ثانياً، أصبحت دول الخليج النشاط السياسي القومي المناهض لإسرائيل بعد حرب الخليج في 1991. كانت المنظمات العربيّة (الطلابيّة والمهنيّة) تستعين بدعم مالي من السفارات العربيّة لعقد مؤتمراتها. استعانة دول الخليج بالحماية الأميركيّة المباشرة والوحشيّة بعد الاجتياح العراقي للكويت قضت على الرعاية الخليجيّة، وقد حاربت سفارات الخليج كل اللوبيات والمنظمات العربيّة لأن الأجندة تبدّلت. لم تعد فلسطين في الوارد. اقتناء السلاح والاستعانة باللوبي الإسرائيلي باتا الأولويّة القصوى. ماتت الجمعيّات الطلابيّة العربيّة وتشتّت التنظيم العربي في الجامعات. بدلاً من تنظيم يعنى بتحضير نشاطات للتعريف بفلسطين والقضايا العربيّة، نبتت نوادٍ فينيقيّة وفرعونيّة تهتم بالشرذمة لا بالجمع. وبعض النوادي اللبنانية الفينيقيّة لم تجد غضاضة من عقد صلات مع نوادٍ إسرائيليّة. لقد اللبناني شاذّ سياسيّاً بطبعه خلافاً لمعظم العرب. الوجود الإسرائيلي لم يختفِ من الجامعات وكان هناك مزيج بين النوادي اليهودية ونوادٍ مناصرة إسرائيل. وكان المتبرّعون الصهاينة الأثرياء ينفقون في دعم هذه النوادي وفي إنشاء مبانٍ (أحياناً) لجمع أعضاء نوادي الـ«هيليل» الخاصّة باليهود. العرب متروكون لجهودهم الفرديّة، واندثرت العقائد القوميّة الجامعة، وتحوّل البعض نحو جمعيّات إسلاميّة أخذت على عاتقها العمل من أجل فلسطين. نبتت نوادٍ خاصة بفلسطين، وهي استقطبت عرباً ويهوداً وآخرين. أصبح نادي «طلاب من أجل عدالة في فلسطين» هو الأبرز. وأذكر عندما كنتُ أجول في الجامعات في أوروبا وكندا وأميركا أن بعض هذه النوادي كان يضم أغلبية من اليهود. ورأينا في الأسابيع الماضية الحضور القوي لتجمّع «أصوات يهوديّة من أجل السلام».

لكن زخماً من النشاط المناصر لفلسطين أصاب الجامعات الأميركيّة في العقدين الماضيَين. تحوّل شهر آذار إلى مناسبة لعقد نشاطات من ضمن «أسبوع عن الأبرتايد الإسرائيلي». أصبحت المنظمات الصهيونيّة بالذعر، وخصوصاً أن بضاعة إسرائيل أصبحت فاسدة عند الشباب. ترى الأسماء من مشاهير هوليوود على عرائض في دعم حرب إسرائيل (وهذه العرائض ينظّمها منتجون أثرياء من الصهاينة)، ونادراً ما ترى أسماء من الصف الأوّل، كما كانت الحال في الماضي. الشباب الغربي يهجر إسرائيل ويلتحق بالحق الفلسطيني. تقارن بين نسب تأييد إسرائيل حسب العمر وترى فارقاً هائلاً: نحو 80% بين الذين يتخطون الستين مع إسرائيل، ونسبة نحو الثلث فقط عند الشباب. واليوم ظهر استطلاع جديد (لـ«كوينيبيك») يؤكد أن أكثر من نصف الشباب في سن الاقتراع مع فلسطين. وحتى الشباب اليهودي أقل مناصرة لإسرائيل بكثير من الآباء والأجداد. النوادي الموالية لإسرائيل وجدت نفسها في نفور مع البيئة الطلابية. لم تعد تنفع المساحات الماضي: عن دولة ضعيفة مُحاطة بعرب أقوياء، أو أن إسرائيل دولة ديموقراطيّة. وقد ساعد بروز نتنياهو وقيادته لإسرائيل على مدى نحو عقدين في الإساءة للمنتج الإسرائيلي لأنه ارتبط ارتباطاً وثيقاً باليمين الغربي العنصري المتطرف. لم يعد ممكناً تسويق إسرائيل كدولة اشتراكية ديموقراطية. التركيز على كلمة أبرتايد وإجماع (وإن متأخر) منظمات حقوق الإنسان الغربيّة حول طبيعة ابرتايد إسرائيل أبعد عنها مؤيّدين محتملين. جمعيات حقوق الإنسان الغربيّة (بالرغم من اعتراضنا الشديد عليها، نحن العرب، وعن حق) تلقى الكثير من المصداقية بين طلبة الجامعات.

الحرب الحاليّة وضعت الصهيونيّة الأميركيّة في موضع شديد الحراجة:

1) الحزب الديموقراطي بصورة عامّة، والقطاع الشبابي فيه بصورة خاصّة، هجر قضيّة إسرائيل، إمّا بسبب ارتباطها بشخص نتنياهو واليمين المتطرّف أو لأن التغطية الإعلاميّة الحديثة فضحت حقيقة إسرائيل. في غضون عشرين سنة فقط، زادت نسبة التعاطف الديموقراطي مع فلسطين من نحو 15% إلى ما يقارب الـ 50 بالمئة اليوم (حسب استطلاع «غالوب»).

2) لا شكّ أن الأزمة الكبرى بالنسبة إلى إسرائيل تكمن في تغطية وسائل التواصل الاجتماعي. هنا انفصام بين تغطية الإعلام التقليدي على الصراع وتغطية الإعلام الجديد على المواقع (هنا يمكن عقد مقارنة معاكسة في الإعلام العربي الجديد، المموّل من حكومات الأطلسي وسوروس، إذ نجده أقلّ تعاطفاً مع فلسطين من الإعلام العربي التقليدي لأنه محكوم بالضوابط الصهيونية التي يفرضها المُموّل).

وحاولت مجموعة من الجمهوريّين هذا الأسبوع فرض حظر على «تيك توك» في كل البلاد، وأشاروا إلى حقيقة أن عدد شرائط الفيديو المرتبطة بهاشتاغ «فلسطين حرّة» أكبر بكثير من تلك المرتبطة بهاشتاغ «أنا أقف مع إسرائيل». لكن درو هارويل في «واشنطن بوست» على حقّ عندما يشير إلى أن نسبة تأييد فلسطين على مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى المملوكة أميركيّاً لا تختلف عن مضمون «تيك توك» (بالرغم من أن تلك عرضة لرقابة صهيونيّة صارمة يفرضها مارك زوكربرغ وغيره من أصحاب شركات التواصل الكبرى). إنّ عدد البوستات ذات الهاشتاغ «فلسطين حرّة» على «فايسبوك» فاق الـ 11 مليوناً، أي 39 مرة أكثر من بوستات مرتبطة بـ«أنا أقف مع إسرائيل». وعلى «إنستاغرام»، ارتبطت البوستات المرتبطة بهاشتاغات فلسطين بـ 6 ملايين بوست، 26 مرّة أكثر من البوستات الموالية لإسرائيل (هذه الأرقام من 13 نوفمبر).

وحقيقة طغيان الموقف الفلسطيني على مواقع التواصل هي سبب من أسباب تحرّر الشباب في الغرب من سطوة السرديّة الصهيونيّة. الإعلام التقليدي كان، ولا يزال، خاضعاً لتأثير اللوبيات الصهيونيّة. اتصال واحد من مدير منظمة «إي دي إل» الصهيونية لناشر صحيفة أو مدير أخبار في محطة تلفزيونية يكفي لفرض سردية ومنع أخرى بديلة. والشباب العربي والغربي الناشط يستطيع أن يدحض أكاذيب إسرائيل في دقائق معدودة. لاحظوا كمّ التغريدات أو شرائط الدعاية والأكاذيب التي اضطرّ العدوّ إلى أن يمحوها بعدما دحضها وفنّدها شباب المواقع في الصحف، كنا نقرأ أكاذيب صهيونية. وكنتُ ساذجاً عند وصولي إلى أميركا، إذ إنني كنتُ أدبّج الرسائل وأرسلها إلى بريد القرّاء في الصحف لأفنّد أكاذيب إسرائيل. لكن سرعان ما اكتشفت معايير النشر: على العربي بداية أن يبدو معتدلاً بأن يقول، أنا أعترف بإسرائيل ولها الحق في الأمن، لكن الشعب الفلسطيني مسكين، أو أي كلام من هذا القبيل. المقولات الحادة وغير الموارية لا تجد طريقها للنشر.

3) المشكلة العرقيّة. إسرائيل خسرت الملوّنين من السود والآسيويّين والمتحدّرين من أميركا اللاتينيّة. نسبة تأييد إسرائيل باتت نحو الثلث بين السود. والشباب الأسود كان الأكثر حماسةً وجرأة في الهتافات في التظاهرات التي جرت هنا. بعض السود (لقدرتهم على الذهاب بعيداً أكثر من غيرهم في اختبار حدود حريّة التعبير، خلافاً للعرب) لم يتورّع عن الهتاف لـ«حماس» وهي تُعدّ منظمة إرهابيّة هنا. البضاعة الإسرائيليّة هي اليوم بيضاء ويمينيّة رجعيّة ومتقدمة في السن. ديموغرافيّاً. والتظاهرة التي نُظّمت قبل أيام في واشنطن كانت صارخة في بياض وجوه متظاهريها. المنظمات الصهيونيّة قلقة وهي تضغط من أجل حظر النوادي المناصرة لفلسطين. جامعة برانديس الصهيونيّة كانت أول جامعة تحظر نادي فلسطين، وتبعتها جامعات أخرى. المنظمات الصهيونيّة قلقة، وتكاد أن تعلن أن كل مناصرة لفلسطين هي معاداة للسامية. وشعار «من البحر إلى النهر» بات قضيّة القضايا وتم اعتباره بصورة شبه رسميّة كشعار إبادي ضد اليهود. لكنّ الشعار انتشر أكثر من أي وقت، وكل التظاهرات باتت تهتفه. الصهيونيّة في أزمة، وحرب الإبادة في غزة، يا للمفارقة، فاقمت تلك الأزمة. الناس ترى إسرائيل على حقيقتها. لم تعد الشعارات تنطلي. الوعي هو ما عوّلت الصهيونيّة الغربيّة على غيابه.

* كاتب عربي - حسابه على تويتر @asadabukhalil

(أ ف ب)

> طغيان الموقف الفلسطيني على مواقع التواصل هو سبب من أسباب تحرّر الشباب في الغرب من سطوة السرديّة الصهيونيّة

قصّة «حلّ الدولتين»

سعد الله مزرعاني *

بعد عملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول الماضي، والتي فاجأت، حتى الهزيمة والضياع، سلطة وأجهزة وجيش العدو وحماته، أطلقت حملة، لا تزال مستمرة (حتى نفاد الغرض والكتبة)، تحت عنوان: حل المشكلة الفلسطينية يتمثّل في «حل الدولتين». كالعادة، قائد الأوركسترا (رئيس أميركا) هو الذي أطلق الصافرة. كرّر الشعار جميع الأتباع من: الاتحاد الأوروبي إلى قمم الرياض إلى... «نداء الوطن»! بدأ الأمر، كما لو أن الفلسطينيين أو العرب (بالجملة)، هم من كان يعرقل تطبيق قرار الأمم المتحدة (الذي يدين له كيان العدو بشرعيته الدولية التي اقتنصها بتدبير من «الحلفاء» المستعمرين وبغفلة مريبة من الاتحاد السوفياتي) منذ صدوره قبل 76 سنة (29 تشرين الثاني 1947) إلى يومنا هذا.

تبرز مفارقات كثيرة وعجيبة في هذا الصدد:

أولاها، ما يتصل بالجهة نفسها، الإدارة الأميركية، التي استحضرت، بسرعة البرق، هذا القرار إلى حيز التداول. واشنطن لعبت دائماً دور «الوسيط» السوبر، وشبه المنفرد (وحتى «النزيه»!) في الأزمة الفلسطينية. الذريعة أنها الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على إسرائيل (بدءاً من السادات: 100/99 من الأوراق في يد واشنطن).

الإدارات الأميركية المتعاقبة أطاحت، من خلال قراراتها وإجراءاتها، وخصوصاً في عهد الرئيس دونالد ترامب، بكل ذلك القرار ومرتكزاته، لمصلحة مشروع «صفقة القرن». وهو مشروع هيمنة مشتركة أميركية-إسرائيلية، ليس على فلسطين فحسب، بل على كامل منطقة «الشرق الأوسط». ترامب هو الذي اتّخذ قرارات نقل السفارة الأميركية إلى القدس بزعمها (إسرائيلياً) العاصمة الموحّدة للكيان الصهيوني. وهو أضاف إلى ذلك، الاعتراف بـ«يهودية الدولة» العبرية، ملغياً التمثيل الفلسطيني في بلاده، ومضيفاً إلى كل ذلك الاعتراف بضمّ الجولان المحتل إلى دولة العدو. رغم المبالغات والمظاهر الشكلية، كان قرار ترامب، في العمق، «تطويراً» سلبياً للموقف والدور الأميركيَّيْن. يؤكد ذلك، أن إدارة بايدن لم تلغ أياً من قرارات ترامب بشأن القدس وطبيعة الدولة المغتصبة، ولا بشأن الجولان، ما أضفى على تلك القرارات شرعية أميركية إضافية من خلال موافقة الحزبيّْن الأميركيَّيْن اللذيْن يتناوبان، حصرياً، على حكم الولايات المتحدة الأميركية، حتى قيام الساعة!

المفارقة الثانية، أنه بعد أن تأجّل في «أوسلو» بحث مسائل كبيرة من نوع مصير القدس، وحق العودة، والمستوطنات، ألغت القيادة الإسرائيلية كل المفاوضات بذريعة عدم وجود «مفاوض» فلسطيني؛ أي ذاك الذي يبصم على تفرّد الصهاينة باحتلال وإدارة كل الشؤون الأساسية في كل فلسطين. أمعنت تلك القيادة في القمع والمنع والاستيطان وتقطيع أوصال «المناطق»، مع ما يتصل بذلك من سرقة الأراضي والطرد والاعتقالات والاغتيالات، في امتداد كل ذلك تولى بايدن مباشرة، ومعه إدارته، تطوير حملة صاخبة لفرض «التطبيع» على عدد متزايد من البلدان العربية التابعة لواشنطن: فكانت الاتفاقيات التطبيعية «الإبراهيمية»، وآخرها وأخطرها مع المملكة العربية السعودية، وكانت، بالتالي، عملية «طوفان الأقصى» قبل شهر ونصف شهر تقريباً.

> رغم امتثال كل «أصدقاء» الولايات المتحدة لصافرتها الاخيرة لجهة المطالبة بـ«حل الدولتين»، لم يصدر اي موقف مشابه عن حكومة إسرائيل

المفارقة الثالثة، أنه رغم امتثال كل «أصدقاء» الولايات المتحدة لصافرتها الأخيرة لجهة المطالبة بـ«حل الدولتين»، لم يصدر أي موقف مشابه عن حكومة إسرائيل. على العكس من ذلك، رفع رئيس حكومتها، شعار «إعادة رسم» خريطة الشرق الأوسط، ليس بإضافة دولة فلسطينية، بل بشطب كل شعب فلسطين وتهجيره. ليس من غزة وحدها، بل من الضفة التي تنتظر مصيراً مشابهاً للقطاع إذا ما نجحت الخطة المجرمة الجاري تنفيذها، حالياً، في غزة، وبدور إرهابي كبير لعصابات وقطعان المستوطنين. أمّا واشنطن، فتتولى توفير شروط نجاح خطة تنتهي وفريقه، من خلال الدعم السياسي، والمشاركة في القرارات، وتقديم مساعدات هائلة: تسليحياً وتمويلاً، ودائماً من خلال التغطية على الجرائم وتبريرها، بما في ذلك الحصار القاتل، واستهداف كل الجهاز الصحي، ونشاطات مراكز الأمم المتحدة (التي بات أمينها العام، علناً، على لائحة الغضب، وربما الاغتيال الصهيوني!). لم نصل بعد، إلى المتطلّبات «الشكلية» الضرورية حتماً، لتأكيد مصداقية واشنطن، في تبنيها فعلياً لـ«حل الدولتين»، من نوع مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإعلان تبني شعار «الدولتين» هذا، وأن تكفّ عن القتل والتهجير، ثم أن تبادر واشنطن، إلى سحب الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة موحّدة لدولة العدو. كل ذلك يؤكد أن شعار «حل الدولتين» قد استُحضر للخداع والتضليل وتغطية الجرائم البربرية التي كشفت واشنطن، مرة جديدة، منحازةً ومجرمةً وعدوّة.

المفارقة الرابعة، أنه رغم بؤس وهشاشة الوضع العربي، وعمالة عدد من حكامه، فقد رفض العرب (على الصعيد الشعبي عموماً)، المشروع الصهيوني في فلسطين، بهذه الوسيلة أو تلك، من الوسائل السياسية وحتى العسكرية. لكنّ رفضهم كان موجّهاً ضد قيام دولة صهيونية، ولم يكن موجّهاً ضد حل «الدولتين» في حدّ ذاته. أمّا من حالَ دون تطبيق حل الدولتين، قديماً وحديثاً، فهم الصهاينة وحماتهم أنفسهم. وكانت في خدمة ذلك، محطات دم وعدوان ومجازر: حرب السويس عام 1956، حرب الأيام الستة عام 1967، وحرب أكتوبر عام 1973، زيارة السادات للقدس والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام 1978، حرب لبنان وغزوه عام 1982 وعام 2006، وفي السياق، توقيع اتفاقيات «وادي عربة» و«أوسلو» و«فك الارتباط» في مطالع التسعينيات، وصولاً إلى الاتفاقيات التصفوية «الإبراهيمية».

المفارقة الخامسة، أنّ أولئك الذين لا يطلبون من إسرائيل مجرد وقف إطلاق نار، أو «تخفيف» الخسائر بين المدنيين، وأولئك الذين لا يستطيعون فرض ذلك، إذا حسُنت النيات، لن يتمكنوا، حكماً، من فرض «حل الدولتين». إنّ غالبية المواقف و«القمم» القديمة والجديدة، هي لحفظ ماء الوجه ورفع العتب. وإلا لماذا لم تُتخذ خطوات ضاغطة على الصهاينة وواشنطن، لوقف إطلاق النار، وفك الحصار ووقف المجزرة، وذلك عبر خطوات من نوع تجميد العلاقات والتطبيع، أو سحب السفراء، أو حتى مجرد التهديد بذلك؟ إنّ «حل الدولتين» يصبح ممكناً، فقط، في سياق عملية ردع، بالموقف وبالمقاومة وبالإجراءات، أي في سياق فرض مسار تراجعي على المشروع الصهيوني، سيؤدي بالضرورة، إلى أفوله نهائياً.

أما المفارقة الكبرى، فتتمثّل في أن إسرائيل التي توسّلت (بالخداع والمجازر حكامه، فقد رفض العرب (على الصعيد الشعبي عموماً)، المشروع الصهيوني في فلسطين، بهذه الوسيلة أو تلك، من الوسائل السياسية وحتى العسكرية. لكنّ رفضهم كان موجّهاً ضد قيام دولة صهيونية، ولم يكن موجّهاً ضد حل «الدولتين» في حدّ ذاته. أمّا من حالَ دون تطبيق حل الدولتين، قديماً وحديثاً، فهم الصهاينة وحماتهم أنفسهم. وكانت في خدمة ذلك، محطات دم وعدوان ومجازر: حرب السويس عام 1956، حرب الأيام الستة عام 1967، وحرب أكتوبر عام 1973، زيارة السادات للقدس والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام 1978، حرب لبنان وغزوه عام 1982 وعام 2006، وفي السياق، توقيع اتفاقيات «وادي عربة» و«أوسلو» و«فك الارتباط» في مطالع التسعينيات، وصولاً إلى الاتفاقيات التصفوية «الإبراهيمية».

المفارقة الخامسة، أنّ أولئك الذين لا يطلبون من إسرائيل مجرد وقف إطلاق نار، أو «تخفيف» الخسائر بين المدنيين، وأولئك الذين لا يستطيعون فرض ذلك، إذا حسُنت النيات، لن يتمكنوا، حكماً، من فرض «حل الدولتين». إنّ غالبية المواقف و«القمم» القديمة والجديدة، هي لحفظ ماء الوجه ورفع العتب. وإلا لماذا لم تُتخذ خطوات ضاغطة على الصهاينة وواشنطن، لوقف إطلاق النار، وفك الحصار ووقف المجزرة، وذلك عبر خطوات من نوع تجميد العلاقات والتطبيع، أو سحب السفراء، أو حتى مجرد التهديد بذلك؟ إنّ «حل الدولتين» يصبح ممكناً، فقط، في سياق عملية ردع، بالموقف وبالمقاومة وبالإجراءات، أي في سياق فرض مسار تراجعي على المشروع الصهيوني، سيؤدي بالضرورة، إلى أفوله نهائياً.

أما المفارقة الكبرى، فتتمثّل في أن إسرائيل التي توسّلت (بالخداع والمجازر

رسالة من أبطال 7 أكتوبر إلى غسان كنفاني

أحمد الديبس *

كتب الروائي الفلسطيني الشاهد الشهيد، غسان كنفاني: «وجدت غزة كما تعهدها تماماً: اغلاقاً كأنه غلاف داخلي، التفّ على نفسه، لقوقعة صدئة قذفها الموج إلى الشاطئ الرملي اللزج قرب المسلخ، غزة هذه، أضيق من نفس نائم أصابه كابوس مربع، بأزقتها الضيقة، ذات الرائحة الخاصة، رائحة الهزيمة والفقر، وبيوتها ذوات المشارف النائئة... هذه غزة» («ورقة من غزة»، قصة قصيرة من مجموعة «أرض البرتقال الحزين»).

هذه الصورة القاتمة والمأساوية لغزة التي رسمها غسان في قصته القصيرة، تشير إلى كل أنواع المرارة التي مرّ بها الفلسطيني، واختزلت معاني «فقدان الوطن» الذي عانينا منه، وأصبحنا نعيش في المنفى نبحث عن وطن في ذكرياتنا. هنا يطرح غسان سؤالاً وجودياً عندما قال: «لكن ما هي هذه الأمور الغامضة، غير المحددة، التي تجذب الإنسان لأهله، لبيته، لذكرياته، كما تجذب النبعة قطيعاً ضالاً من الوعول؟ لا أعرف».

أجاب غسان عن هذه الأمور الغامضة، في روايته «عائد إلى حيفا» بالقول: «لا شيء، لا شيء أبداً، كنت اتساءل فقط، أفتش عن فلسطين الحقيقية، فلسطين التي هي أكثر من ذاكرة». وهذا ما قصده كنفاني من طرحه السؤال البديهي، في نهاية روايته «رجال في الشمس»: «لماذا لم يدقّوا جدران الخزّان؟» أي «إلى متى تظل بوادر الثورة هاجعة لا تستيقظ؟». فالسكون، والانتظار المرهون بالشلل، أدّيا إلى ظهور قيادة فلسطينية وعربية تؤدّي دوراً قاتلاً يتمثّل في إنهاء وإغلاق ملف القضية، دون النظر إلى خيارات الشعب، فهذه القيادات الفلسطينية والعربية العفنة تطابق شخصية «أبو الخيزران»، في رواية «رجال في الشمس»، الذي يعاني على نفسه، لقوقعة صدئة قذفها الموج إلى الشاطئ الرملي اللزج قرب المسلخ، غزة هذه، أضيق من نفس نائم أصابه كابوس مربع، بأزقتها الضيقة، ذات الرائحة الخاصة، رائحة الهزيمة والفقر، وبيوتها ذوات المشارف النائئة...هذه غزة» («ورقة من غزة»، قصة قصيرة من مجموعة «أرض البرتقال الحزين»).

هذه الصورة القاتمة والمأساوية لغزة التي رسمها غسان في قصته القصيرة، تشير إلى كل أنواع المرارة التي مرّ بها الفلسطيني، واختزلت معاني «فقدان الوطن» الذي عانينا منه، وأصبحنا نعيش في المنفى نبحث عن وطن في ذكرياتنا. هنا يطرح غسان سؤالاً وجودياً عندما قال: «لكن ما هي هذه الأمور الغامضة، غير المحددة، التي تجذب الإنسان لأهله، لبيته، لذكرياته، كما تجذب النبعة قطيعاً ضالاً من الوعول؟ لا أعرف».

أجاب غسان عن هذه الأمور الغامضة، في روايته «عائد إلى حيفا» بالقول: «لا شيء، لا شيء أبداً، كنت اتساءل فقط، أفتش عن فلسطين الحقيقية، فلسطين التي هي أكثر من ذاكرة». وهذا ما قصده كنفاني من طرحه السؤال البديهي، في نهاية روايته «رجال في الشمس»: «لماذا لم يدقّوا جدران الخزّان؟» أي «إلى متى تظل بوادر الثورة هاجعة لا تستيقظ؟». فالسكون، والانتظار المرهون بالشلل، أدّيا إلى ظهور قيادة فلسطينية وعربية تؤدّي دوراً قاتلاً يتمثّل في إنهاء وإغلاق ملف القضية، دون النظر إلى خيارات الشعب، فهذه القيادات الفلسطينية والعربية العفنة تطابق شخصية «أبو الخيزران»، الذي يعاني

يبحثون في أغوار هزائمهم عن حطام الدروع وتفل الزهور، وهم إنما ينظرون إلى المستقبل، ولذلك هم يصحّحون أخطاءنا، وأخطاء العالم كله».

* كاتب وباحث فلسطيني

في الواجهة

من محدلة التمديد إلى محدلة التعيين: قائدٌ أصيل أم بالوكالة؟

ماهو معلوم في مطبخ الدولة اللبنانية ان الطهاة المعلنين كثيرون، الا ان الطبّاخ الفعلي واحد. في كل يوم، لزمن قريب، أمثولة عن هذه القاعدة. احد ثهاوليس آخرها حتماً، ما رافق في الأيام الأخيرة التعامل مع تمديد بقاء قائد الجيش في منصبه في مجلس الوزراء وخارجه

نقولا ناصيف

ما كان مقرراً لجلسة مجلس الوزراء الثلثاء الفائت أعطبته الساعات القليلة ليل الاثنين. المحسوب والمتفق عليه ان يصير الى اتخاذ المجلس قراراً بالتمديد سنة لقائد الجيش العماد جوزف عون. المحسوب ايضاً ان النصاب القانوني الموصوف للانعقاد واتخاذ القرار مضمون. ليل الاثنين تبلّغ رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي من حزب الله موقفاً مختلفاً، هو رغبته في عدم الخوض في تمديد ولاية قائد الجيش وإرجائه الى موعد آخر لمزيد من التشاور. اقترن الموقف المستجد للحزب بتأكيد مفاده ان طرح الموضوع سيحمل وزيريه على مغادرة الجلسة، ما

> عون الرئيس عن عون القائد: احد الصيصان التي ربيتها

يفترض تطيير نصابها. تسبّب عدم انعقاد جلسة الثلثاء بتعذر مناقشة جدول اعمالها، فقيل بالعودة اليه في الاسبوع المقبل. مساء الاربعاء تبلغ الوزراء فجأة موعد جلسة الخميس. اوحى التئامها بالعودة الى بت تمديد بقاء قائد الجيش في منصبه. بيد ان شيئاً من ذلك لم يحصل.

منذ الثلثاء يدور السجال من حول المشكلة نفسها: التمديد لعون ام تعيين قائد جديد للجيش؟ محدلة التمديد كانت تشق طريقها بسهولة بلا عوائق رغم الانقسام السياسي من حوله، واستعصاء المخارج القانونية المتيحة اجراؤه:

1 - رغم الانطباعات الايجابية التي اضفاها رئيس البرلمان نبيه برّي على لقائه بنواب حزب القوات اللبنانية، او تعيين رئيس جديد للاركان يتولى للفور قيادة الجيش لتفادي شغورها. اثار تعيين رئيس للاركان دون سواه فيما ثمة مقعدان اخران شاغران في المجلس العسكري هما المدير العام للادارة الشيعي والمفتش العام الارثوذكسي، حفيظة مزدوجة: معارضة الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط تعيين رئيس للاركان دونما ان يسبقه تعيين قائد للجيش او تمديد ولاية عون، ومعارضة ارثوذكسية لاستبعاد تعيين ممثل الطائفة في المجلس العسكري.

ذلك ما سيتسبب قبل ايام بمشكلة عُزي افتعالها الى القائد نفسه. عندما وصل نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب برافقة النائبان اديب عبدالمسيح وسجيع عطية الى مدخل وزارة الدفاع لمقابلة الوزير والاصرار عليه تعيين العضو الارثوذكسي، منع جنود المدخل «بناء على اوامر» الموكب من الدخول، وسمح فقط لأبو صعب بادخال سيارته الى الحرم فيما على عبدالمسيح وعطية ان يركنا سيارتهما في مراب السيارات ويدخلا الى الوزارة مشياً. غضب بوصعب وسدّ بسيارته مدخل الوزارة ومنع الدخول اليها او الخروج منها الى ان ارغم قائد الجيش على التراجع عن تعليماته. لم يكن ذلك الحادث الوحيد آنذاك.

4 - الورقة الاخيرة المفترض ان تكون الرابحة في تعطيل التمديد لقائد الجيش هي الرئيس ميشال عون. في الكلمة التي القاها رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الاحد الماضي والنبرة العالية التي تناول بها التمديد، عكست يقيناً بحصوله قبل ان تتدحرج تباعاً اسباب مهمة لابطاء سرعة اتخاذ القرار، ومن ثم تأجيله الى موعد لاحق، توطئة لصرف النظر عنه. بالتاكيد من شأن التمديد لقائد الجيش وقوع الطلاق نهائياً بين باسيل وحزب الله. كلاهما بذل في الاشهر الاخيرة رغم الثقة المتبرجزة بينهما جهوداً للحؤول دون افتراقهما في مرحلة يحتاج كلاهما الى الآخر.

ليس خافياً ان الرئيس السابق للجمهورية كان الوحيد من بين الرؤساء الثلاثة اسلافه عيّن بنفسه قائد الجيش ولم يُفرض عليه. ليس خافياً كذلك عندما اقترح الرئيس اسم القائد الحالي، رفضه باسيل ولم يتحمس له حزب الله، الى ان ابلغ عون الى الحزب انه يكفله شخصياً. آنذاك قال الرئيس السابق امام زواره عندما راح يعبّر عن ثقته بمَن يحلّه في قيادة الجيش ويتمسك به، انه «احد الصيصان التي ربيتها»، في اشارة الى رعايته العماد عون متدرجاً في الرتب وقريباً منه، شأن اعتياد الرئيس - عندما كان بدوره قائداً للجيش - على التعويل على الضباط الصغار الرتبة. انهارت علاقتهما بعد احداث 17 تشرين الاول 2019. ثلاث مرات استدعاه الى قصر بعبدا وطلب منه فتح الطرق التي اقفلها الحراك الشعبي فلم يستجب اياً منها. تصرُّف قائد الجيش أشعر الرئيس بالخذلان والخيبة. مذاك فقد عون الرئيس ثقته بعون القائد في مرحلة وُلد فيها نزاع بين قائد الجيش وباسيل. لكل منهما كمّ وافر من الاسباب يقصها عن الآخر. تدخّل الرئيس السابق للجمهورية في خطة تمديد بقاء القائد الحالي للجيش في منصبه ربما عجل في فتح الخيارات المقفلة الى الاثنين الماضي.

4 - ما ينتظر حكومة ميقاتي ما لم يطرأ ما يستجد، شأن ما يحصل باستمرار في بلد مفتوح على المفاجآت في كل آن، هو ذهابها في الايام المقبلة الى حسم نهائي للخيار. ما يدور في الاروقة السياسية ان المخرج المرشح الى الظهور: إما تعيين قائد جديد للجيش او ايكال قيادة الجيش الى قائد بالوكالة ماروني الى حين انتخاب رئيس للجمهورية.

بت الخيار الاول في الايام المقبلة، قبل الوصول الى موعد احالة عون على التقاعد في 10 كانون الثاني المقبل، مؤداه إما وضعه في تصرّف وزير الدفاع او تعيينه في السلك الديبلوماسي من خارج الملاك (صلاحية تحتم في الاصل وجود رئيس للجمهورية الذي يملك الاختصاص وهو اقرب الى الاستحالة في غياب وزير الخارجية عن مجلس الوزراء). كلاهما مستبعدان متى اوكلت القيادة الى قائد أصيل او قائد وكيل في يوم 10 كانون الثاني.

في ما مضى قبل الحرب اللبنانية، اتخذ مجلس الوزراء مرتين قراراً بتعيين قائد للجيش في السلك الديبلوماسي دونما ان يُعيّنا بالفعل: اولى في كانون الثاني 1970 عند اقالة العماد أميل بستاني وثانية في ايلول 1975 عند اقالة العماد اسكندر غانم.

من حول الطريقة التي يمكن مجلس الوزراء اخراج تمديد الولاية هي صيغته الدستورية، كون تأجيل التسريح منصوصاً على اجراءاته في قانون الدفاع. وتوقيع الوزير المختص مرسوماً بتأجيل التسريح لا مفر منه لتفادي إبطاله. كلا المخرجيْن متعذران ويمسك الوزير موريس سليم بمفتاحهما: قرار يصدره هو صاحب الصلاحية بتأجيل المرسوم، او توقيعه الملزم مرسوم تأجيل التسريح يريد مجلس الوزراء اصداره من دون ان يكون صاحب اختصاص في ذلك. لا يملك مجلس الوزراء في الاصل ان يفعل، ولا ان يعتدي على صلاحية ناطها الدستور بالوزير في المادة 66، وقانون الدفاع به في المادة 55 واورد آليتها.

3 - ما كان يُسمع من حزب الله حتى مساء الاثنين، ان بت مصير قيادة الجيش باحد خيارَيْن اثنين لا ثالث لهما: التمديد للقائد الحالي، وتأكيده لهم انه سيدعو مطلع الشهر الى جلسة عمومية للمجلس لاقرار رفع سن تقاعد قائد الجيش، بقانون، سنة متى تعذر اقراره في مجلس الوزراء، الا ان الموقف الاكثر تواتراً على لسان بَرّي اثنان: اولهما ان لا يُحدث استثناءً لقاعدة درجت منذ آذار الفائت مع اللواء عباس ابراهيم، وثانيهما ليس مجلس النواب المكان المناسب لتمديد الولاية.

2 - ظلت العقبة الفعلية التي تدور

تدخلات متوازيات لحزب الله والرئيس السابق وضعا التمديد على كف عفريت (حسن ابراهيم)

تقرير

إلى من تذهب الأسلحة الغربية في لبنان؟

ميسم رزق

لا يمكن إلّا النظر بريبة إلى «الحركة الأمنية» التي يشهدها لبنان، وخصوصاً في ما يتعلق بكثافة الطائرات العسكرية الغربية التي تحطّ في مطار بيروت الدولي وقاعدة حامات العسكرية الجوية عقب عملية «طوفان الأقصى»، وكذلك في ما يتعلق بالطلبات التي ترسلها دول أجنبية إلى لبنان للسماح بإدخال أسلحة حربية وذخيرة، بحجة تعزيز أمن سفاراتها في لبنان وإجلاء رعاياها وديبلوماسييها في حال اندلاع حرب كبيرة.

غير أن مقارنة بين المُعلن عنه والتقارير التي تصل الى المعنيين تؤكد أن الغربيين، على رأسهم الولايات المتحدة، قرروا تحويل لبنان الى مستودع للأسلحة لسبب أكبر بكثير من الأسباب الموجبة المدرجة في طلباتهم. فإلى جانب «32 طائرة، 9 منها تابعة لكل من سلاح الجو الأميركي والهولندي والبريطاني حطّت في قاعدة حامات، و23 في القاعدة المخصصة للطائرات العسكرية والديبلوماسية في الجهة الغربية من مطار بيروت، وهي تلك تابعة لكل من الجيش الفرنسي والإسباني والكندي والإيطالي والإسباني والسعودي»، بين الثامن من تشرين الأول الماضي والعاشر من تشرين الثاني الجاري، تواصل الأسبوع الماضي هبوط طائرات عسكرية غربية، بعضها قادم من إسرائيل إلى مطار بيروت، عبر تنفيذ ما يسمّى هبوط صوري لا يتعدّى الدقائق في قبرص. كما كشفت مصادر رفيعة المستوى لـ«الأخبار» أن لبنان رفض أخيراً طلباً فرنسياً بـ«الموافقة على إدخال باخرة تحمل حوالي 500 عسكري وما يقارب 50 آلية»، كما رُفض طلب آخر ورد إلى وزارة الخارجية اللبنانية يمنح تصريحين، لطائرة عسكرية كندية وأخرى بلجيكية، بالهبوط في مطار بيروت. وقد حطّت الطائرة الكندية بالفعل في مطار بيروت، وتبيّن أنها تحمل أنواعاً من السلاح (منها كوات للصوت وصواعق تفجير) ما استدعى تدخلات سياسية، دفعت رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي إلى إدراج الطلب على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الماضية، من دون أن يُبتّ به بعدما تبيّن إعادة الحمولة دون دخولها إلى الأراضي اللبنانية، بينما مُنحت طائرة عسكرية بلجيكية من نوع (callsign) (400M A BAF665) إذن تحليق وهبوط بسبب حملها عتاداً يتضمن ذخيرة خَلَبية وقنابل دخانية!

وكشفت مصادر معنية بالملف عن طلبات اخرى ذات طابع امني بعثت بها السفارات الغربية الى أجهزة امنية لبنانية، وهو امر طلبته ايضا سفارات دول عربية تبدي «خشية من تعرض موظفيها او رعاياها لهجمات على خلفية ما يحصل في غزة». وقالت المصادر ان الغربيين «طلبوا عمليا من كل الذين يمكن الاستغناء عن خدماتهم مغادرة لبنان، بينما طلبوا من اخرين ارسال عائلاتهم الى بلدانهم والتزام الموظفين ببروتوكولات امنية محددة». واشارت الى ان «بروتوكولات الحماية الامنية» المعمول بها من قبل الاجانب، جرى تعديلها في السنوات الاخيرة، وان اعلاميين في مؤسسات دولية، وموظفين دوليين، طلب اليهم الالتزام الدقيق بالتعليمات، وعدم «ترك الحاجيات الضرورية مثل الدروع والكمامات الواقية من الغازات، خصوصاً من يعملون على الارض». لا يجيب سفراء اوروبيون على اسئلة زوارهم حول الشحنات العسكرية. ويحيلون الامر الى الملحقين العسكريين «الذين ينسقون مع الجيش اللبناني والقوى الامنية كل الخطوات». ونقل زوار سفيرة غربية عنها «ان تجربة الاجانب مع لبنان في حالة الفوضى او الحرب، توجب اتخاذ خطوات احتياطية كبيرة، وانه لا يمكن الاعتماد على العناصر اللبنانية فقط». واشارت الى «تزايد عدد الموظفين الاجانب الذين يعملون في لبنان، سواء في السفارات او المنظمات الدولية او المؤسسات ايضاً، وان هؤلاء وعائلاتهم يجب ان يحظوا بحماية».

> طلب فرنسي بإدخال باخرة تحمل حوالي 500 عسكري وما يقارب 50 آلية

وكانت قيادة الجيش قد أوضحت في بيان الأسبوع الماضي أن «جزءاً من حركة الطيران هذه روتيني لنقل المساعدات العسكرية إلى الجيش اللبناني. يضاف إلى ذلك نقل جميع التدريبات النهارية والليلية الخاصة بالقوات الجوية في الجيش إلى حامات»، فيما أكدت المصادر وجود «شبهات كثيرة بشأن الطائرات التي تدخل وتفرغ حمولاتها، إذ من غير المعروف الى من يذهب هذا العتاد، وعما إذا كانت الوجهة محصورة فعلاً بالمؤسسة العسكرية». وأشارت إلى إجراءات محاطة بسرية كاملة، حتى إن رئيس الحكومة ادّعى «عدم علمه بما يحصل في حامات أو مطار بيروت» حين سئل من مراجع سياسية عن هذا الأمر! وأضافت المصادر أن «ما يحصل جعل قائد الجيش الحالي جوزف عون تحت مجهر القوى السياسية، ووضع علامات استفهام حول حجم تعاونه مع الغربيين وضرب مبدأ السيادة والقبول باستباحة البلد»، وما عزز الاستفهام هو «استقناف السفيرة الأميركية دوروثي شيا حراكها للضغط من أجل التمديد له، وتشديدها أمام وزير الدفاع موريس سليم، الذي التقته أخيراً، على ضرورة السير في هذا الخيار».

قاعدة حامات الجوية (هيثم الموسوي)

تقرير

سلامة خطّط للإطاحة بالقاضية الفرنسية بـ 20 مليون دولار

رلى إبراهيم

كشف تقرير صحافي أن حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة المدّعى عليه دولياً بجرائم اختلاس وتبييض أموال واختلاس وتزوير، كان ينوي إنفاق 20 مليون دولار للإطاحة بالتحقيق في ملفه، والذي قادته القاضية الفرنسية أود بوروزي والإطاحة بالقاضية نفسها، بالتزامن مع مساعيه التي نجحت في إبعاد القاضيتَيْن اللبنانيتَيْن غادة عون وجان طنوس عن الملف في لبنان. واعترفت مستشارة سلامة ماريان الحويك، المدّعى عليها أيضاً في فرنسا ولبنان، أن الحاكم السابق قرّر عام 2022 تنفيذ مخطّط «مخابراتي» للإطاحة ببوروزي وتعيين قاضٍ بديل لها، وسحب ترخيص جمعية «شيربا» (صاحبة الدعوى ضده في فرنسا) بما لا يتيح لها رفع دعاوى فساد، وصولاً إلى منع اتخاذ أي إجراء ضده في لبنان وفرنسا والحؤول دون وصول المستندات الفرنسية إلى بيروت. وقالت الحويك أمام القضاء الفرنسيين إن الوزير السابق وئام وهاب ووسيطاً آخر وضعا خارطة الطريق هذه، فيما نفى وهاب هذه المزاعم، واصفاً رواية الحويك التي قال إنه لم يلتقِ بها أبداً بأنها «فيلم هندي».

ونشرت صحيفة «ميديابارت» الفرنسية الإلكترونية أمس أن وثائق كُشف عنها في باريس أظهرت أن سلامة والحويك خطّطا لصرف ما يصل إلى 20 مليون دولار لتعطيل التحقيق ضده والإطاحة بالقضاة الفرنسيين. والوثائق عبارة عن «مخطط سري» مكتوب بخط يد سلامة، عثرت عليه الشرطة الفرنسية في خزنة في شقة الحويك في الدائرة الثامنة في باريس أثناء مداهمتها في 26 حزيران الماضي. وفي إحدى الوثائق إشارة إلى تخصيص 3,5 ملايين دولار لتحقيق ثلاثة أهداف: مليون دولار لتغيير القاضية، ومليون دولار لـ«تسريع المحاكمة في ليون لصالحنا». ومليون دولار لقاء رسوم مسبقة الدفع سُدّدت في أيار 2022 قبل إتمام الاتفاق الرسمي الذي حصل في آب 2022، إضافة إلى رسوم أخرى بقيمة نصف مليون دولار.

وفي آب 2022، وحسب ما خطّه سلامة بيده، كان مقرّراً دفع المليون الأول إضافة إلى 350 ألف دولار لقاء وعود بضبط ووقف أي إجراءات بحقه في لبنان أو فرنسا، وبأي وسيلة كانت سواء عبر المحكمة أو بإجراءات قانونية أو أي معلومات تورّط وسيطيْن هما W و H. وقسّمت الحويك محاور المهمة ضمن مذكرة تحمل تاريخ 9 أيلول 2022: المحور الأول يقضي بتغيير القاضية عبر ترقيتها على أن يتم تعيين قاضٍ جديد في تشرين الأول ويتم الإعلان عن اسمه قبل 15 يوماً من تعيينه. فيما يلحظ المحور الثاني إجراء تغيير في أوليات الجهاز القضائي الفرنسي، ليأتي تخريب الملف في المحور الثالث عبر الطعن في صدقية المسار المتّبع قضائياً والإضاءة على عيوب شكلية في المعالجة. وذلك يستلزم شنّ المحامي المعتمد بالشكل وليس بالمضمون، ثم الانطلاق إلى إضعاف الدعوى المقدّمة من منظمة «شيربا». ويتركّز المحور الرابع على سحب الترخيص المعطى للمنظمة رغم أن «إجراء مماثلاً معقّداً لكنه حصل سابقاً».

والملاحظ أن الحويك، خلال الاستماع لها في 30 حزيران من قبل القاضيتين أود بوروزي وكليمانس أوليفيه، لم تتعرف سوى إلى أحد الوسطاء ويدعى «W»، قبل أن تزعم أنه الوزير السابق وئام وهاب. وقالت إن الأخير بادر بنفسه إلى الاتصال بسلامة عارضاً عليه مساعدته في فرنسا لتخفيف الهجوم القضائي والسياسي عليه قائلاً له: «لديّ علاقاتي هناك». وطلب سلامة من الحويك، وفق إفاداتها، التواصل مع وهاب لمعرفة ما يريد. وأضافت أنها تلقّت أكثر من اتصال من وهاب، أثناء وجودها في باريس بين آذار وكانون الأول 2022، وأنها كانت تعمد إلى تسجيل كل ما يقوله، بما في ذلك خارطة الطريق التي وضعها للحاكم محدداً المبالغ التي يفترض دفعها، «لكنّ الأمر اقتصر عند هذا الحد»، كما قالت. وأضافت أنها كانت بمثابة وسيط بين وهاب والحاكم وتنقل إلى الأخير ما يقوله الأول «حرفياً»، لافتة إلى أنها أبلغت سلامة أن عرض وهاب مجرد «هراء». لكنّ الملاحظات المكتوبة بخط الحويك والمستندات التي عُثر عليها تناقض أقوالها، وفقاً لما خلصت إليه بوروزي وأوليفيه، لأنها سجّلت مبالغ مالية بقيمة 5 ملايين دولار، وكتبت إلى جانبها «مدفوعة حتى الآن».

> مخطط «مخابراتي» لتعيين بديل لبوروزي وسحب ترخيص جمعية «شيربا»

وفي السياق نفسه، رُصدت مراسلات نصية بين سلامة ورئيس مجلس إدارة بنك الموارد مروان خير الدين الذي سبق أن أوقف في باريس، إحداها بتاريخ 13 أيلول يعرب فيها سلامة عن قلقه من نقل الوثائق القضائية الفرنسية إلى بيروت، وتحديداً ملف من 30 صفحة كان قد وصل إلى وزارة العدل اللبنانية التي حوّلته إلى القاضي غسان عويدات. ووسأل سلامة: «أين الوعود بمنع وصول الملفات إلى لبنان؟»، فردّ خير الدين بعد تواصله مع وهاب بأن «كل شيء تحت السيطرة». وقال خير الدين أمام القضاء الفرنسي إن غرض وهاب تمحور فقط حول تقاضي الأموال لا أكثر، وهو من بادر إلى الاتصال بالحاكم لعرض خدماته. وأبلغ القاضية بأن كل المراسلات بينه وبين الحاكم كانت في إطار نقل ما يقوله وهاب له، ناصحاً إياه بعدم إعارته أي اهتمام لأنه غير قادر على فعل أي شيء.

«ميديابارت» اتصلت بوهاب لسؤاله عن الموضوع فنفى أي علاقة له بما سبق مشيراً إلى أنه نصح سلامة بتغيير مكتب المحاماة واستبداله بمكتب أقوى. ووصف «الحكاية» بأنها «فيلم هندي»، نافياً أن يكون قد التقى الحويك سابقاً.

تقرير

تجاوز «الشراء العام» لاستبعاد «هواوي» وفرض «إريكسون»
القرم يفاوض «من تحت الطاولة»

كرمى لرغبة أميركية، قرّر وزير الاتصالات جوني القرم الحياد عن أصول التلزيم وتجاوز قانون الشراء العام بهدف منح «إريكسون» عقد «تجديد البنية الأساسية» لشبكة «الفا» بلا مناقصة. الخضوع للضغوط الأميركية في إقصاء «هواوي» عن المناقصات واضح، فقد انفرد القرم بالتفاوض مع «إريكسون» من دون صفة وتحوّل إلى وسيط يبلغ «الفا» بالعرض المقبول فقط. واللافت أن الاستراتيجية الأميركية تعمل لإبقاء «إريكسون» في لبنان بينما تنسحب هذه الأخيرة من السوق الدولية وباتت مكاتبها في لبنان قيد الإقفال. إذ اتُّهمت بتمويل «داعش» في العراق. وقد أفضت مفاوضات القرم «السرية» إلى خفض قيمة العرض النهائي بتقليص مستتر للأعمال والمواصفات... هكذا يهرب القرم من قانون الشراء العام ويفرض صفقة بالتراضي

حمزة الخنسا

قبل فترة، زار وفد من الملحقية التجارية في السفارة الأميركية (جوليا غرولينباخر يرافقها نُعمان الطيار) جورج الدويهي مستشار وزير الاتصالات جوني القرم. وفي الفترة نفسها زارت غرولينباخر شركتَي «الفا» و«تاتش». لكنّ هذه اللقاءات، وإن جاءت بعناوين متنوّعة منها خطّة الطوارئ، إلا أنها ناقشت بشكل أساسي موضوعاً ساخناً يتعلق بأعمال تنوي «الفا» تلزيمها لتجديد «البنية الأساسية» للشبكة. وهذه الأعمال تتم بشكل شبه سرّي بعيداً من أصول التلزيم والإعلان والشفافية والمنافسة. فالسفارة الأميركية تضغط لإقصاء «هواوي» عن عقد كهذا، ولا يخدم هدفها سوى إلغاء مناقصة علنية يُرجَّح فيها فوز الشركة الصينية التي تشتهر بأسعار أدنى بما لا تقلّ عن 50% من إريكسون أو أي شركة أوروبية أخرى، فضلاً عن أنها ستتركّب معدات وبرامج وخدمات تقنية متطوّرة. وهذه الرغبة مكشوفة للجميع، وخصوصاً بعدما أقصيت «هواوي» عن مناقصة توريد وتركيب شبكة الـ 5G في الأردن بضغوط أميركية مباشرة. لكن في لبنان يتم الأمر بشراسة أكبر من خلال مفاوضات سرّية يقودها وزير الاتصالات لمصلحة «إريكسون» (شركة سويدية) بحجّة «القوّة القاهرة» التي امتدّت من النصف الثاني من أيلول 2023 ولم تنته حتى الآن.

«إريكسون» تتحدّى «الفا»

لهذه الصفقة تاريخ يعود إلى عام 2017 حين قرّر وزير الاتصالات آنذاك، جمال الجراح، شراء معدات وبرامج البنية الأساسية للشبكة لدى «الفا»، من شركة «إريكسون» بمدّة انتهاء للتراخيص تمتدّ لنحو 7 سنوات. لكن في مطلع 2023، أي بعد خمس سنوات، اكتشفت «الفا» أنه لن يكون ممكناً تشغيل النظام في نهاية السنة، إلا بعد تعديل في بنية النظام (Upgrade)، وهو ما دفع المسؤول الفني في «ألفا» عماد حامد، إلى تخصيص أولوية قصوى لما يمكن أن يترتّب على ذلك من مخاطر متصلة باستقرار الشبكة.

ورغم غشّ «إريكسون»، إلا أن المسؤولين في «ألفا» أطلقوا مفاوضات مع مديري «إريكسون» فادي فرعون وكيفن مورفي، لاستدراج عرض أسعار. قدّمت الشركة السويدية عرضاً يتضمّن الآتي: تقدم الشركة التجهيزات الفنية والبرامج والخدمات في كل المواقع المطلوبة، بالإضافة إلى تركيب نظام الفوترة، وكل ذلك بمبلغ 16,99 مليون دولار موزّعة: 3,7 ملايين دولار للمعدات، و2,1 مليون دولار للبرامج، و11,1 مليون دولار للخدمات. وانتهت المفاوضات في تموز إلى العرض الثاني بقيمة 12,9 مليون دولار بعد تعديل مواصفات الأعمال وتقليصها، وبشرط تسديد الفواتير المتأخرة المستحقّة للشركة على «الفا» والبالغة 12 مليون دولار لتُدفع بنسبة 70% فريش و30% بالدولار المحلّي وفق سعر صيرفة.

بالتوازي مع التفاوض، قرّرت إدارة «الفا» استطلاع هيئة الشراء العام لتحديد قانونية توقيع عقد بلا مناقصة. وبالفعل، تبلّغت «الفا» من المدير العام لهيئة الشراء العام جان العلية، شفهياً، أن توفير المنافسة هو أساس العمل، وأن هناك موادّ في قانون الشراء العام تحدّد قواعد تضييق المنافسة في الحالات الاضطرارية. إدارة «الفا» تذرّعت بأن الوقت ضيّق أمامها، وأن الشبكة في خطر، لكنّ العلية أبلغهم بأنه لا يرى في ذلك مبرراً لتخطّي إجراء المناقصة (من أيار حتى نهاية 2023 مهلة كافية لإطلاق مناقصة وترسيتها). عندها كشّرت «إريكسون» عن أنيابها، وبحسب مصادر معنية، فإنها أبلغت المدير الفني في «الفا»، بأنها تتحدّاه بإطلاق مناقصة. وفي الاجتماع التالي (عُقد عن بُعد) بين رئيس «الفا» التنفيذي جاد ناصيف ومسؤولين في «إريكسون» بمشاركة مورفي، رفضت الشركة «التعاون» وأعرب ناصيف أمام فريق «الفا»، عن سخطه، إذ تبلّغ من الشركة موعداً متأخراً للتسليم مدّته 15 شهراً، وشرطاً إضافياً يتعلق بتسديد مسبق لدين بذمّة «الفا» تجاه الشركة قيمته 12 مليون دولار، وأن خدمة الصيانة والدعم لن تكون حضورية بل «عن بُعد»، وأن

(هيثم الموسوي)

> اتّفق القرم مع «إريكسون» على تجزئة الصفقة مقابل خفض الأسعار والمواصفات

قرار إطلاق مناقصة، وقيل له أيضاً إن المناقصة تعني فوز «هواوي» المعروفة بأسعارها الأدنى في السوق العالمية. في البدء، تجاوب الوزير مع إطلاق المناقصة، إلا أنه سلك طريقاً مختلفاً ومستغرباً عندما أبلغ «ألفا» بأنه سيسأل القوى الأمنية والقوى السياسية عن مخاطر فوز «هواوي»! في الواقع، لا دواعي قانونية أو تجارية أو أمنية لسؤال كهذا، لأن الصلاحية تعود لشركة ألفا ومرجعها قانون الشراء العام، ولأن «هواوي» موجودة أصلاً في البنية التحتية الأساسية لشركة «تاتش» ولا توجد عليها شكاوى من القوى الأمنية والسياسية.

لم يكتفِ القرم بذلك، بل طلب من مسؤولي «ألفا» ترتيب اجتماع له مع ممثّلي «إريكسون». ففي النصف الثاني من أيلول، استقبل القرم فرعون ومورفي والمسؤول عن الملف في الشركة، بيتر عطاله، بحضور مسؤولين من «ألفا». فريق «إريكسون» الثلاثي، اشتكى من أزمة لبنان التي اندلعت في عام 2019، مشيراً إلى أن «إريكسون» ستتوقف عن دعم لبنان لأن لديها مشاكل «حول العالم»، وأن عرضها الأخير (الثاني) نهائي. بحسب مصادر المجتمعين، طلب منهم الوزير المزيد من الدعم، فأجيب بالرفض. عندها ردّ بأن «الفا» ستُطلق مناقصة، ثم أتاه الجواب: لن نشارك. وانتهى الاجتماع بسلبية فائقة.

بعد ذلك، قال القرم لفريق «ألفا» أمراً غريباً جداً: أخلاقياً، سأبلغ السفارة السويدية بما قامت به «إريكسون»! لماذا يجد الوزير داعياً لإبلاغ سفارة السويد بما حصل؟ أليس من واجبه إطلاق المناقصة وإجبار الشركة السويدية على الخضوع للقانون اللبناني بدلاً من التفاوض معها والتزلّف إلى السفارة السويدية؟ لكنّ المفاجأة، أن الوزير لم يكتفِ بل قرّر أن يطلق مفاوضات جانبية وحصرية بينه وبين ممثّلي الشركة السويدية من دون علم أحد في «ألفا». وتقول مصادر مطّلعة، إن مسؤولي «ألفا» علموا بالصدفة بما يحصل «تحت الطاولة» حيث تكرّر الكلام عن فوز «هواوي» إذا أطلقت المناقصة. وبحسب المصادر، فإن «الوزير أجرى جولات من المفاوضات مع بيتر عطاله. وفي منتصف تشرين الأول، ومن دون سابق إنذار، تبلّغ مسؤولو «ألفا» من الوزير القرم استئناف المفاوضات مع «إريكسون» وتجميد دفتر شروط المناقصة.

تقول المصادر، إن الوزير قدّم ضمانته حتى «تتعاون إريكسون»، طالباً من مسؤولي «ألفا» الإطلاع على السيناريو المتّفق عليه بين فريق الوزير وفريق إريكسون». عندها ظهر العرض الثالث، والذي يتضمّن تجزئة الصفقة: تؤمّن إريكسون برامج البنية الأساسية للشبكة بلا معدات، وذلك لموقعين فقط بقيمة 4,3 ملايين دولار (يعني أن تركيب البرامج في مواقع إضافية سيكون له ثمن مختلف وكبير لأنه لا يمكن الدمج بين برامج مختلفة في الشبكة الواحدة)، ويتم إطلاق مناقصة لشراء المعدات أو الحصول عليها مباشرة من شركة «HP» (قدرت قيمتها بنحو 1,3 مليون دولار)، ويتم إطلاق مناقصة لشراء نظام الفوترة «لأن هناك اعتقاداً بأنه لا يمكن منافسة إريكسون في هذا المجال وخفض السعر عن 2 مليون دولار» تقول المصادر. ما كان لافتاً، هو أن ممثلي «إريكسون» لم يناقشوا العرض، بل طلبوا الاجتماع بفريق «ألفا» في 2023/11/8 وعرضوا عليه ضمانتهم بأن يوافق الوزير على العرض الثالث المشروط بأن تتم جدولة المستحقات للشركة السويدية على فترة تراوح بين سنتين وثلاث سنوات.

شراء المعدات يكون عبر طرف ثالث وليس من «إريكسون»، كما قيل له بوضوح إن «إريكسون» لن تشارك في أي مناقصة!

مفاوضات «تحت الطاولة»

في هذا الوقت، كان وزير الاتصالات مطّلعاً على تفاصيل التهديدات، وهو تبلّغ من مجلس إدارة «ألفا»

> اتّفق القرم مع «إريكسون» على تجزئة الصفقة مقابل خفض الأسعار والمواصفات

قرار إطلاق مناقصة، وقيل له أيضاً إن المناقصة تعني فوز «هواوي» المعروفة بأسعارها الأدنى في السوق العالمية. في البدء، تجاوب الوزير مع إطلاق المناقصة، إلا أنه سلك طريقاً مختلفاً ومستغرباً عندما أبلغ «ألفا» بأنه سيسأل القوى الأمنية والقوى السياسية عن مخاطر فوز «هواوي»! في الواقع، لا دواعي قانونية أو تجارية أو أمنية لسؤال كهذا، لأن الصلاحية تعود لشركة ألفا ومرجعها قانون الشراء العام، ولأن «هواوي» موجودة أصلاً في البنية التحتية الأساسية لشركة «تاتش» ولا توجد عليها شكاوى من القوى الأمنية والسياسية.

لم يكتفِ القرم بذلك، بل طلب من مسؤولي «ألفا» ترتيب اجتماع له مع ممثّلي «إريكسون». ففي

الطعن في العقد المخالف

لا يحقّ لوزير الاتصالات فرض تجاوز القانون على شركة «ألفا»، فإن مهمة مجلس إدارة الشركة هي الحرص على تطبيق قواعد الشراء العام التي تحظر تجزئة الصفقات بما يجعلها مفصّلة على قياس شركة ويحصر توقيع صرفها بيد جهة واحدة. ويوضح أستاذ القانون الإداري في الجامعة اللبنانية عصام إسماعيل، أن من حقّ أي شركة آخرى الاعتراض على أي عقد يُبرم خلافاً لقانون الشراء العام، فضلاً عن أن مهام هيئة الشراء العام هي الاعتراض وتقديم طعن في الأمر. وأشار إلى أنه بعد عام 2021، تاريخ صدور قانون الشراء العام، أصبحت أموال «ألفا» عامة ولا يحق لمجلس إدارتها التصرّف بها، إذ إن أول قاعدة في قانون الشراء العام هي المنافسة والعلنية وإبعاد شبهة الفساد عن أعمالها والرقابة التامة لهيئة الشراء على عقودها.

شراكات «ألفا»

شركة «ألفا» المعروفة أيضاً باسم «MIC1» (شركة الاتصالات المتنقّلة المؤقتة 1)، هي واحدة من شبكتين متنقّلتين. تعمل في لبنان منذ عام 1994 وهي مملوكة بنسبة 100% من الدولة اللبنانية، ويديرها مجلس إدارة وفريق إداري تعيّنه الحكومة اللبنانية بوصاية وزير الاتصالات (حالياً جوني القرم هو وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال منذ أيلول 2021). وقد اعتمدت «ألفا»، منذ إنشائها على مورّدَيْن غربيَيْن، هما «إريكسون» السويدية و«نوكيا» الفنلندية، وتم شراء نظام البنية التحتية ونظام الفوترة و 70% من أنظمة الراديو واللاسلكي من «إريكسون»، وتم شراء 30% المتبقّية من أنظمة الراديو واللاسلكي من «نوكيا».

خبث المماطلة

إذاً، يمكن الاستنتاج بأن تخطّي إطلاق مناقصة بحسب قانون الشراء العام، وبالتالي تخطّي هيئة الشراء العام، كانا أحد الأهداف التي رسمها الوزير القرم في سياق المشاركة في إقصاء «هواوي» التي تحاربها الولايات المتحدة الأميركية في العديد من البلدان، كان آخرها الأردن، ثم الآن في لبنان. واللافت أن الصفقة التي اتّفق عليها الوزير والشركة السويدية، تضمّنت مخاطر واسعة وحقيقية وجدية على شركة الاتصالات التي ستصبح رهينة شراء المعدات من شركة مختلفة عن الشركة التي تشتري منها البرامج والخدمات، بل ستصبح الصيانة «عن بُعد» وكأنها «موضة» يمكن تجربتها وتعديلها لاحقاً. أي عطل سيطرأ على الشبكة ستتقاذفه الشركات المختلفة وستدفع «ألفا» أثماناً كبيرة لهذا الأمر. «إريكسون» لن تكون مسؤولة عن هذا النظام بكامله، بل عن جزء منه. وسيتم تقديم مناقصة شراء المعدات ومناقصة شراء نظام الفوترة باعتبارها نسخة شفّافة من عمل الوزارة و«ألفا» بينما هما جزء من مناقصة تتم تجزئتها وتخصيصها «حتّة» «حتّة» لشركة واحدة. وهذه الشركة التي صرفت نحو 40% من موظفيها في لبنان، وهي قيد الإغلاق النهائي هنا، ستخصّص رقم هاتف لإجراء الصيانة بدلاً من أن تضع طاقماً من الموظفين تحت تصرّف «ألفا» عند الضرورة.

هذه المسائل تفسّر خفض الأسعار، لكنها تعني أيضاً أن المخاطر على «ألفا» صارت كبيرة. وهي مخاطر تحاول «إريكسون» ومن يدعمها، فرضها بخبث من خلال إستراتيجية المماطلة التي تعني أن انتهاء صلاحية المعدات والبرامج سيفرض على «ألفا»، بالقوّة، الموافقة على عرض «إريكسون».

كل ذلك يثير الشكوك لجهة تفصيل هذه الصفقة خارج نطاق «هيئة الشراء العام»، كما أنه بحسب القانون النافذ حكماً الرقم 9 الصادر في 2022/01/15، فإنه يتوجب على وزير الاتصالات أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء، إذ ينصّ القانون على أنه «تخضع المصاريف الرأسمالية لموافقة مجلس الوزراء ويُستثنى من ذلك ما يتعلق بتشغيل الشبكة القائمة وصيانتها ورخص استعمالها (License)»، وبالتالي فإن عرض الصفقة على مجلس الوزراء أمر متلازم مع تطبيق قانون الشراء العام، لا بل إن دور وزير الاتصالات ليس دوراً تنفيذياً في شركتَي الخلوي، بل هو ينحو أكثر نحو السلطة الرقابية بدلاً من أن يتفاوض مع «إريكسون».

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4458

أفقيا

1- موسيقار مصري راحل – 2- من أنباء الله – شركة اتصالات وتكنولوجيا – 3- خلاف خير – أكبر مرفأ في العالم – 4- أصاب غنيمة – نعم بالأجنبية – خاصتي – 5- يابس عديم الرطوبة – طعم الحنظل – 6- ماركة مسحوق غسيل – عملة آسيوية – جزيرة إيطالية في المتوسط – 7- أب بلغة الأطفال – حسناً بالأجنبية – 8- نوتة موسيقية – فرعون مصري – 9- معاش شهري – منخفض بالأجنبية – سعل – 10- ملك فارسي

عمودياً

1- طعام وخبز – عنق – عبودية – 2- مدينة بلغارية – مدينة في صعيد مصر – 3- وضع خلسة – بذر الأرض – بلدة لبنانية في قضاء الشوف – 4- أقطع اللحم – للنداء – كأن طلق الوجه – 5- مدينة سورية – 6- فصل الشتاء بالأجنبية – ماركة سيارات – 7- حصان بالأجنبية – محفظة بالأجنبية – 8- ثبتَ الموعد – نوع من الزجاج – 9- مركز معارض في بيروت – بواسطتي – للتفسير – 10- لقب عسكري يُطلق على قائد أسطول بحري

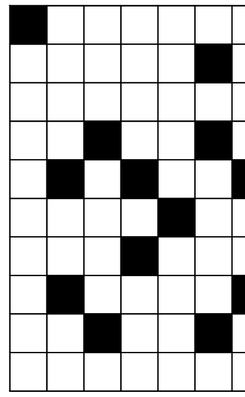

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سانا – كنوز – 2- الأخطل – دنا – 3- عرسال – بل – 4- يا – فارس كرم – 5- أزل – لي – حكي – 6- ليدو – حجل – 7- والاس – سو – 8- رعد – ين – ميم – 9- يم – رت – براي – 10- درب السلامة

عمودياً

1- ساعي البريد – 2- الرازي – عمر – 3- ناس – لدود – 4- أخاف – وا – را – 5- طلا – ليتل – 6- كل – ريحان – 7- اس – جس – بلّ – 8- ود – كحل – مرا – 9- زنبرك – سيام – 10- المية ومية

sudoku 4458

8					9	2	4	
4			1	7				9
	3	5					8	
	8				6			
			8	9	3	5		7
	5		4				3	
6		7		8			2	
	9			2	1		7	4
			6				9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4457

6	5	4	9	1	3	7	8	2
9	8	1	6	7	2	5	4	3
7	3	2	8	4	5	6	1	9
3	7	6	1	8	9	4	2	5
8	4	9	2	5	7	3	6	1
2	1	5	3	6	4	8	9	7
4	9	3	7	2	8	1	5	6
1	2	8	5	3	6	9	7	4
5	6	7	4	9	1	2	3	8

مشاهير 4458

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل مصري (1921-2011). لُقّب بدونجوان الشاشة العربية

5+6+7+2+3+4 = خلاف اليمين ■ 8+9+10 = الآن بالأجنبية ■ 1+11 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **داستن هوفمان**

إعلانات رسمية

إعلان

بناءً على قرار مجلس وبتفويض منه، يدعو رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء لبنان الشمالي المُغفلة ش.م.ل. «قاديشا» المساهمين للإجتماع وعقد جمعية عمومية عادية عند الساعة الرابعة عشر من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع فيه 2023/12/15 وذلك في مكتب رئيس مجلس الإدارة – المدير العام المؤقت في المركز الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان في بيروت – طريق النهر، لمُناقشة جدول أعمال التالي:

1. تقرير مجلس الإدارة العائد لأعمال وحسابات الشركة المنجزة.
2. تقرير مُفوض المراقبة بشأن أعمال وحسابات الشركة المُنجزة.
3. المُصادقة على البيانات المالية للأعوام 2019 و2020.
4. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال المُنجزة.
5. إنتخاب مجلس إدارة.
6. إعطاء التراخيص المنصوص عنها في المادة 158 و159 من قانون التجارة.
7. أمور مُختلفة.

في حال عدم إكتمال النصاب القانوني، تُعقد الجمعية العمومية بمن حضر، في تمام الساعة الخامسة عشر من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2024/1/23.

رئيس مجلس الإدارة
المُدير العام
المُهندس كمال الحايك
التكليف 234

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المُعاملة التنفيذية رقم 2023/303
طالب التنفيذ: فيصل حبيب عباس
بوكالة المُحامي أحمد معتوق
المُنفذ عليه: صلاح الدين السيد محمد عباس
السند التنفيذي: الحُكم الصادر بتاريخ 2023/5/30 بالرقم 2023/ش/3 عن جانب محكمة بداية النبطية والمُتضمن اعتبار العقار 136 من منطقة زبدين العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح وتوزيع الثمن وفقاً للحصص المُحددة في متن الحُكم.
المُعاملات: تاريخ التنفيذ: 2023/8/7
تاريخ تبليغ الإنذار: 2023/9/25
العقار الموصوف:
1 – 2400 سهماً من العقار رقم 136 من منطقة زبدين العقارية عبارة عن أرض بعل سليخ تُزرع حبوب ضمنها شجرتي زيتون.
مساحته: 9461 م2
التخمين: 11353200000 ل.ل.
الطرح: 11353200000 ل.ل.
الرسوم المُتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2023/12/28 الساعة 11:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف أعلاه، فعلى الراغب بالشراء إيداع بدل الطرح نقداً في قلم الدائرة واتخاذ محل إقامة له ضمن نطاقها وإلا عُد مقاماً مُختاراً له ما لم يكن مُمثلاً بمُحام، وعليه الإطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المُهلة القانونية تحت طائلة مُتابعة التنفيذ على عهدته.

رئيس القلم

الأخبار
al-akhbar
السبت 18 تشرين الثاني 2023 العدد 5065

هوامش على دفتر «الطوفان»

المراسلون الغربيّون بيادق في يد إسرائيل

لم يكفِ قوى الظلام والشرّ أنّ آلة الحرب الإسرائيلية تمزّق غزّة منذ 43 يوماً بلا هوادة، بل كان عليها أن تبذل جهوداً كبيرة للتلاعب بالسرديّة، مستخدمة شبكة من الأكاذيب امتدت إلى نسيج وسائل الإعلام الأجنبية ذاته. تحاول قوات الاحتلال الإسرائيلي التعويض عن هزائمها، عبر خلق صورة نصر بأي طريقة ممكنة، مستخدمةً كبريات المؤسسات الإعلامية العالمية في سعيها خلف هذه الأجندة الخبيثة. يرمي «الجيش» الفاسد، مدفوعاً بالزلزال الذي ضربه في السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، إلى السيطرة على عقل ووجدان الجمهور العالمي في وقت تبدو فيه الإنجازات الفعلية على الأرض بعيدة المنال. نظموا حملة تضليل ماكرة إلى درجة أنّهم استعانوا بأكبر القنوات التلفزيونية، وأوكلوا مهمّة تصدير المعلومات إلى أبواق تعيد نشر فبركاتهم الخبيثة.

ولضمان نجاح البروباغندا، دمج العدوّ مراسلي مجموعة من أبرز وسائل الإعلام التقليدية على نحوٍ إستراتيجي بين جنوده. هكذا، استحال هؤلاء المراسلون بيادق في مخطط الاحتلال. وأثناء سيرهم في صفوف الجنود، ردّدوا الروايات الكاذبة التي زُوّدوا بها. نتحدّث هنا عن «هيئة الإذاعة البريطانية» وشبكة «سي أن أن» الأميركية، اللتين رافقتا جنود الاحتلال وعرضتا «اكتشافاته» المزعومة أثناء اقتحامهم «مجمّع الشفاء الطبي». يقول مراسل «بي بي سي»: «لقد عثروا أيضاً على بعض الملفات الحديثة التي تشير إلى أنّ هذه ربما كانت قاعدة عمليات لحماس منذ بضعة أيام». كيف تأكد المراسل من هذا الأمر؟ ألا يجب التشكيك في كلّ ما يصدر عن قوات قتلت آلاف الأطفال والمدنيين؟ أم أنّ القناة البريطانية التي نشرت الشهر الماضي تقريراً تساءلت فيه عما إذا كانت «حماس» قد بنت أنفاقاً في غزة تحت المدارس والمستشفيات، لم تشبع هي أيضاً من دماء الشعب الفلسطيني الذي حرّضت عليه؟

أما الوسائل الإعلامية التي لم تكن «إسرائيلية» بما فيه الكفاية، فتعرّضت للتوبيخ. على سبيل المثال، واجهت «وكالة الصحافة الفرنسية» ضغوطاً لعدم التزامها بسياسة البثّ «الداعمة بشكل كاف لإسرائيل» في الحرب على غزة، وفق تقارير نشرتها الصحف المحلية الفرنسية أوّل من أمس الخميس. وتشير التقارير إلى أنّ مجلس الشيوخ الفرنسي استدعى الرئيس والمدير التنفيذي لـ «فرانس برس»، فابريس فريز، لتقديم بيان بشأن سياسات البث التي لا تعتبر «موالية لإسرائيل بما فيه الكفاية». وفي خطابه أمام مجلس الشيوخ، أوضح فريز أنّ الوكالة متهمة بـ «زيادة المشاعر المعادية لليهود» لأنّها ذكرت أنّ حماس «معترف بها كمنظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل»، بدلاً من القول إنّها «منظمة إرهابية»، وهذا هو الحال منذ بداية الهجمات الإسرائيلية على المنطقة. ووصف فريز هذه الاتهامات بأنّها «خطيرة ولا أساس لها من الصحة»، مؤكداً أنّ التغطية «المستقلة» التي تقدّمها الوكالة حول الحرب الإسرائيلية على غزة لا يمكن اعتبارها «منحازة». علماً أنّ الوكالة، التي تتجنّب استخدام عبارات مثل «معاداة السامية، اليهودية، الإسلامية» في أخبارها، انتقادات شديدة من السياسيين اليمينيين والجمهوريين في مجلسي الشيوخ والبرلمان منذ 7 تشرين الأول 2023. كما دعا نواب يمينيون متطرّفون في البرلمان الفرنسي مراراً الحكومة إلى محاسبتها لـ «عدم تأمين تغطية كافية مؤيدة لإسرائيل».

(كارلوس لطوف ـ البرازيل)

أصبح واضحاً كيف تتنقل إسرائيل استراتيجياً في المشهد الإعلامي الغربي. ونقلت «يديعوت أحرونوت» العبرية بياناً لصحيفة «فايننشال تايمز» رجح أنّ التقديرات الإسرائيلية تشير إلى وجود قيادات من «حماس» في الجزء الجنوبي من قطاع غزة. أي إنّ الاحتلال يطلب من الإعلام الغربي تسليط الضوء على سردية معينة، ثم يأخذ الإعلام العبري هذه المعلومات عن الميديا العالمية ليُضفي نوعاً من الصدقية على حملته الدعائية المفبركة. علماً أنّ الاحتلال ألقى مناشير على خان يونس (جنوب غزة) أوّل من أمس حول وجود قيادات حماس. كذبة وصلت إلى كلّ خبر وتحليل في وسائل الإعلام العبرية التي صارت تؤكدها، مستندةً إلى مصادر إعلامية غربية كما لو أنّها تتمتع بصدقية أعلى.

ومن خلال هذه الأخبار، تسلّط إسرائيل الضوء على «مشروعية» احتلالها لجنوب قطاع غزة، وخصوصاً مع التصريح المتردّد الذي أصدره البيت الأبيض وأكد فيه وجود قيادات حماس في جنوب غزّة، قبل أن يتراجع عنه بعد أسبوع.

تبحث قوات الاحتلال عن صورة نصر لم تقدر على ابتداعها في شمال القطاع رغم آلاف الشهداء والقصف المنهج على المستشفيات والمدارس والمباني السكنية وحتى مراكز الإيواء التابعة للمنظمات الدولية. وها هو اليوم ينتقل إلى سردية جديدة يعتقد أنها ستقدم له نوعاً من النصر، فيردّد حاجته إلى دخول جنوب القطاع. وبما أنّ خان يونس هي مسقط رأس قائد «حماس» في غزّة يحيى السنوار، فيبدو أنّ العدوّ يريد تدمير منطقة لرمزيّتها، تماماً مثلما حاول دخول مدينة بنت جبيل في الجنوب اللبناني في حرب تموز عام 2006، فقط لأنّ أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، قال ذات يوم من داخلها إنّ «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت».

(الأخبار)

(تصميم هاشم رسلان)

مستشفى الشفاء: الحياة تحارب الوباء القاتل

بول مخلوف

رغم كون التاريخ البشري حافلاً بالسيوف والدم والرؤوس المقطوعة، إلا أن أكثر فصوله ظلمةً نجدها في حقبات تفشّي الأمراض وسيطرة الأوبئة على الأماكن الحيوية كالمدن. واحدة من هذه الحقبات التاريخية القاتمة تسمّى بـ«الموت الأسود»، حيث غزا مرض الطاعون أوروبا عام 1347، واستمر تفشيه لمدة خمس سنوات، تسبّب أثناءها بمقتل ما لا يقل عن ثلث القارة. والطاعون مثل إسرائيل، جرثومة خطيرة، بمجرد الإصابة بها تودي بالمصاب إلى الموت. ينجم الطاعون عموماً من لدغة البرغوث أو من عضة الجرذ، أي من كل ما هو مضر وعليل وسقيم؛ من سلالة القوارض التي ينبذها الإنسان، لأنّ نظامه الصحي غير قابل تحمّلها ولا التفاعل معها. والطاعون بالغ الخطورة وسريع الانتشار، لا يتوانى عن تحويل الأجساد إلى جثث، هو آفة مدفوعة بقوة الموت، تطارد الأرواح وتجعل من المدن مقابر جماعية.

لا فرق إذاً بين الطاعون وإسرائيل، ليس لجهة التعريف فقط، بل من ناحية أنّ «الموت الأسود» يوحدهما، فعداءهما تجاه الحياة لا لبث فيه. وكونهما من الطفيليات التي تعيش على قتل غيرها، فإن استهدافهما لجهاز الصحة هو جوهر وجودهما. بعد استهدافها لمستشفى المعمداني، أكملت إسرائيل محرقتها وقصفت جميع المراكز التي تمدّ الغزيين بالحياة: المخابز، المدارس، المستوصفات، المعابر، الجامعات... وطبعاً، جميع المستشفيات الأخرى الموجودة في قطاع غزّة. ينتشر الوباء ولا أحد يردعه، لا لقاح، لا مضادات التهاب، لا جامعة عربية، ولا ضمير إنسانياً متنوّراً. واليوم، تقف الدبابة الإسرائيلية ومعها عدد هائل من الجنود، يحاصرون مستشفى الشفاء بذريعة أن مركز قيادة المقاومة الفلسطينية موجود في الداخل. الناطق باسم الدبابة يشدّد على أهمية القضاء على حماس لأنها، وفق قوله، بؤرة خطيرة وجب استئصالها، فبالنسبة إليه إنّ كل شكل من أشكال الحياة هو إرهاب، فماذا تتوقع؟ أن تكون دبابته دواء العصر؟

تواجه مستشفى الشفاء لوحدها خَبَل العالم، وتتعرض لهجمة ساحقة من وباء قاتل يسحره مشهد الفناء. مستشفى الشفاء التي لا نعلم عن حاضرها شيئاً سوى أنها قلعة صامدة بوجه وباء العصر، تحارب لوحدها «الموت الأسود». أما بعد، فإنّ انتصارها، شفاءٌ للإنسانية جمعاء.

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

السبت 18 تشرين الثاني 2023
العدد 5065 السنة الثامنة عشرة
Samedi 18 Novembre 2023 nº 5065 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

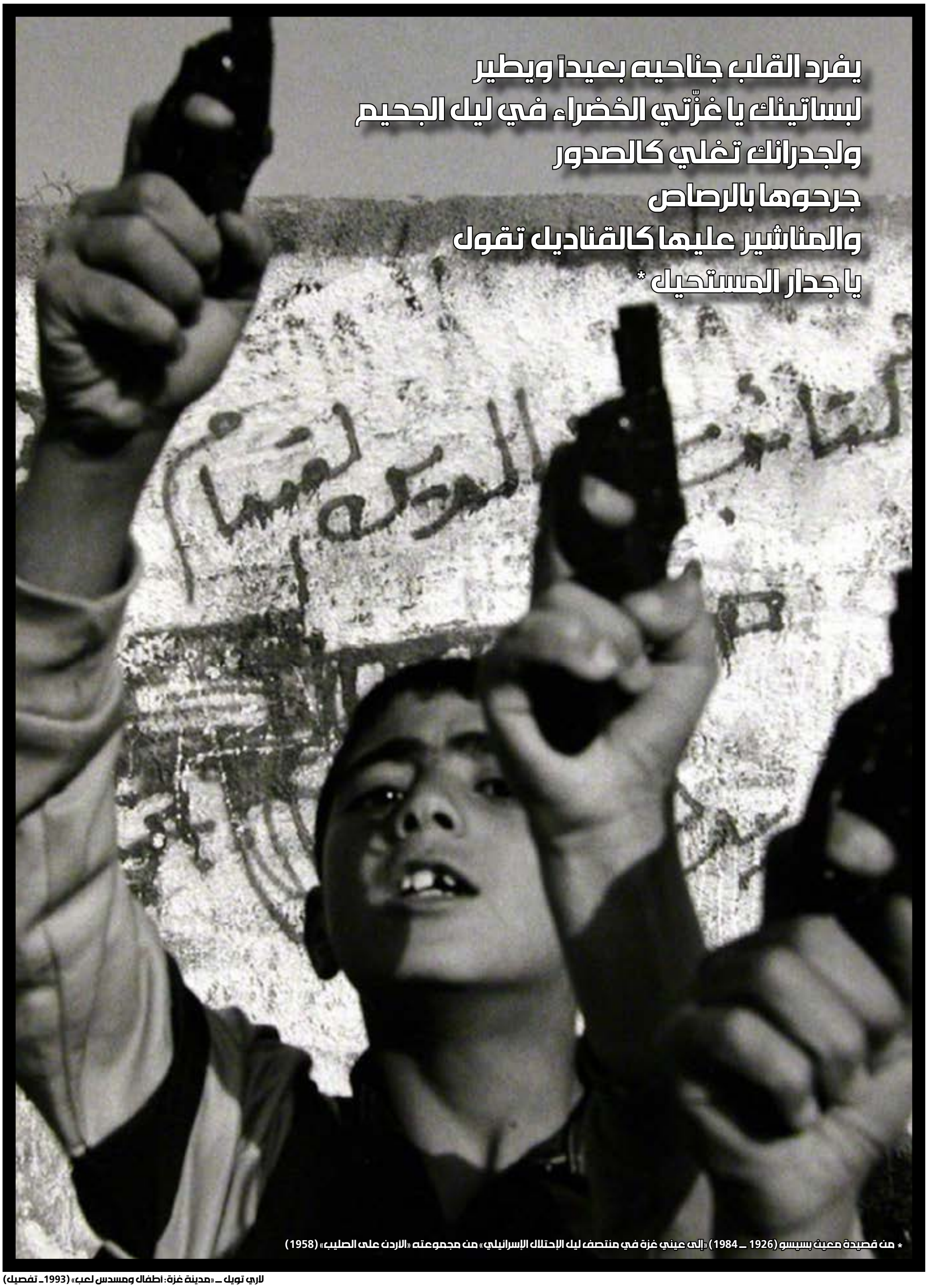

* من قصيدة معين بسيسو (1926 ــ 1984) «إلى عيني غزة في منتصف ليك الإحتلال الإسرائيلي» من مجموعته «الأردن على الصليب» (1958)

لاري تويك ــ «مدينة غزة: أطفال ومسدس لعب» (1993ـ تفصيل)

طوفان الأقصى

غزة أكبر سجن مفتوح في العالم

يومَ امتلكَ المستعمَرون المعرفة... ونسفوا الـ«بانوبتيكون»

في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، قامت «كتائب القسام» الجناح العسكري لـ «حركة حماس» بعملية «طوفان الأقصى» التي وصفها آلاف المتضامنين مع القضية الفلسطينية، من بينهم مؤرّخون ومنظّرون وأكاديميّون وخبراء عسكريون، بأنّها بطولية ومذهلة. يأتي هذا التوصيف مع إدراك للواقع الذي يعيشه قطاع غزة كونه محاصراً من قبل الاحتلال الصهيوني تحدّه مواقع عسكرية وحواجز وكيبوتسات استيطانية، والكثير من المراقبة المشددة لكل ما يتحرّك في القطاع حتى أودت بحكومة الاستيطان إلى بناء جدار يمتد من باطن الأرض إلى عشرة أمتار فوقها. في هذه المقالة، محاولة لنقد مفهوم الـ«بانوبتيكون» أي برج المراقبة المركزي وفق المنظّر الإنكليزي جيرمي بنثام، في ضوء «الطوفان» باعتبار أنّ المعرفة ــ وفق الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو ــ مرتبطة بالسلطة وممارستها لقوتها، وبأنّ امتلاك «السكان الاصليين» للمعرفة والوعي ــ وفق فرانز فانون ــ هو بداية التحرر من الاستعمار الذي قدّمه جان بول سارتر على أنّه ذو عنفٍ «يجرّد السكان الاصليين من إنسانيتهم ويقوم بعمليات التطهير»

تهاني نصّار

في كتابه الشهير «المراقبة والعقاب: ولادة السجن» (1975)، تناول الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو (1926-1984) فكرة «البانوبتيكون» انطلاقاً من تصميم المنظّر الإنكليزي جيريمي بنثام (1748-1832) الذي أراد إيجاد طريقة تستطيع السلطة عبرها مراقبة كل الأفراد الخاضعين لها بأسهل وسيلة ممكنة. وجاءت كلمة «بانوبتيكون» في الأصل من اللغة اليونانية لتعني «كل الرؤية»، أي القدرة على ترقّب جميع الموجودين. طرح بنثام تصوّره المعماري للسجن الذي يحتوي عدداً كبيراً من المسجونين، تتم مراقبتهم وترقّب تصرفاتهم طوال الوقت عبر برج مركزي مرتفع يعتليه سجّان أو مشرف واحد. تمتاز غرف المعتقلين بنافذة مصمّمة في مواجهة البرج، تُمكّن الموظّف من رؤية ما يحدث في كل الغرف من دون الحاجة لأن يتحرّك من مكانه، بينما لا يكون

> **كتب سارتر في رسالة إلى الاوروبيين: تتظاهرون انكم نسيتم انّ لكم مستعمرات وانّ اناساً يمارسون القتل الجماعي باسمكم**

باستطاعة المسجونين أن يشاهدوا المراقب أو أن يعرفوا أي شيء عنه. تطوّرت فكرة «البانوبتيكون» لتأخذ شكل المؤسّسات والمصانع التي وجدت أنّ من مصلحة استمراريتها وضمان زيادة إنتاجها أن تراقب العمّال أثناء تأديتهم وظائفهم. يرى فوكو أنّ «البانوبتيكون» أصبح رمزاً للسيطرة الاجتماعية التي تمتدّ إلى حياة المواطنين اليومية عبر مؤسسات السلطة التي تختلف أشكالها من مدارس ومؤسسات ومستشفيات، ويهدف إلى تهديد حرية الفرد واختراق وعيه، فتقنعه بأنه خاضع للإشراف والمراقبة المستمرة والمتواصلة. هذا الخوف من مشاهدة السجّان (أو المراقب) له تجعل جسده طيّعاً إلى درجة أنه سيضبط نفسه بنفسه. يربط فوكو بين مفهومَي المعرفة والسلطة، باعتبار أنّ المعرفة هي شكل من أشكال السلطة وهي بمثابة قوة تمتلكها الجهة القادرة على جمع المعلومات والاستحواذ عليها. هنا يمكننا اقتراح نقد ثنائي الأبعاد لمفهوم «البانوبتيكون» في ظل الحديث عن عملية «طوفان الأقصى»: البُعد الأول يتناول اتجاه من الاحتلال الصهيوني الذي يتمتع بالسيطرة الكاملة على المجال الجوي والمياه الإقليمية الخاصة به، في غلاف غزة، أي المنطقة التي تحيط بالقطاع وتخضع لسلطة الاحتلال، مواقع عسكرية ومستوطنات يهودية ومعابر ونقاط تفتيش عدة تحاصر الغزّيين وتراقب تحركاتهم اليومية وتحدّد لهم حصتهم من المياه والبضائع. كما أنها تجمع معلومات استخباراتية عنهم بوتيرة متواصلة. عبر عقود من المراقبة والسيطرة، كان العدو الصهيوني يسعى إلى بث الخوف والرعب في نفوس الفلسطينيين «المسجونين» في غزة، حتى يقتنعوا نفسياً أنهم تحت مراقبة مباشرة، وإن لم تبقَ مهاجمتهم وأسر المئات منهم. يمكن القول إن الصهيوني الذي تعامل مع «البانوبتيكون» على أنّه سلاح فعّال ومستمر، قد عرّض نفسه للخضوع له نفسياً باعتباره موجوداً دائماً وسيؤدي - من دون شك - وظيفته المعتادة. هنا تظهر الـ«تويست»، فعوضاً عن أن يعمل «البانوبتيكون» في التأثير نفسياً وجسدياً على المسجونين ويعتلي البرج المركزي من المسجونين (وهنا الغزّيين)، وجدناه قد أصاب السجّان (جنود الاحتلال) وجعله مستسلماً لتأثيره باعتباره شديد الأمان وغير قابل للاختراق. أما في ما يخص البُعد الثاني لـ «البانوبتيكون» أي مركزية برج المراقبة الذي يراقب جميع الأفراد المسجونين، فقد وجدنا أنّ الواقع قد تبدّل. هناك لا مركزية في موضع المراقب (الجهة الفلسطينية)، إذ أدّى الغزّيون دور المترقّب لتحرّكات العدو الصهيوني ولم تنفرد جهة أو فرد بهذه المهمة. صحيح أن المعرفة التي كوّنتها المقاومة الفلسطينية تعدّ الأساس ونقطة البداية، إلّا أنّ الغزّيين تحوّلوا بمعظمهم إلى مراقبين وموثّقين لممارسات العدو وجرائمه في القطاع. بدل أن يكون هناك برج مراقبة مركزي واحد، أو عين/ عدسة/ نافذة للتلصّص على مليوني فلسطيني في غزة، بات كل من يحمل هاتفاً محمولاً فيه كاميرا وموصول بشبكة الإنترنت -سواء كان مدنياً أم صحافياً أو مصوراً- يستخدمه لمراقبة الاحتلال وجمع المعلومات وتوثيق أفعال العدو المجرمة. هنا انقلبت صورة «البانوبتيكون» الأصلية، إذ أصبح السجناء يستطيعون رؤية السجّان من النوافذ الصغيرة لغرف زنازينهم.

تشكّل المعرفة التي حصّلتها المقاومة الفلسطينية في مراقبتها لقوات الاحتلال والمستوطنات والكيبوتسات الموجودة على حدود القطاع نقطة قوة بالنسبة إليها، ففوكو يتعامل مع المفهومين (المعرفة والقوة/ السلطة) بأنّهما مترابطان بشكل لا يمكن فصله. يعني ذلك أنّ الجسم الخاضع للاستعمار لم يعد ضعيفاً، بل بات يمتلك قوة اكتسبها من المعرفة الجديدة التي حصّلها، بعدما استبدّ المستعمر في الماضي بسلطته الناتجة عن كمّ المعلومات والمعرفة الذي كان قد جمعه عن أصحاب الأرض. أدركت المقاومة الفلسطينية حقيقة القوة التي امتلكتها منذ اللحظة التي تحرّرت فيها من السيطرة النفسية التي كان الاحتلال الصهيوني قد فرضها عبر آلياته العسكرية وجهاز أمنه واستخباراته. يقول الطبيب النفسي والفيلسوف القادم من جزر المارتينيك فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» (1961): «لقد وضعت أوروبا بأرجلها على أراضينا، فينبغي أن نظل نجرحها إلى أن تسحبها. واللحظة مؤاتية، فما من شيء يحدث في بنزرت أو في إليزابث قبل أو في مجاهل الجزائر، إلا وتعلم به الأرض قاطبة، والكتل المتعارضة، ويهيب بعضها البعض، فلنستفد من هذا الشلل، ولندخل التاريخ، وليكن دخولنا المفاجئ هذا عاملاً يجعل التاريخ عاماً للمرة الأولى، لنقاتل، وحسبنا الخنجر الصابر سلاحاً إذا أعوزتنا أسلحة أخرى». وهكذا تفعل المقاومة التي أدركت أخيراً أنّ العدو الصهيوني بأكمله الذي لا يقهر، بل إنها تستطيع أن تجعله ينزف إلى أن يفقد توازنه ويقتنع أنّ لا مكان له على أرضها.

يقول الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في تقديمه لكتاب فانون: «إن هذا المناضل يحرق المراحل. انظروا إلى صبره الطويل. يحلم أحياناً بـ «ديان-بيان-فو» جديدة (ويقصد المعركة المصيرية «ديان بيان فو» التي انتصرت فيها قوات اتحاد تحرير فيتنام على الجيش الفرنسي عن المستوطنين والجنود ومن ثم مهاجمتهم وأسر المئات منهم. يمكن القول إن الصهيوني الذي تعامل مع «البانوبتيكون» على أنّه سلاح فعّال ومستمر، قد عرّض نفسه للخضوع له نفسياً باعتباره موجوداً دائماً وسيؤدي - من دون شك - وظيفته المعتادة. هنا تظهر الـ«تويست»، فعوضاً عن أن يعمل «البانوبتيكون» في التأثير نفسياً وجسدياً على المسجونين ويعتلي البرج المركزي من المسجونين (وهنا الغزّيين)، وجدناه قد أصاب السجّان (جنود الاحتلال) وجعله مستسلماً لتأثيره باعتباره شديد الأمان وغير قابل للاختراق. أما في ما يخص البُعد الثاني لـ «البانوبتيكون» أي مركزية برج المراقبة الذي يراقب جميع الأفراد المسجونين، فقد وجدنا أنّ الواقع قد تبدّل. هناك لا مركزية في موضع المراقب (الجهة الفلسطينية)، إذ أدّى الغزّيون دور المترقّب لتحرّكات العدو الصهيوني ولم تنفرد جهة أو فرد بهذه المهمة. صحيح أن المعرفة التي كوّنتها المقاومة الفلسطينية تعدّ الأساس ونقطة البداية، إلّا أنّ الغزّيين تحوّلوا بمعظمهم إلى مراقبين وموثّقين لممارسات العدو وجرائمه في القطاع. بدل أن يكون هناك برج مراقبة مركزي واحد، أو عين/ عدسة/ نافذة للتلصّص على مليوني فلسطيني في غزة، بات كل من يحمل هاتفاً محمولاً فيه كاميرا وموصول بشبكة الإنترنت -سواء كان مدنياً أم صحافياً أو مصوراً- يستخدمه لمراقبة الاحتلال وجمع المعلومات وتوثيق أفعال العدو المجرمة. هنا انقلبت صورة «البانوبتيكون» الأصلية، إذ أصبح السجناء يستطيعون رؤية السجّان من النوافذ الصغيرة لغرف زنازينهم.

تشكّل المعرفة التي حصّلتها المقاومة الفلسطينية في مراقبتها لقوات الاحتلال والمستوطنات والكيبوتسات الموجودة على حدود القطاع نقطة قوة بالنسبة إليها، ففوكو يتعامل مع المفهومين (المعرفة والقوة/ السلطة) بأنّهما مترابطان بشكل لا يمكن فصله. يعني ذلك أنّ الجسم الخاضع للاستعمار لم يعد ضعيفاً، بل بات يمتلك قوة اكتسبها من المعرفة الجديدة التي حصّلها، بعدما استبدّ المستعمر في الماضي بسلطته الناتجة عن كمّ المعلومات والمعرفة الذي كان قد جمعه عن أصحاب الأرض. أدركت المقاومة الفلسطينية حقيقة القوة التي امتلكتها منذ اللحظة التي تحرّرت فيها من السيطرة النفسية التي كان الاحتلال الصهيوني قد فرضها عبر آلياته العسكرية وجهاز أمنه واستخباراته. يقول الطبيب النفسي والفيلسوف القادم من جزر المارتينيك فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» (1961): «لقد وضعت أوروبا بأرجلها على أراضينا، فينبغي أن نظل نجرحها إلى أن تسحبها. واللحظة مؤاتية، فما من شيء يحدث في بنزرت أو في إليزابث قبل أو في مجاهل الجزائر، إلا وتعلم به الأرض قاطبة، والكتل المتعارضة، ويهيب بعضها البعض، فلنستفد من هذا الشلل، ولندخل التاريخ، وليكن دخولنا المفاجئ هذا عاملاً يجعل التاريخ عاماً للمرة الأولى، لنقاتل، وحسبنا الخنجر الصابر سلاحاً إذا أعوزتنا أسلحة أخرى». وهكذا تفعل المقاومة التي أدركت أخيراً أنّ العدو الصهيوني بأكمله الذي لا يقهر، بل إنها تستطيع أن تجعله ينزف إلى أن يفقد توازنه ويقتنع أنّ لا مكان له على أرضها.

يقول الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في تقديمه لكتاب فانون: «إن هذا المناضل يحرق المراحل. انظروا إلى صبره الطويل. يحلم أحياناً بـ «ديان-بيان-فو» جديدة (ويقصد المعركة المصيرية «ديان بيان فو» التي انتصرت فيها قوات اتحاد تحرير فيتنام على الجيش الفرنسي الذي كان مدعوماً من قوات من حلف الناتو في آذار/ مارس 1954). لكن ثقوا بأنّه لا يعتمد على ذلك حق الاعتماد. أي صعلوك بناضل، وهو في الفقر والبؤس، ضد أناس أغنياء مسلّحين تسليحاً قوياً، وهو إذ ينتظر الانتصارات النهائية، أو لا ينتظر شيئاً في كثير من الأحيان، يثير في أعدائه الحقد، ولا يتحقق هذا من دون خسارات فظيعة. إنّ جيش الاستعمار يصبح كاسراً، فهو يرتكب عمليات تطهير ويشن حملات انتقامية، ويقتل النساء والأطفال، والمناضل يعرف ذلك. إنّ هذا الإنسان الجديد يبدأ حياته من نهايتها. إنّه يعد نفسه ميتاً بالقوة. نحن نجد إنسانيتنا سابقة على الموت والياس، أما هو فيجدها بعد العذاب وبعد الموت. نحن كنا ننثر هواءً، أما العاصفة فهو. إنّه ابن العنف يستمد منه في كل لحظة إنسانيته، لقد كنّا بشراً على حسابه، وهو يصبح بشراً على حسابنا، يصبح إنساناً أفضل». وبالفعل، رأينا حكومة الاحتلال تبرّر إبادتها للفلسطينيين في غزة وتطهير الشمال من سكانه، بنزع الإنسانية عنهم ووصفهم بـ«الحيوانات البشرية» في الوقت الذي يشن فيه العدو حربه على مستشفيات القطاع ومدارس إيواء النازحين المكتظة بالأطفال والنساء وكبار السن، ويستهدف المدنيّين في التجمعات السكنية والطبية. يضيف سارتر: «لقد أصبحت أساليبنا رثةً بالية: قد تؤخّر التحرّر في بعض الأحيان، ولكنها لن توقفه. إن أساليبنا المكيافلية ليس لها سلطان كبير على هذا العالم الذي تيقظ تيقّظاً قوياً وفضح أكاذيبنا واحدة بعد الأخرى».

حاول الاحتلال لعب دور الضحية عبر وسائل إعلامه الكلاسيكية والرقمية وسانده في ذلك الغرب المؤيّد للاستعمار الصهيوني «من دون شرط»، فكان يروّج لرواية الاحتلال عبر نشر الأكاذيب والأخبار الملفّقة من خبر «الأطفال الإسرائيليين مقطوعي الرأس» إلى «الطفل المحروق والمتفحّم» والمعلومات التي ادّعوا فيها أن هناك قواعد عسكرية للمقاومة الفلسطينية أسفل مباني مستشفيات غزة، ما أظهرته الصحافة الغربية من ازدواجية المعايير في تعاملها مع الظلم والمجازر التي يتعرض لها سكان غزة ورفضها طلب وقف إطلاق النار، بعد عقود من ادّعائها الحرية والديموقراطية، يعود بنا إلى كلام سارتر في رسالته الموجّهة إلى الأوروبيين: «يا لها من ثرثرة: حرية، مساواة، أخوة، محبة، شرف، وطن، ولا أدري ماذا أيضاً! كأنّ هذا الكلام لا يمنعنا من أن نقول في الوقت نفسه كلاماً ينمّ عن عصبية عرقية: زنجي قذر... لم يستطع الأوروبي أن يجعل نفسه إنساناً إلا بخلق عبيد وموسوخ. إنكم وأنتم من أنتم، من تحررية وإنسانية وحبّ للثقافة إلى حدّ التصنع، تتظاهرون بأنكم تنسون أنّ لكم مستعمرات، وأنّ أناساً يرتكبون القتل الجماعي باسمكم. إنّ ضحايانا يعرفوننا بواسطة جراحهم وأغلالهم؛ وهذا ما يجعل شهادتهم صادقة لا ترد، يكفي أن يظهروا لنا ما صنعناه بهم حتى نعرف ما صنعناه بأنفسنا».

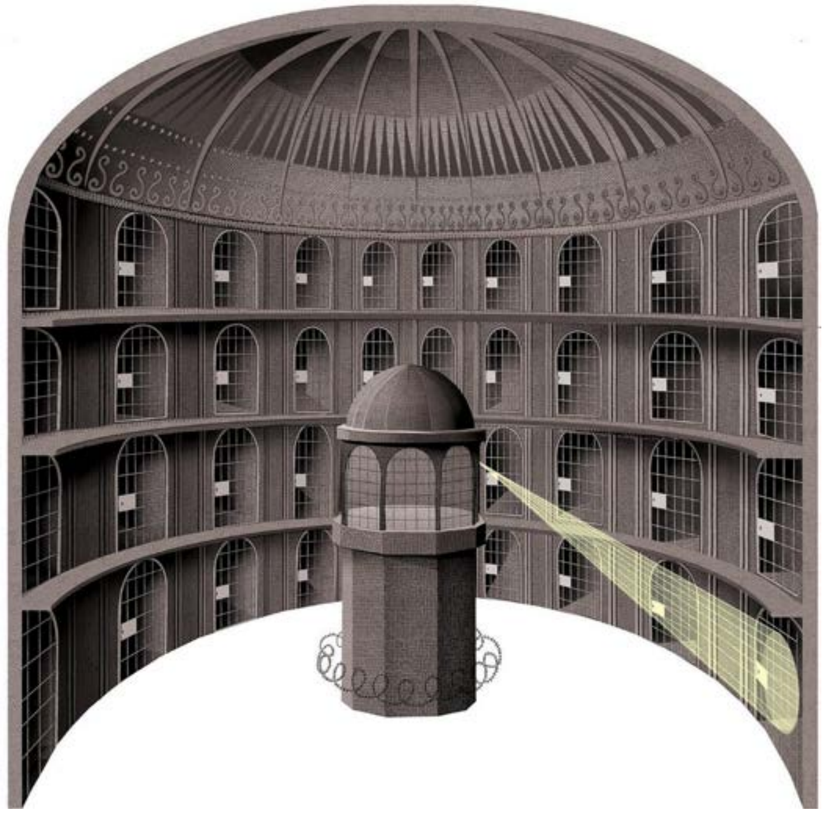

نتنياهو متقمصاً هتلر في ضواحي سيدني الاسترالية

التوثيق والصدق في مواجهة البروباغندا وفبركة الأخبار

غوبلز الصهيوني «يشرب نخب» الإبادة

غادة حداد

سحر خاص أحاط «القسّام» منذ عملية «طوفان الأقصى». عمليات إنزال، إرباك أجهزة الرصد الإسرائيلية، العبور، اختطاف المستوطنين، تدمير جبروت الإسرائيليين، وقع كلمات أبو عبيدة المصوّرة، إعادة الاهتمام العالمي إلى القضية الفلسطينية، وليس آخرها التوثيق.

بيانات جيش الاحتلال الإسرائيلي:

9 تشرين الأول: استهدفنا 500 موقع إستراتيجي لحماس والجهاد في الليل.

25 تشرين الأول: استهدفنا الليلة حواجز لحماس تصعّب على السكان الإخلاء نحو الجنوب.

28 تشرين الأول: استهدفنا مواقع عسكرية لحزب الله الليلة الماضية.

1 تشرين الثاني: قصفنا 11 ألف هدف لحماس في قطاع غزة منذ بدء الحرب.

6 تشرين الثاني: قصفنا 450 هدفاً لحماس وسيطرنا على مجمع عسكري في غزة.

12 تشرين الثاني: استهدفنا مواقع لحزب الله جنوب لبنان عقب إطلاق رشقات صاروخية.

بيانات القسام:

7 تشرين الأول: تبث كتائب القسام مشاهد حصرية لسرب «صقر»، إحدى الوحدات العسكرية التي شاركت في عملية «طوفان الأقصى» داخل أراضينا المحتلة.

2 تشرين الثاني: فيديو عملية تدمير دبابة من المسافة صفر.

4 تشرين الثاني: أبو عبيدة: وثّقنا تدمير 24 آلية عسكرية إسرائيلية خلال 48 ساعة.

4 تشرين الثاني: فيديو تدمير آليات من المسافة صفر.

8 تشرين الثاني: أبو عبيدة: وثّقنا تدمير 136 آلية عسكرية إسرائيلية.

11 تشرين الثاني: أبو عبيدة: وثّقنا تدمير أكثر من 160 آلية عسكرية صهيونية.

تعود كلمة التوثيق في المعجم إلى فعل وَثِقَ، والمفعول موثوقٌ فيه. وثق الشيءُ قوي وثبت وصار مُحكماً. ووثّق الأمرَ: أحكمه، قوّاه وثبّته وأكّده. ووثّق المعلومات: جدّد أصلها وتأكّد من صحّتها. ووثّق الموضوعَ: دعّمه بالدّليل وأثبت صحّته.

بين بيانات «استهداف» وإعلان «توثيق»، حرب إعلامية جديدة، وضعت «القسّام»، وناطقها أبو عبيدة، في موقع الصدق في مقابل بروباغندا صهيونية قائمة على فبركة الأخبار والكذب، استعانت عبرها قوّات العدو بالذكاء الاصطناعي لاختلاق أدلّتها. نجحت المقاومة في فرض مصداقية، وخصوصاً أنّها اتبعت تكتيك التكذيب السريع: تنشر ما وثّقته من العمليات قبل انتهاء الحرب، وهذا ما تتجنبه عادةً الجيوش النظامية وحركات المقاومة والمجموعات المسلحة للحفاظ على أمنها وسريتها. تتخطى أهمية التوثيق آنيّة الحرب، لتسهل لاحقاً عملية كتابة تاريخ دقيق لما يحدث اليوم، وتحسم في حال كانت هناك روايات متضاربة، وتثبت الرواية الحقيقية أمام آلة إعلامية ضخمة، وسردية صهيونية تفوّقت على الرواية الفلسطينية بدعم المال والنفوذ والوقت.

بات البحث عن دليل وإثبات ادعاءات الإسرائيليين والإدارة الأميركية ضرورياً لتدعيم سرديّتهم، وخصوصاً أمام الإعلام والرأي العام الغربي. في محاولته الأخيرة، نشر «جيش» الاحتلال فيديو للمتحدث باسمه دانيال هاجري وهو يجول في أرجاء «مستشفى الرنتيسي للأطفال»، محاولاً «إثبات» أنّ «القسّام» استخدمته للتخطيط لعملية «طوفان الأقصى» واحتجاز الرهائن الإسرائيليين. مهّد هذا المقطع لعملية اقتحام جيش العدو «مستشفى الشفاء» صباح 11 تشرين الثاني (نوفمبر)، محاولاً عبره تبرير قصف المستشفيات والمدارس وقتل العاملين في مجال الصحة التابعين للأمم المتحدة.

البحث عن إثباتات وصل إلى الإدارة الأميركية، المطالبة، بدورها، بقرائن عما تعلنه حول الحرب على غزة. في مؤتمر صحافي في 14 تشرين الثاني، ظهر مستشار الأمن القومي جيك سوليفان مربكاً، في محاول للإجابة على سؤال أحد الصحافيين عن وجود دليل على أنّ الأسرى عند «حماس» ما زالوا على قيد الحياة، وخصوصاً الأميركيين منهم. قال: «لقد كنا شفافين للغاية بشأن حقيقة أنّ لدينا رؤية محدودة حول مكان وجود الرهائن داخل غزة وحالتهم. وقد قلت بالأمس إن لدينا تسعة أميركيين مفقودين، وواحداً يحمل البطاقة الخضراء، ولا أستطيع أن أنظر في أعينكم وأخبركم كم عدد الرهائن الذين ما زالوا على قيد الحياة».

سبق هذا المؤتمر تسريب مذكرة داخلية معارضة لوزارة الخارجية وقّعها 100 من موظفي الوزارة و«الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، اتهموا فيها الرئيس الأميركي جو بايدن «بنشر معلومات مضللة» حول الحرب على قطاع غزة، واعتبروه «متواطئاً في الإبادة الجماعية».

ليست الحرب الأخيرة على غزة المسرح الوحيد للفبركة والتضليل، والمهيأة لجولات قتل وإبادة واستغلال موارد. في 5 شباط (فبراير) 2003، قدم وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول ملفاً أمام مجلس الأمن عن سلاح دمار شامل في العراق، وخطة أميركية للقضاء على النظام العراقي بهدف «حماية العالم من هذا السلاح». أدى الاحتلال الأميركي للعراق إلى استشهاد أكثر من 200 ألف شخص. ورغم إلقاء باول بالأدلة على الاستخبارات الأميركية بشأن المعلومات الخاطئة، قال في لقاء تلفزيوني في 8 أيلول (سبتمبر) 2005 بأنّ هذه الكذبة مؤلمة و«نقطة سوداء، لأنني كنت أنا الذي قدّمتها للعالم أجمع، وقد كان ذلك صعباً، ويبقى حتى اليوم أمراً صعباً». ومرت الجرائم الأميركية في العراق من دون حساب.

لو كان الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني ثيودور ادورنو شاهداً عما يحدث، كان سيسخر حتماً من النقاش حول الأخبار الزائفة، هو الذي اعتبر بأنّها إشكالية في الإعلام، فالصحافي الذي لا يكذب، في أفضل الأحوال، لا يقدّم معلومة كاملة، فيما جميعنا نُفهم العالم عبر مواضيع مجزّأة وغير مكتملة، لافتاً إلى أنّ الإعلام لا يعزز التفكير النقدي والمقاومة، بل على العكس من ذلك، كل منتج إعلامي لا ينفصل عن الأيديولوجيا المسيطرة، التي هي الإطار القاطع لأفكارنا تشكّل محرك تفسيرنا للأحداث، وبالتالي تقيّد قدرتنا على التفكير. من هنا يمكن تفسير تشبث مؤيّدي إسرائيل بسرديّتها رغم كل التكذيب بوجه دعاياتها، لنخلص إلى أنّ عدم فهم ماهية القضية الفلسطينية ورفض اتخاذ موقف، أقله إنسانياً إلى جانب الفلسطينيين، ليس نتيجة قلة معرفة أو جهل، بل هو نتاج قرار وقناعة.

في تفسيره لماهية جوهر الإنسان، يعتبر عالم النفس النمسوي إيريك فروم، أن الإنسانية معارضة للاستبداد. يميّز بين الشخصية الاستبدادية والإنسانية، والأخلاق الاستبدادية والإنسانية، والضمير الاستبدادي والإنساني، وهو تمييز بين الذين يحبون الموت والذين يحبون الحياة. يرى أنّ وحدها غريزة الحياة جزء من الطبيعة البشرية، في حين أنّ غريزة الموت مرض نفسي. بالنسبة إليه، كان هتلر مثالاً متطرفاً للشخصية المحبّة للموت التي تريد «التدمير من أجل التدمير» و«تمزيق الهياكل الحية»، إذ إن الأفراد، الذين حوّلتهم التنشئة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي والهياكل الاستبدادية إلى أشخاص شديدي الكراهية، «يصبحون الجلادين والإرهابيين، ومن دونهم لا يمكن إنشاء نظام إرهابي».

برّرت النازية إجرامها باعتبار أنّ العالم يحكمه ثلاثة أخطار: الجرذان والطاعون واليهود. صوّروا اليهود على أنهم أبناء الغيتو ليسوا من نسيج المجتمع. بُنيت الدعاية النازية بالتلاعب على علم النفس الاجتماعي، إذ يقول مهندس الدعاية النازية جوزيف غوبلز: «لا جدوى من السعي إلى تغيير المثقفين، لأنهم لن يتغيروا أبداً، وهم يستسلمون دائماً للأقوى، ويجب أن تكون الحجج فظة وواضحة وقوية، وأن تخاطب العواطف والغرائز، لا العقل». يومها، كان الحزب النازي يسيطر على الإعلام. لم يجرؤ أحد على مساءلته. أما اليوم، فيقف الرأي العام، وخصوصاً على مواقع التواصل في وجه آلة الكذب الإسرائيلية، للتدقيق في كل خبر يأتي من الأراضي المحتلة. نتيجة ذلك، يستهدف الاحتلال الصحافيين والناشطين في قطاع غزة والضفة الغربية، لإسكات كل من يقف في وجه محبي الموت. يحتاج هذا الإرهاب حكماً إلى آلة تروّج له وتدعمه، تبرّر جرائمه وتنشر أفكاره. انتقل مرض الموت من النازيين إلى الصهاينة، ولبس نتنياهو ثوب هتلر، وها نحن نشاهده يومياً «يقتل ويشرب من دم الفلسطينيين، يرقص فوق الجثث ويشرب نخبهم»، ويكذب ويكذب ويكذب، كما علّمه غوبلز، على أمل أن يصدقه الناس.

* محمد العبدالله، بتصرف

طوفان الأقصى

«الطوباوية» جوديث باتلر تساوي بين الجلّاد والضحية

رشيد وحتي

ليس سهلاً أبداً نقد وتفكيك من تعتبره، بصورة مبدئية، نصيراً لقضاياك، وخصوصاً إذا كنتَ تتقاسم معه الكثير من الأسس الأيديولوجية والأدوات المعرفية لتحليل الظواهر والنصوص: قيم اليسار الأممي والوقوف مع حركات التحرر العالمي في نضالاتها المريرة بوجه الإمبريالية الغربية، مِنْ مجمَّع السلاح والنفط الأميركي المتمثِّل في تحالف البنتاغون والبيت الأبيض حتى آخر الكولونياليات البيضاء في العصر الحديث المتمثلة في الحركة الصهيونية بشوكتها العسكرية المتجسدة في الكيان الصهيوني، إضافة إلى آليات تحليل الجنسانية والحركات النسوية والخطاب العنصري، من الفكر الماركسي حتى الدراسات الثقافية والمابعد-كولونيالية، مروراً بالنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت بأجيالها الثلاثة. من الهيِّن طبعاً تفكيك الخطاب الرسمي الأميركي نظراً إلى البون السياسي والثقافي والأيديولوجي بيننا وبينه؛ لكنّ ذلك ليس بالأمر اليسير عندما يتعلَّق بالأكاديميَّة والناشطة السياسية اليساريّة الأميركيّة جوديث باتلر.

سيتركَّز تناولنا على مقالتها الأخيرة The Compass of Mourning (نشر في لندن London Review of books يوم 13 أكتوبر 2023) التي كتبَتْها تفاعلاً مع «طوفان الأقصى». وسينبني تحليلنا، تفادياً لمنزلقاتِ التأويل ونزوعات التعاطف الوجداني، على إيراد أقوال باتلر والتعليق عليها كشفاً لتناقضاتها الداخليَّة وغرقها في الطوباويَّة التي لن تفيدَ ضحايا التاريخ والجغرافيا في شيء يدفع بهم نحو التخلص من نير الكولونياليَّة الإحلاليَّة.

تعرِّفُ جوديث باتلر عن نفسها كالآتي: «أنا مثقفة، وباحثة، تتلمذتُ على الفلسفة عبر الفكر اليهودي، وأضع نفسي كمدافعة وفي ورطة تعتبر نفسها استمراريَّةً للتقليد الأخلاقي اليهودي الممتدِّ من شخصيات كمارتن بوبر حتَّى حنة آرندت. تلقيت تعليماً يهودياً في معبدٍ في كليفلاند في ولاية أوهايو تحت وصاية الحاخام دانيال سيلفر حيث طورت أساساً أخلاقياً قوياً يعتمد على الفكر الفلسفي اليهودي». بالإضاءةِ على الاسمين الأساسيَّين اللَّذين تسترشد بهما مفكِّرتنا، سيتَّضح لنا ما يَعْتَوِر جذورها الثقافيَّة من فكرٍ تلفيقي ومتناقض يجمع نزوعات وإن بدتْ تحرريَّة، فإنها في آخر المطاف لا تتحرَّرُ أبداً من أَسْرِ الصَّهيونية. مارتن بوبر (1878-1965) من الآباء المؤسِّسين للأيديولوجيا الصهيونيَّة في جيلها الثاني، الموالي لتيودور هرتزل (1860-1904)، عبر ريادته لأطروحة ما يسمَّى بالدولة الديموقراطية الثنائية القوميَّة (يهودية وعربيَّة)، وهو ما لا يستقيم أبداً في الفكر السياسي وواقع ممارسته على الأرض: فالديموقراطيَّة كلمة وفكرةٌ خالصةٌ، حالما يضافَ إليها عِرقٌ أو لونٌ أو جنسٌ أو دين حتَّى يفسُدَ جوهرُها، وتتحوَّل إلى استبدادِ أقلِّيَّة بأكثريَّة، وبذلك يكون طبيعياً أن يَؤولَ طرحُ ثنائيَّة الدولة القوميَّة إلى صيغتها الأحادية والأكثر تطرُّفاً: يهوديَّة الدولة، التي سعى نتنياهو إلى تكريسها.

الاسم الثاني الذي تعتبرُه باتلر أساساً بارزاً في تكوينها الفكري - حنَّة آرندت (1906-1975) - ليسَ أقلَّ تلفيقيَّة من الأوَّل. بعد هرب آرندت من ألمانيا النازية، اشتغلت موظَّفة في فرع باريس لما يسمّى الوكالة اليهودية، الجهاز التنفيذي والعمليَّاتي للحركة الصهيونيَّة الذي تأسّس في عام 1908، وهو ما سيبقى ذا أثر كبيرٍ في نسقها الفكري رغم ما يبدو عليه من تنوير يهوديٍّ (الهسكالا): هذه السيدة التي كتبت نصوصاً رائدة في التأريخ الفكري لأبشع ظواهر الحرب العالمية الثانية وما بعدَها، في ثلاثيَّتها «أصول التوتاليتاريَّة» (1951)، المتضمِّنة لجزء أوسط بعنوان «الإمبرياليَّة»، لم تتوانَ أبداً في الدفاع عن أبشع التوتاليتاريَّات وأردأ مشتقَّات الإمبرياليَّة متمثِّلةً في الصهيونيَّة والكيانِ الصهيونية. حتَّى في أواخرِ حياتِها، جعلت من إيخمان مجرّدَ موظف وأداة قليلة المسؤوليَّة في آليَّة النازيَّة الجهنميَّة عبرَ مؤلَّفها «إيخمانِ في أورشليم، تقرير حول تفاهةِ الشَّرِّ» (1965). أمرٌ يمكن بسهولة أن ينطبق عليها وأن نسقطه عليها بدورها، باعتبارها كانت أيضاً مجرَّدَ أداةٍ طيِّعة للفكر الصهيونيّ رغم ما يبدو على تحاليلها من نَفَس فينومينولوجيّ. هاتان المرجعيَّتان الأساسيتانِ في تفكير باتلر، الغارقتان في التَّلفيق وجمع متناقضات ثقافيَّة لا تؤدِّيان في الفكر السياسي وممارستِه إلا إلى باب مسدود، تعترفُ مفكِّرتنا أنهما مع غيرهما ليسا بعيدين أبداً عن دوائر الصهيونيَّة، قائلةً: «هناك، في رأيي، تقاليد يهودية قوية، وحتى تقاليد صهيونية أولية، تولي أهميةً كبيرة للتعايش وتقدم مجموعة من الوسائل لمعارضة العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك عنف الدولة».

تداولت منابر رقمية وورقية عربيَّة عديدة مقالة جوديث باتلر الأخيرة في ترجمات كليَّة أو جزئيَّة بعنوان «بوصلة الحداد» (The Compass of Mourning)، وهو ما نراهُ مجانباً للصواب كترجمة للعنوان، فهي تتحدث في إحدى فقرتيه عن «توسيع» الرؤية والنطاق، وهو ما يستقيم مع البيكار (الْفُرْجَار). تتسم مقالات باتلر، أسوةً بنصوصها الفكريَّة، ببناء بلاغيٍّ ومسحة جماليَّة تمتد من التقاليد الفلسفيَّة النهضوية (مونتاني) الفرنسيَّة حتَّى التفكير النقدي لمدرسة فرانكفورت في بناء صروح نصوصهم على بلاغة قويَّة وصياغة إنشائيَّة رصينة، حيث المفكِّرُ الكبيرُ أديبٌ كبير أيضاً بالضَّرورةِ.

وبذلك يكون اختيارها لاستعارةِ البيكار عنواناً لمقالتها خياراً ذكيّاً ومكثَّفاً لجملة فكرتها: فالبيكارُ هذا يكونُ ذا ساقينِ مُتَقَايِسَيْنِ ومتلازمين مسؤولين عن استِكمال رسم الدائرة، في إشارةٍ لطرفي النزاع (وهو في الحقيقة ليس نزاعاً، وإنما حلول لطرف مستعمِرٍ مكانَ طرف مستعمَر)، في محاولةٍ لتحميل الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، وبالمساواة، ما يرافق موجات العنف من حداد على ضحايا الجانبين، كأننا في حرب متكافئة منزوعة من السياق التاريخي: وليدة 7 أكتوبر 2023. بل إنّه في استهلالها لمقالتها، لا تحيد باتلر عن التناول الإعلامي الغربي المبتسَر للحدث، في إطار ثنائيَّة الخير والشر، الإدانة والدَّعم، عبر ما شاهدناه في فُرْجة فجَّة ومتكررة تحاولُ إحراجَ، بل تخويفَ ضيوف الاستوديوات والقنوات التلفزيونية بسؤال مفخَّخ ذي نوايا مُغْرِضَة: «هل تدين حركة حماس؟» هكذا تستهلُّ باتلر مقالتَها، وفقَ نفس التَّدرُّج والاستدراج: «أريد أن أتحدث عن العنف، عن العنف الراهن، وتاريخ العنف وأشكاله المتعددة. لكن إذا رغب المرء في توثيق أعمال العنف، أي فهم التفجيرات وعمليات القتل الجماعي التي ترتكبها «حماس» في إسرائيل باعتبارها جزءاً من هذا التاريخ، فقد يُتَّهَم المرء بإضفاء طابع مِنَ «النسبية» أو بـ«وضعها في سياقها». يجب علينا أن ندين أو ندعمَ، وهذا أمر منطقي، لكن هل هذا كل ما هو مطلوب منا أخلاقياً؟ في الواقع، إنني أدين بشدة، من دون تحفظ، أعمال العنف التي ترتكبها «حماس». لقد كانت مذبحة مرعبة ومثيرة للاشمئزاز. كان هذا أول رد فعل لي وما زال. ولكن هناك أيضاً ردود أفعال أخرى».

ما يخفيه موقف باتلر هنا، باتلر اليساريَّة وابنةُ المدرسة التاريخانيَة، هو عماؤها، بل تعاميها، عن العودة إلى جذور العنف في المنطقة والأسس والسياقات التاريخية لولادة الكيان الصهيوني والحركة الصهيونيَّة، مع ما رافقها من موجة عنف وتزوير للوقائع بلغَا حدَّ التطهير العرقي والتدليس التاريخي، اللَّذَيْنِ كشفَ عنهما الكثير من زملائها ضمن ما يسمَّى موجة المؤرخين الجُدُد، وخصوصاً في وجهيها الأبرزين: إيلان بَابّيه وشلومو ساند. من الغريب ألَّا تواريخَ ولا أحداثَ ضمنَ سياقاتها في كامل مقالة باتلر، حديثها عن العنف غارقٌ في التعميم وفي نسبته للطرفين.

بل إنها تقف ضدَّ منطق العلَّة والمعلول وتتعامى عن أصل العنف ومسبِّبه، قائلةً: «من المؤكد أن هناك مَن يستخدم تاريخ العنف الإسرائيلي في المنطقة لتبرئة «حماس»، لكنهم يستخدمون شكلاً فاسداً من التفكير الأخلاقي لتحقيق هذا الهدف. ولنكن واضحين، فإن العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين هائل: قصف متواصل، وقتل ناس من كل الأعمار في منازلهم وفي الشوارع، وتعذيب في السجون، وأساليب تجويع في غزة، ومصادرة منازلهم. وهذا العنف، بأشكاله المتعددة، يُمارَس ضد شعب يخضع لأنظمة الفصل العنصري، ونظام استعماري، والحرمان من مؤسسة الدولة. ولكن عندما أصدرت «لجنة التضامن مع فلسطين» في «جامعة هارفرد» بياناً زعمت فيه أن «نظام الفصل العنصري هو المسؤول الوحيد» عن الهجمات القاتلة التي تشنها «حماس» على أهداف إسرائيلية، فقد كان ذلك مخطئاً. ومن الخطأ توزيع المسؤولية بهذه الطريقة، ولا شيء يجب أن يعفي «حماس» من مسؤولية الاغتيالات المروعة التي نفذتها. وفي الوقت نفسه، فإن هذه اللجنة وأعضاءها لا يستحقون الإدراج على القائمة السوداء أو التهديد. من المؤكد أنهم على حق في الإشارة إلى تاريخ العنف في المنطقة: من الاستيلاء المُمَنْهَج على الأراضي إلى الغارات الجوية الروتينية، ومن الاعتقالات التعسفية عند نقاط التفتيش العسكرية والفصل القسري بين العائلات إلى عمليات القتل العمد، أُجْبِرَ الفلسطينيون على العيش في حالة موت، موت بطيء وفُجائي على حد سواء».

خلاصة هذه الفقرة: تفكير أخلاقي يساوي بين الجلّاد والضحية، يَستحضر التاريخ لإلغاء معطياته والقفز على ما يترتَّبُ عنه، وربما كان هذا المقطع من مقالة باتلر الأكثر تلفيقية وجمعاً للمتعارضات، سواء في بسط الأفكار أو في الرد على زملائها الأكاديميين.

لا تقدِّم باتلر طوال المقال، أيَّ حلٍّ واقعي وإجرائي للفلسطينيين، عبر اللاعنف في مواجهة عنف الكيان الصهيوني. فقصارى جهدها ترويع الرأي العام من خيارات «حماس» من دون تقديم إجابة أخرى ضمن الممكن في الواقع السياسي: «التساؤل عن العالم الذي لا يزال ممكناً لسكان هذه المنطقة يعتمد على سبل وضع حد لنظام الاستعمار الاستيطاني. لدى «حماس» إجابة مرعبة ورهيبة على هذا السؤال، لكن هناك إجابة أخرى كثيرة». بل إنها لا تنزاح عن رؤية غربية تصل حد الوقاحة حين تختار للفلسطينيين من يمثلهم: «بوسعنا أن نكون جزءاً من النضال من أجل فلسطين حرة يتم فيها حلّ «حماس»، أو استبدالها بجماعات ذات تطلعات سلمية للتعايش». فهل هذا يعني، في السياق الراهن بالذات، شيئاً غير استعمال العنفِ المرفَق بالإبادة، لتحجيم وحلِّ «حماس»؟ هل من طريق غير عنفية للوصول إلى ذلك؟

يبدو أنّ باتلر، على شاكلة السيد دوهرينغ، في نزعته الطوباويَّة النافية لدور العنف والصراع في حركية التاريخ، كانت ستتلقى النقد التفكيكي الساخر نفسه من إنغلز، مع فارقٍ كبير جداً وبون التاريخي بين سطوة الدولة البروسية وفاشية الكيان الصهيوني. الاستعمار، كما حلّله فرانز فانون، يبدأ بالعنف ولا يمكن تصفيته إلا بالعنف.

نقف حائرين أمام ما تقصده باحثتنا بالتاريخ، عدا إغراقه في العموميات وعدم الخوض في تفاصيله: «حين تؤكد لجنة التضامن مع فلسطين في «جامعة هارفرد أن «نظام الفصل العنصري هو المسؤول الوحيد» عن هجمات «حماس»، فإنها تخضع لصيغة غير مقبولة من المسؤولية الأخلاقية. ويبدو أنه لكي نفهم كيف وقعَ حدث ما أو ما هو معناه، يجب علينا أن نتعلم من التاريخ. وهذا يعني أننا يجب أن نوسع رؤيتنا إلى ما هو أبعد من اللحظة الراهنة الرهيبة، من دون أن ننكر رعبها، ولكن في الوقت نفسه علينا أن نرفض السماح لهذا الرعب بأن يمثل كل الرعب الموجود، كل الرعب الذي يجب تمثيله، كل الرعب الذي يجب معرفته ورفضه». ويبدو أنها، بإشارتها للمرة الثانية إلى زملائها في هارفرد، تشعر بالحرج في وسطها الأكاديمي، في محاولة يائسة لعزل المسؤوليَّة الأخلاقية عن السياق التاريخي الشامل الذي تسكت عن جذوره الضاربة في الزمن، والتي تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر.

> الاستعمار، كما حلّله فرانز فانون، يبدأ بالعنف ولا يمكن تصفيته إلا بالعنف

عودة إلى الكاتب والشاعر السوري الراحل ممدوح عدوان

أدوات صناعة الوحش (الإسرائيلي)

فاطما خضر

لم تغب القضية الفلسطينية عن كتابات ممدوح عدوان (23 نوفمبر 1941 - 19 ديسمبر 2004) فكراً وبَحثاً ومسرحاً وشعراً. وإذا كان لكلّ امرئ من اسمه نصيب، فثمّة قصةٌ مرتبطةٌ باسم ممدوح لها صلةٌ وثيقةٌ برفض الاحتلال أيّاً كان. هو الذي وُلِد في قرية قيرون بالقرب من مصياف في محافظة حماة السورية، سمّته عائلته «مدحت» وهو الاسم الذي عرفه به أهل قريته، وكان والده يُكنّى بأبي مدحت. إلّا أنّ أحد الأعيان أشار إلى أنّ «مدحت» اسم تركي يجب تغييره، كنوعٍ من الرفض لاستمرار احتلالٍ غير ملموس، عُقب احتلالٍ عثمانيٍّ مباشرٍ دامَ ثلاثة قرون عانى فيها الإنسانُ السوري من الاستبداد والتحكّم والتعذيب والاضطهاد. هكذا، اختارت له العائلة اسماً جديداً للنداء هو «ممدوح». منذ تلك اللحظة، نال الحرية واختار التمرّد دوماً، ما انعكس على جميع الأجناس الأدبية التي كتب فيها. تنقّل بين المسرح والشعر والقصة والمقال والرواية والأعمال الدرامية والترجمة، مُتمرّداً على الحزن والضعف والظلم والاحتلال، راصداً أكثر المواقع حَرَجاً في الثقافة، مُتجَرِّئاً على المسكوت عنه في السياسة، مُعرّياً التجاوزات والخروقات في الحياة الاجتماعية، مناصراً الفرد المكبوت والمقهور والضعيف، مُلتزماً بالقضايا القومية والوطنية التي وصفها «بالخاسرة»، ومؤمناً بالحياة المؤقتة والجنون والحكمة والموت. الموت لكن بشرط أن نُنجز كلّ ما استطعنا قبل وصوله، قائلاً: «حين يأتي الموت، الذي لا بدّ أن يأتي، يجب أن يرانا وقد استنزفنا حياتنا حتّى الرمق الأخير، عشنا حياتنا بكبرياءٍ وكرامةٍ، وأدّينا واجبنا بشرفٍ، حينها لن يقول لنا الموت بشماتته المعهودة: لن تأخذوا معكم شيئاً، بل نحن الذين سنقف أمامه باعتزاز وكبرياءٍ لأنّنا لم نترك وراءنا ما لمْ نعشه». هذه العبارة تأخذنا في اللحظة الراهنة إلى أهل غزة، الأحياء منهم والضحايا الذين غادروا الحياة عنوةً، الذين قضوا حياتهم بعزةٍ وكرامةٍ لا مجال للمساومة عليهما، رافضين التخلّي عن أصلهم وأرضهم وبيوتهم، وقد أدّوا واجب الحياة بكامل الشرف والشجاعة، ساخرين من الوجود في أشدّ الأيام قهراً وألماً، شاهدين بكامل كبريائهم على إبادتهم الجماعية أمام عجزٍ عالميٍّ عن التدخل لإيقاف مجازرَ احتلالٍ فاقَ النازية بإجرامه، ووسائل إعلامٍ منافقةٍ وصفها ممدوح عدوان بعبارته الشهيرة «الإعلام يكذب حتى في النشرة الجويّة». وسائل إعلامٍ مُجنّدة لاستعطاف شعوب العالم للتعاطف مع إسرائيل وقضيتها المبنية على أساس التصفية والإبادة لإقامة دولة إرهابية تتوسّع في المنطقة حتّى تصل حدود الفرات شرقاً والنيل في الجنوب الغربي. فِعل العدو الهمجي هذا سنجد أنّ عدوان قد وصفه بدقةٍ في أكثر كتبه عمقاً «حيونة الإنسان». في هذا العمل، كشف بوصفه مفكرًا محايداً ورصيناً عن الظلم، والتنمّر، والطعنات التي تعرّض لها الإنسان الضعيف علَنيّاً، ومن جانب آخر عن مراحل تطوّر مراتب البهيمية التي تبدأ من الجانب المُظلم في دهاليز النفس البشرية وتصل إلى مرحلةٍ لا تتورّع فيها عن إهانة الإنسان بأوضع الطرق، وارتكاب أفظع الجرائم لإشباع غرورٍ يُغذّيه منطق القوة، وعن أدوات صناعة الوحش. كأنّه بذلك يصف حرفياً تطور مراحل البهيمية للإسرائيلي الذي وصلت به الحال إلى قصف المستشفيات والمدارس غير آبه بالأخلاق والإنسانية، بل مُستنداً في وحشيته إلى دعم القوى السياسية والعسكرية العالمية الكُبرى، التي منحته بالمجّان «نرجسية جماعية». هذا النوع من الأمراض النفسية تتجلّى خطورته حين يتفوّق شعب في ميدانٍ ما، ولا سيما العسكري، فيلجأ حينها إلى تشويه أعدائه من أجل أن يخلق لنفسه أسباباً تُسوّل له معاداته وأذيته واضطهاده، بل حتّى قتله. وكما كتب ممدوح عدوان في «حيونة الإنسان»: «إنّ الطيّار الذي يتلقّى أمراً بقصف قرية، لا يسأل عمّا إذا عمله هذا جيداً أو سيئاً، هذا ليس من شأنه، عليه فقط أن ينفّذ الأوامر». تلقّي الأوامر من جهة سيادية سادية أعلى، كافٍ لاقتلاع الرحمة من قلب الإنسان المصاب بالنرجسية الجماعية وإثارة البهيمية الكامنة في داخله. لكن هذا لا يُلغي دورنا حتّى لو كنّا عُزّلاً وعاجزين كأفراد عن حمل السلاح والدفاع عن أصحاب الحق، بل تكمن مهمة أيّ إنسانٍ أعزلٍ يرى المشهد من بعدٍ، في تقديم الدعم المعنوي عبر وقفات التضامن والتظاهر ووسائل التواصل الاجتماعي ورفض اعتياد المشهد الإجرامي، فاعتياد المشهد والانصراف عنه هو بمنزلة التنازل عن الاعتراف بفلسطين وبأهلها وبحقوقهم. وهذه النقطة المهمّة ذكرها عِدوان في الكتاب ذاته، مُشيراً إلى خطورة التعوّد: «نتعودّ؟ تعرف ماذا تعلّمنا يا أبي؟ ذات يوم شرحوا لنا في المدرسة شيئاً عن التعوّد، حين نشم رائحة تضايقنا، فإن جملتنا العصبية كلها تتنبّه وتعبّر عن ضيقها، بعد حين من البقاء مع الرائحة يخفّ الضيق. أتعرف معنى ذلك؟ معناه أن هناك شعيرات حسّاسة في مجرى الشم قد ماتت فلم تعد تتحسّس، ثمَّ لم تعد تنبّه الجملة العصبية. والأمر ذاته مع السمع، فحين تمر في سوق النحّاسين، فإن الضجة تثير أعصابك، لكن لو أقمت هناك لتعوّدت مثلما يتعوّد المقيمون والنحّاسون أنفسهم، السبب نفسه: الشعيرات الحساسة والأعصاب الحساسة في الأذن قد ماتت. فنحن لا نتعوّد يا أبي إلا إذا مات شيء فينا».

وفي كتابه «تهويد المعرفة»، يناقش، معتمداً الأسلوب النقدي التفكيكيّ، كيف استطاعت الصهيونية خداع العالم وتسييره عبر أكاذيب مُلفّقة أولها وأشهرها «أرض الميعاد» التي شكّلت بمجملها أساساً لبناء المشروع الإسرائيلي ابتداءً من تزييف التاريخ وتحوير حقائقه بما يخدم مصالحهم ويجعلهم الأصل وأصحاب الحق. هم يدّعون أنّه لم يكن هناك تاريخ في فلسطين إلّا التاريخ اليهودي، والتوراة هي المرجعية الوحيدة لتاريخ هذه المنطقة، فكتب ما يُفسّر حرفياً ممارسات الصهاينة الحالية في قطاع غزة من إبادات جماعية، إلى قتل مُتعمَّد للأطفال، إذ يريد الصهاينة أن يمحوا تاريخ المنطقة عبر قتل الكبار، ومستقبلها عبر قتل الأطفال، ورسم خارطتهم العنصرية، فكتب عدوان: «كانوا قد قرّروا من خلال ركامٍ عالٍ من الدراسات الأكاديمية، أنّه لم يكن هناك تاريخ في فلسطين إلّا التاريخ اليهودي. وهذا لم يكن بحثاً في التاريخ أو بحثاً عن الحقيقة، بل كان جزءاً من المشروع الصهيوني الذي يفعل فعله في العقل الأوروبي، مثلما يفعل اللوبي الصهيوني فعله في كواليس السياسة العالمية المعاصرة. ومثلما استعمروا فلسطين، فإنّهم يستعمرون العقل والبحث العلمي. ومثلما أراد الصهاينة المعاصرون تجاهل وجود شعب فلسطيني في فلسطين - على أساس أنّ فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض - وكذلك قد أقاموا توازياً تاريخياً يجعل من فلسطين في التاريخ أرضاً خالية من الشعب والحضارة، إذ لا وجود لأي تاريخ في تلك الأرض سوى التاريخ اليهودي». يتابع عدوان في كتابه استعراض الادّعاءات التي قامت عليها إسرائيل، بشكلٍ متتالٍ ومتسلسل، بما يُظهر بوضوحٍ كيف صُنعت إسرائيل على مراحل، عبر احتلالٍ علنيٍّ لفلسطين واحتلالٍ باطنيٍّ لأكبر الأكاديميات الأدبية والفكرية والدينية، ومراكز البحوث والدراسات العالمية، ووسائل الإعلام العالمية والسينما ودور النشر. ولا يغفل لوم العرب الذين تجاهلوا أهمية الصراع الثقافي والتاريخي مع إسرائيل وحصروا الأمر بالصراع السياسي بدايةً، لأنّنا سنجد في الوقت الحالي أنّ كثيرين منهم قد تراجعوا حتّى عن الصراع السياسي ووصلت بهم الحال إلى التطبيع مع العدو، في وقتٍ كان فيه الوصول إلى مرحلة التطبيع بالنسبة إلى الصهاينة أمراً في غاية السهولة بعدما تمكّنوا من الاحتلال الفكري والثقافي والاقتصادي لهذه البلدان عبر التركيز على إعادة صياغة التاريخ بما يخدم مصالحهم ويُمكّن وجودهم، بينما تساهل العرب في مسألة حماية تاريخهم والتمسّك به. وهذا تفسير لاتخاذ بعضهم موقفاً حيادياً من حرب الإبادة الإسرائيلية في غزّة، رغم أنّه لا يختلف عاقلان إنسانياً وأخلاقياً على بديهية استنكار جرائم الاحتلال التي بلغت ذروة الإجرام بعد انطلاق عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023.

ورغم كلّ هذه الوحشية، ستجد متعاطفين مع الاحتلال لسبب بسيط أنّ الحقيقة عندهم مشوّهة، والتّاريخ عندهم مُزيّف، وهذا ما نبّه إليه عدوان في كتابه «تهويد المعرفة» عندما أشار إلى أشكال الاحتلال الإسرائيلي المدروس والمتنوّع، مُنبّهاً إلى أنّ الصراع مع العدو الإسرائيلي ليس صراعاً سياسياً وعسكرياً فقط، بل هو صراعٌ تاريخيٌّ وثقافيٌّ لتكوين عقل هذا العالم: «نحن لم نخسر الأرض والوطن والبيوت والمزارع فقط، بل خسرنا التاريخ ومنابع المعرفة أيضاً. وهذا يكشف عن الاتّساع الحقيقي لميدان الصراع. إنّ الصراع قائم (وفي غيابنا في كثير من الأحيان) في العالم كلّه، في الجامعات والدراسات والتعليم والموسوعات وتكوين عقل هذا العالم. وليس في فلسطين وجوارها والمخيمات فقط. ومثل هذا الاكتشاف يجب أن يدفعنا إلى التعويض عن غيابنا عن ميادين كثيرة في هذه المعركة المصيرية».

ممدوح عدوان الذي تشكّل إبداعه من هزائم الأمة وخيباتها، لا يختلف كمسرحيّ وشاعر عنه كمفكّر وباحث، فمشروعه الإبداعي متكامل، وجاء ليخدم قضايا الإنسان العربي، وليقف إلى جانبه وسط ما يُعانيه من ظلم واضطهادٍ وقمع واستبدادٍ وسلطاتٍ احتلال مُتعاقبة، فكان مسرحه قريناً للحياة اليومية ومرآةً تعكس همومها السياسية والاجتماعية، مُلتزماً فيه بقضية العرب الجوهرية، فجاءت مسرحيته الشهيرة «لو كنت فلسطينياً»، لتقول إنّ الفلسطينيين هم أصحاب الأرض، مهما هُجّروا وقُتلوا وارتُكبت بهم أقبح المجازر. وبمجرد قراءتك المسرحية، سيراودك إحساس بأنّ عدوان قد كتبها متأثراً بأحداث غزة الدموية الراهنة، وما عليك سوى قراءة الصفحة الأولى للمسرحية، لتتوالى في مخيلتك صورُ أشلاءٍ مُعبَّأةٍ لعائلات فلسطينية بأكملها جرّاء القصف الإسرائيلي العشوائي على المجمّعات السكنية في غزة بعد عملية «طوفان الأقصى»، وصورُ نزوح أهالٍ من الشمال إلى الجنوب، وصورُ أشخاص يصرخون على مسمع العالم العاجز عن التدخل لإنهاء هذه الإبادة الجماعية التي شهدوا فيها وعلى مرأى أعينهم كيف قُتلَ أهلهم وذووهم وأبناؤهم بدمٍ باردٍ... كلّ هذه المشاهد الواقعية صوّرها عدوان في الصفحة الأولى من مسرحيته التي اختار أن يبدأها بمجموعة ممثلين يقفون على المسرح وينشدون:

«لو كنتَ فلسطينياً ماذا تفعل؟
لو عشت السنوات شريداً
لو بين الأهل تحوّلت خليعاً وطريداً
لو باعوك وأهدوك
لو طردوك وأفنوك
لم يُسمح لكَ أن تسأل
لو كنت في كلّ صباح
لا تعرف مَن مِنْ أهلك يُقتل!
لو جاء إليك المطرُ قنابل
لو مُزّق أطفالُكَ أشلاء
لا تعرف هل من أهلك هذا القاتل،
أم من جيش الأعداء!
لو منعوك من الآه على قتلاك
لو صودرت الدمعة في عينيك
وقالوا: كُن عاقل
لو جرّوك لتقبيل يدّ القاتل
لو قطعوا حبل الذاكرة مع الماضي،
ماذا تفعل؟
لو منعوا عنك حياتك في الحاضر،
ماذا تفعل؟
لو سدّوا في وجهك أبواب المستقبل،
لم يُسمح لك أن تسأل
لم يبقَ أمامك إلّا أن تتحمل أو تتعقل
أو في صدرك ينفجر المرجل
لو كنت فلسطينياً..
ماذا تفعل؟»

> يريدون محو تاريخ المنطقة عبر قتل الكبار، ومستقبلها عبر قتل الأطفال، ورسم خارطتهم العنصرية

* المصادر: «حيونة الإنسان»، و«تهويد المعرفة»، و«ممدوح عدوان – الأعمال الشعرية»، و«ممدوح عدوان – الأعمال المسرحية الكاملة»

طوفان الأقصى

سرديات المكان الفلسطيني

تراجيديا معاصرة تفرم اللحم والروح فينا

اختزل الشاعر الراحل محمود درويش الصورة بقوله: «وصف حالتنا يضيف إلى الميثولوجيا أكثر مما يقتبس منها». في جغرافيات مستقرة، لن نقع على كلمات من نوع: تهجير، وتطهير، ومنفى، ولجوء، ونزوح، وتدمير، وشتات، وإبادة، وإبعاد، وطرد، ومخيّم، ووجدار فصل عنصري، وأسلاك شائكة، وحواجز، لكن فلسطين وحدها ستعيش هذه المفردات جميعاً، تحت وطأة احتلال جهنميّ لا يشبه سواه في التاريخ المعاصر

عن موقع «المتحف الفلسطيني الرقمي»

خليل صويلح

«ليس للفلسطيني إلا الريح والمنافي»! كان هذا ما عملت إسرائيل بدأب على تحقيقه طوال تاريخها الملطخ بالعار، كبند أول في اقتلاع السكّان الأصليين، كما لو أنهم هنود حُمر. وكان علينا أن نؤرّخ للمكان الفلسطيني بعدد المذابح التي ارتكبتها إسرائيل في مسعى من سلطة المحتل لتعميم سردية توراتية للنكبة الفلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى أسطورة «أرض الميعاد»، والعبث في المعجم باستبدال كلمة «مستعمرة» بكلمة «مستوطنة». في جغرافيات مستقرّة، لن نقع على كلمات من نوع: تهجير، وتطهير، ومنفى، ولجوء، ونزوح، وتدمير، وشتات، وإبادة، وإبعاد، وطرد، ومخيم، وجدار فصل عنصري، وأسلاك شائكة، وحواجز، لكن فلسطين وحدها ستعيش هذه المفردات جميعاً، تحت وطأة احتلال جهنميّ لا يشبه سواه في التاريخ المعاصر. في هذا السياق، نبّه محمود شقير (القدس- عمّان- براغ- القدس) إلى غياب السرد الفلسطيني المتعلّق بالقرية كمكان، معلّلاً ذلك بقوله «إن محو مئات القرى الفلسطينية، ألغى النص المواكب لها، فنحن لا نستطيع الكتابة عن قرية لم تعد موجودة في الواقع»، لكنه في المقابل سيستعيد تاريخ مدينة القدس والقرى المحيطة بها في معظم أعماله الروائية والقصصية. في روايته «فرس العائلة»، يوثّق تاريخ العشائر البدوية الفلسطينية مطلع القرن المنصرم وما تلاه، وكيفية استقرارها في تخوم المدينة، فتتشابك المرويات باطّراد، نظراً إلى الانتقال من المكان القصي المفتوح على الخلاء إلى المكان الضيّق، بالتوازي مع التحوّلات السياسية التي طرأت على البلاد. إذ ينشأ جيل جديد على مقاومة الانتداب البريطاني، ومشاريع الوكالة اليهودية، وهجرة اليهود إلى فلسطين، فتحضر أسماء شخصيات وطنية أدت أدواراً مؤثرة في الوعي الفلسطيني. كما أن تفكّك المكان الأول بأساطيره وأضرحته وغزواته وانكساراته، سترمّمه إحداثيات مدينة القدس بشوارعها وأسواقها وأماكنها الدينية، وتعددها الثقافي، وهو ما انعكس على سلوكيات البدو، الذين انخرطوا في مشروع التمدّن، وإن ظلت القيم البدوية حاضرة في وجدانهم الجمعي. نحن إذاً، إزاء مدوّنة ضخمة برواة متعددين، يتداخل في نسيجها الحكي الشفوي مع الوقائع التاريخية، كأن محمود شقير أراد أن يكتب «مئة عام من العزلة» فلسطينية، لكن من موقع مختلف. هكذا تتواتر سرديات المكان في عناوينه الأخرى مثل «القدس وحدها هناك»، و«القدس مدينتي الأولى»، و«تلك الأمكنة» مزاوجاً بين الفقدان والعناق، الغياب والحضور، نظراً إلى إبعاده القسري سنوات طويلة خارج البلاد، ستكون مبتدأها وخاتمتها القدسُ، فهو يختزل هذا التشظي المكاني بقوله «أبواب القدس تظلّ مشرّعة في الليل، لأنّ الغزاة أصبحوا في الداخل»، مؤكداً أن لا فرق بين غزة، ورام الله، والقدس، ما دام جحيم الاحتلال هو نفسه في كل الأمكنة: «كأنّ شواهد القبور تحكي كل شيء عن وطني. شاهدت كل القرى والمدن، بيسان، يافا، الناصرة، غزة، القدس»، و«تريد صباحاً هادئاً خالياً من الطائرات التي تزرع الموت والدمار، خالياً من الجنود، ومن المستوطنين والمستوطنات، تتحلى في فضائه حرية بكر لا تعرف الانكسار. قلنا قولنا هذا ونمنا على أمل، واستيقظنا على أمال». من جهته، عالج إدوارد سعيد (القدس- القاهرة- بيروت- نيويورك) مفهوم المنفى باعتباره شبكة فكرية ولغوية معقّدة، وحالة ناتئة في معنى الإلغاء والنبذ، والإقامة والعبور، والاغتراب والقسوة، وتالياً لن يكون مكاناً «لرثاء النفس والانطواء على الذات»، في حال خلق المنفيُّ لنفسه «فضاءات من الرؤية المتوازنة للذات والآخر وللمنفى والوطن»، من دون أن نتجاهل فكرة جوهرية هي «أنّ المنفى يبقى محنة وخسارة فادحة لا تعوّضها لذائذ البيئة الجديدة وبدائلها». في «تأمّلات حول المنفى»، يفكك المفكّر الفلسطيني جغرافية الارتحال وكيفية نشوء «هوية مضطربة / قلقة»، ذلك أنّ «المنفى هوّة قسرية لا يمكن تجسيرها بين الكائن البشري وموطنه الأصلي، وبين النفس ووطنها الحقيقي، ولا يمكن التغلّب على الحزن الناجم عن هذا الانقطاع. وأيا كانت إنجازات المنفيّ، فإنها خاضعة على الدوام لإحساس الفقد».

وعليه، ستتجاذب المنفيَّ «تيّارات عديدة من دون أن ينتمي لأيّ منها»، لكنه «سيعوّض «المكان الخطأ» بمكان متخيّل، وهو ما انجزه في سيرته الذاتية «خارج المكان»، محوّلاً نوستالجيا المكان وقلق الهوية إلى سردية فاتنة في مراجعة الذات وألم المنفى «الأرض كلها فُندق، وبيتي القدس عام 1947، وعندما عاد إليها في أوائل التسعينيات، سعى إلى

> عالج إدوارد سعيد مفهوم المنفى باعتباره شبكة فكرية ولغوية معقّدة، وحالة ناتئة في معنى الإلغاء والنبذ، والإقامة والعبور، والاغتراب والقسوة

زيارة منزل عائلته، ولكنّه لم يتمكن من تحقيق هذه الأمنية المؤجّلة، إذ احتل ساكنون جدد المنزل، و«تذرّعوا بأسباب عاطفية كابحة جداً ومبهمة جداً لعرقلة دخولي إليه مرة ثانية، بل لمنعي عملياً من الدخول، ولو من أجل إلقاء نظرة خاطفة». فاكتفى بتأمّل المنزل من وراء السور الخارجي لا أكثر. يقول ساخطاً «يبدو وكأننا أيتام، كأنه ليس لدينا أصول، ولا حكاية، ولا سلالة كشعب». بهذا المعنى، فإنّ صاحب «تمثلات المثقف» يعوّل على تأصيل المكان من داخله بوصفه حكاية حقيقية ينبغي أن تُروى على الملأ بلسان الضحية لدحض سرديات الآخر المزوّرة. سؤال الضحية ستطرحه سوزان أبو الهوى (القدس- مخيّم جنين- الكويت- بنسلفانيا) بالبناء على نصوص أقدم في تظهير المأساة الفلسطينية عبر أجيال متعاقبة، ففي روايتها «بينما ينام العالم»، تستحضر ما سبق أن رواه غسان كنفاني في روايته «عائد إلى حيفا»، عن طفل فلسطيني عثرت عليه أسرة يهودية في منزل استولت عليه عام 1948، وتولّت تربيته، لكن النسخة الجديدة من الحكاية تقوّض الأصل بأن يستولي جندي إسرائيلي بالقوة على طفل من حضن أمه ويهديه إلى زوجته العاقر، ثم يتشظّى النص إلى خرائط متعددة في تفسير مفردات مثل النكبة، والنكسة، والشتات، والمخيّم، والكوفية، عن طريق مزج الوثيقة الشخصية للكاتبة، وهي هنا تلتقي مع إدوارد سعيد في أنها تكتب بالإنكليزية، وتحاور الآخر بشجاعة، كما في كتابها «صباحات جنين». إذ تقول: «الحقيقة التي لا مناص منها أنّ الشعب الفلسطيني دفع ثمن الهولوكوست». وتضيف: «منحتني القطائع التي رأيتها الرغبة الشديدة في البوح، وكان صمود سكان مخيم جنين وشجاعتهم وإنسانيتهم مصدر إلهامي». وتضيف: «سعيت دوماً كي أجد المكان الذي أنتمي إليه. وحين بلغت السادسة عشرة، أدركت أنني تنقلت وقتها بين 11 مكاناً، موزعاً على أربع دول مختلفة... كان اسمي «البنة الريح» تحوّل إلى نبوءة تحقّق ذاتها». في الرواية، يقول الجدّ متحسّراً وهو يتأمل أشجار الزيتون التي تقع وراء خط الهدنة: «اللعنة.. هؤلاء لا يعرفون شيئاً عن الزيتون. إنهم غرباء، ولا يربطهم بالأرض شيء. لو كان عندهم انتماء للأرض، لأجبرتهم الأرض أن يحبوا الزيتون». ستغلق صاحبة «الأزرق بين السماء والماء» قوس المأساة الفلسطينية بعبارة حاسمة: «انظر في صمت إلى الدليل الذي صار الإسرائيليون يعرفونه، وهو أن تاريخهم مصنوع من عظام الفلسطينيين وتراثهم. لم يعرف الأوروبيون الذين جاؤوا لا الحمّص ولا الفلافل، لكنهم قالوا في ما بعد إنها من المطبخ اليهودي الغريق».

على المقلب الآخر، سنقع على سرد هجين للمكان يحمل تواقيع كتّاب عادوا إلى فلسطين بعد هجرة قسرية، في زيارة أو إقامة، أو عبور خاطف.

هكذا وجد مريد البرغوثي (رام الله- القاهرة- عمّان) في السرد ملاذاً متأخراً لكتابة سيرته، وإذا بكتابه «رأيت رام الله» يضعه في مقام آخر، فقد ذهب إلى مسقط رأسه شاعراً وعاد روائياً. في هذا الكتاب السيروي، أعاد كتابة الأرض الأولى، من دون أن يتخلّى عن نبرته الشعرية، وإن بجرعات مضبوطة. كتاب يعيد ما هو غائب طوال ثلاثين عاماً من المنفى إلى صاحبه بمرايا مختلفة، وإن بزيارة موقتة، زيارة الغريب لا العائد، أو كما يقول: «يصاب المرء بالغربة كما يصاب بالربو. ولا علاج للاثنين». والشاعر أسوأ حالاً». سيستعيد أولاً، جسر نهر الأردن الذي عبره نحو البلاد في صورتين: الأولى حين اجتازه للدراسة، ولم يتمكّن من العودة، بعد هزيمة حزيران 1967 وإحتلال الضفة الغربية، والثانية باتجاه الداخل. اختبار قاس لمعنى اللجوء والاقتلاع والمنفى وفكاهة العودة الموقتة أو كما يقول إدوارد سعيد: «إن التميّز الأساسي لكتاب «رأيت رام الله» هو في كونه سجلاً للخسارة في ذروة العودة ولمّ الشمل. سيحضر المنفى لا العودة». هوية سردية عن أوجاع الفلسطيني المنفيّ عن أرضه، ذلك الذي «لا يقيم في الأماكن وإنما يقيم في الأوقات». بالنسبة إلى شخص مثل مريد البرغوثي، سكن 45 عاماً، وتنقّل بين ثلاث قارات، ماذا تعني له العودة، وهو يرى جندي الاحتلال، بعد كل هذا الترحال القسري؟ يجيب: «هذا الجندي ذو القبعة ليس غامضاً على الإطلاق. بندقيته هي تاريخه الشخصي. هي تاريخ غربتي. بندقيته هي التي أخذت منّا أرض القصيدة، وتركت لنا قصيدة الأرض. في قبضته تراب. وفي قبضتنا سراب». العودة إلى رام الله إذاً، هي تأكيد عملي لسجلّ المفقودين: غسان كنفاني، وناجي العلي، وأسماء من العائلة، لكنه لن يجد المذاق الأصلي لتلك الأيام، وتالياً فإن هذا الكتاب ليس عن الحنين كما يتهيأ لبعضهم: «الحنين يتضمن مشاعر كسولة رخوة لا تحثّ على عمل شيء لمواجهة الخسران. إنه جزء من الركون للهزيمة والتحسّر على المفقود (مكاناً) والمنقضي (زماناً)، أنا لا أستسيغ رخاوة كهذه» يقول. ستجذبه لعبة السرد مرّة أخرى في «ولدتُ هناك، وُلدتُ هنا» (2009)، في رحلة عائلية بصحبة رفيقة عمره الراحلة رضوى عاشور وابنه تميم، بقصد تثبيت هوية الابن كفلسطيني، كما سيكتشف من كثب حجم الدمار العمراني والنفسي الذي خلّفه الاحتلال في حياة الفلسطينيين، معوّلاً على قوة الإرادة، والمراوغة في صناعة فن العيش والغضب لا الاستسلام، حتى إنه يلجأ إلى سيارة إسعاف للعبور من حاجز إلى آخر. يقول باسى وهو يرى نفسه موزّعاً بين هنا وهناك: «الغربة كالموت، المرءُ يشعرُ أنّ الموتَ هو الشيء الذي يحدث للآخرين. منذ ذلك الصيف أصبحتُ ذلك الغريب الذي كنتُ أظنّه دائماً سواي».

وتالياً فإن هذا الكتاب ليس عن الحنين كما يتهيأ لبعضهم: «الحنين يتضمن مشاعر كسولة رخوة لا تحثّ على عمل شيء لمواجهة الخسران. إنه جزء من الركون للهزيمة والتحسّر على المفقود (مكاناً) والمنقضي (زماناً)، أنا لا أستسيغ رخاوة كهذه» يقول. ستجذبه لعبة السرد مرّة أخرى في «ولدتُ هناك، وُلدتُ هنا» (2009)، في رحلة عائلية بصحبة رفيقة عمره الراحلة رضوى عاشور وابنه تميم، بقصد تثبيت هوية الابن كفلسطيني، كما سيكتشف من كثب حجم الدمار العمراني والنفسي الذي خلّفه الاحتلال في حياة الفلسطينيين، معوّلاً على قوة الإرادة، والمراوغة في صناعة فن العيش والغضب لا الاستسلام، حتى إنه يلجأ إلى سيارة إسعاف للعبور من حاجز إلى آخر. يقول باسى وهو يرى نفسه موزّعاً بين هنا وهناك: «الغربة كالموت، المرءُ يشعرُ أنّ الموتَ هو الشيء الذي يحدث للآخرين. منذ ذلك الصيف أصبحتُ ذلك الغريب الذي كنتُ أظنّه دائماً سواي».

> «الحقيقة التي لا مناص منها أنّ الشعب الفلسطيني دفع ثمن الهولوكوست» (سوزان أبو الهوى)

بيروت- طرابلس الغرب- دمشق- عمّان)، فيحيلنا إلى عذابات العيش في مخيّم، فهو نشأ يتيماً في «مخيّم الجلزون» شمال رام الله، وكان على والدته «حمدة الببك» أن تعتني به وتواجه مصاعب العيش وحيدة، إذ تمكّنت من تحويل الخيمة إلى غرفة من الصفيح، ثم «أضافت قبل تهجيرها الثاني سقفاً من الإسمنت وباباً وحوشاً ضيقاً، لقد استغرقها الأمر طويلاً، وعندما أغلقت الباب خلفها للمرة الأولى اكتشفت أنها تأخرت كثيراً، فجأة انتبهت للعتمة، وتحت ضوء شحيح تحسّست التجاعيد تحت عينيها ورأت يدين مشققتين». في هذا المناخ، لجأ الفتى لكتابة الشعر كملاذ من البؤس، وسوف يستعيد تلك المناخات الكابوسية في «كتاب الابن: سيرة الطرد والمكان»، ويروي رحلة عودته المتأخرة إلى المخيّم بعد ترحال بين الأمّ، ولكنه وهو يخطو عتبة البيت سيفاجأ بوجود عائلة بائسة استولت على البيت بغياب أصحابه «هزمتني تلك الكومة تماماً، توقفت بعد العتبة بخطوتين، ولم أتقدم إلى أبعد مما وصلت، كانت غرفة أمي خلفهم، وكانوا يتجمعون أمامها مثل متراس لا يمكن اختراقه، لقد غيّروا لون الباب، وأضافوا غرفة على سطحها وما يشبه دورة مياه في نهاية الحوش، قلت للرجل وأنا أحاول أن أبتسم لأبدّد قلقه: فقط جئت للزيارة.

بينما كانت المرأة تواصل اعتذاراً مشوّشاً وعنيداً

- كان مهجوراً، ولم نكن نظنّ أنكم ستعودون... ليس لدينا مكان نذهب إليه...

قاطعتُها، وأنا أفكر بأمي «حمدة الببك» وقبرها الفقير على تلك التلة في «الرصيفة»:

معك حق، نحن لم نعد.

كان المنفى يواصل طحن أرواحنا جميعاً، العائلة وأنا وشقاء «حمدة الببك» الطويل». وتتخذ رحلة يحيى يخلف (سمخ- عمّان- دمشق- رام الله) مسلكاً آخر في تشريح «النسيج المسمّى وطناً» نظراً إلى التناقضات التي خلخلت معنى الإقامة، ففي روايته «نهر يستحمّ ببحيرة»، لم يجد المنفيّ العائد إلى غزة اسم بلدته «سمخ»، إنما «تسيمخ»، كما سيتعرّف إلى نموذج فلسطيني جديد هو «المتأمرك». ولكنه سيأنس إلى البحر من دون تماسيحه «إنه بحر غزة المتوسط الحنون الذي لم يستطع أحد أن يبعده عن مكانه، وعلى الرغم من سبعة وعشرين عاماً لم يستطيعوا أن يأخذوا معهم البحر. سحبوا معداتهم ودباباتهم وأسلحتهم الثقيلة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يسحبوا معهم البحر». ويحذّر أخيراً من انفجار مقبل: «القنبلة موجودة داخل صدري... في أعماقي... حذار من الاقتراب فقد تنفجر بين لحظة وأخرى».

سيعود أحمد دحبور (حيفا- مخيّم حمص للاجئين- بيروت- تونس- غزة- رام الله) إلى المكان الأول بتصريح يتيح له أن يزور بيته في حيفا. كان البيت أطلالاً، لكن أشجار الكينا ما زالت على حالها «حين وصلت إلى الجزء المتاح من الوطن، أقصد الضفة وقطاع غزة، اكتشفت أنّ أهلنا يستطيعون اجتراح المعجزات والتمكّن من رؤية بعض وطنهم ولو بصعوبة»، سيصف المخيّم الذي نشأ فيه بأنه «يشكّل مجسّماً مصغّراً لفلسطين»، في إشارة إلى اشتباك أمكنة النزوح واللهجات والأعراف في جغرافية واحدة، قبل أن تتمزّق الخريطة إلى كانتونات منفصلة تحيط بها مستعمرات إسرائيلية من كل الجهات. «البيت هو ركننا في العالم وفردوسنا الدنيوي» وفقاً لما يقوله غاستون باشلار، لكن ما اكتشفه العائدون إلى الوطن المحتل أنّ «الطريق إلى البيت أجمل من البيت» وفقاً لما قاله محمود درويش إثر عودته إلى رام الله، فالحلم أقوى بمراحل مما تراه العين، وبهذا المعنى، كما يوضّح حسن خضر «يمكن القول إن في الطريق إلى البيت بيوت، فالوصول إلى البيت يعني النفي من بيت سبقه، لذلك يصبح آخر البيوت ما لا يمكن الوصول إليه، وينفرد الطريق بجماليات يستمدها من استمرارية تستعصي على الانكسار، لا من نهاية محتملة. وهذه لعنة المنفى ونعمته الفائقة. وبهذا المعنى، أيضاً، تكتسب عبارة محمود درويش دلالة كونية، تتجاوز خصوصية المنفى في سياقه الفلسطيني: «لستُ من هنا ولا من هناك. يصعب على بني البشر، بالتأكيد، ألا يكونوا من هنا أو من هناك».

في وصف أحوال المكان، يختزل محمود درويش الصورة بقوله: «وصف حالتنا يضيف إلى الميثولوجيا أكثر مما يقتبس منها، لذلك أرى أنّ قصص السبي والتيه والخروج، مجرد حكايات مؤلمة من الماضي، إذا ما قورنت مع التراجيديا الفلسطينية المعاصرة التي تفرم اللحم والروح فينا».

طوفان الأقصى

القتلة الطيّبون

عبد الرحيم الشيخ *

هاني زغرب ــ «في حالة انتظار 10» (زفت ومواد مختلفة على كانفاس ـ 120 × 100 سنتم ــ 2008)

1

لا أحسنُ الرسمَ،
لكنَّني، في غياب الوجوهِ، أُجيد التخيُّلَ،
أحدِّث نفسي، ثم أسألُ:
- أيُّ عينيكَ أغلقتَ حين صوَّبت على حماة قلعتنا؟
«كانت اليسرىْ».
-وبأي شاهد اتَّرستْ؟
«بالصخور. لم يكن شواهد قرب المقامِ. قبورِ أطفالٍ، وحسبْ».
- والسبابةُ، هل ارتَخت، عن الزنادِ، يا فتى؟
«ربما، حين باغتتني طلقة العراقيّ».
- وهل تذكَّرتَ، أهلكَ، يا وحيدُ، لتنجو مثلهما؟
«كلا. لم يكن لدي متَّسعٌ من الوقتِ... متُّ».
-لكنَّني أزورك الآنَ، صدفةً، بعد ثلاثةٍ وسبعين عاماً،
وأربعة أشهرٍ، وستة وعشرين يوماً،
ولديَّ متَّسع من الوقتِ،
هل من خاتمةْ؟
«لا شيء أجمل، في القنصِ،
من نشوة الفرق بين سرعة الضوء، وسرعة الصوتْ:
رصاصةٌ لك، أخرى عليكْ».

2

الحاكمُ العسكريُّ،
للمدينة التي لم تكن في العراقِ، كان عراقياً.
وأمُّه، التي قالت لأحفادها: «العربيُّ قتلَ الأفعى»،
كانت عربيةً. والعربيُّ، الذي بنى الجدار لئلا يسقط التلاميذ اليهود في الرَّدم،
كان فلسطينياً. والفلسطينيُّ الذي جاءَ، قبل أربعين عاماً، من الشرقِ، حاملاً بندقيّتَهُ،
ورسائل الخيبة من وراء الحدودِ،
كانت خيط الحكايةِ. والحكايةُ التي وقعت في أوائل نيسانَ،
في القلعة الصليبية التي على التلِّ، لم تكن كذبةً، بل معركةْ. والمعركةُ التي أوجزَتْها
عبارة العدوِّ: «الطيرُ وقع في القفص»،
على ذمَّة المؤرِّخ،
لم تعد وثيقةً في دفتر الحربِ،
بل صارت قصيدةْ.

3

أنا قاطع يديْ،
ورافع يد الربِّ عن مَنْحَرِ الكبشِ،
ومُطْلِق يد ابنتيْ، قبل ذبحها، في الجبالِ،
لتعرف أنَّها امرأة أو تكادْ. لم تكن أمُّها من موفيات النُّذور،
وأمِّيْ، التي عيَّروني بها، لم تكن من تُقاة المعابدِ، ولا أبي كان من سادة القومِ،
لكنَّني صرتُ قاضياً... جئتُ بالضَّربة القاضيةْ. قبل أن مَنَّ ربُّ الجنود عليَّ بالنصرِ،
لم أكن أعلمُ أنَّ كل هذي الدماء تلزَمُني كي أحسم المعركةْ.
والآن حان وقت الوداعِ، وحَمْحَمَ الموتُ، وسنوات حُكميَ
لم تَكْفِني كي أجوب الجهات، وذراعيَ التي قطَّعتْ مَنْ أُحِبُّ بالسيفِ،
تسَّاقطُ الآن منيَ، كي تَزْرَعَ الأرضَ، بالمعجزاتْ.

4

الأحمقُ،
الذي لم يكن سامريّاً،
كان سيء الذَّوق في اختيار الهدايا.
لم تكن بندقيّتَهُ، التي لن تستخدمها كتائب الموت في المجزرةِ،
لعبةً للتلهِّي في يد الصبيِّ، ولا قرن كبش، يعلن العيد بعد دحر الغريبْ.
والخالة الفاجرةُ، التي كانت تُعِدُّ شرائح التفاحِ بالعسلِ، وخبزاً يُلقونَهُ في الماءِ،
عصراً، كي تجفَّ الخطايا، لم تكن تعلم أن أختها قضت في حادث السير انتحاراً.
والجنرال البدينُ، الذي قدَّم استقالتَهُ مُكرَهاً، لم يكن يعرفُ أنه ما كان يحلمُ:
«كان ملاكُ الربِّ، والحياد شيمته وانتظار الفداءِ، قابضاً على البندقيةِ، من كعبِها، وعلى زنادها، إصبعُ الطفلِ،
عريسِ الأضاحيْ. وعينُهُ على الفوَّهةْ»

5

«في الصَّيفِ،
قبل عام من الآنَ، عند بدء المدارسِ،
كان الفتى يعبِّئ القوارير بالماءِ، كي يبنيَ البيتَ...
وحين صادَفَ العربيَّ، الذي أرهق الحمار الجريح بأحمال من العنب والرُّمان والتِّينِ،
لم يُطلِ في المساومةِ، ولم تكن اللغة مشكلةً... اشتراهُ وأحمالَهُ، وطَبَّبَهُ،
ثمَّ وزَّع الفاكهةَ على صَحْبِهِ من الجُند الذين يحرسون البلادَ،
من حنين أصحابها والضَّجرْ. كان مختلفاً عن الصِّبْيةِ الكُثرِ،
الذينَ يقرأون الكتابَ، ويحفظون أسفارَهُ عن ظهر قلبٍ،
ولا يفهمونَها. لكنَّه اليومَ، وقد حانَ وقت الرُّقاد الأخيرِ،
والأهلُ يُنيمونَ المرايا بشالات الصَّلاةِ، قد صارَ ذكرى».
... يقول المعلِّم في إذاعة العدوْ.

* القدس، فلسطين المحتلة

Samedi 18 Novembre 2023 no88
السبت 18 تشرين الثاني 2023 العدد 88

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

مدرسة الحياة

ليتني معكم

الى زملائي في مستشفيات غزة
أتابع اخباركم في مستشفى الشفاء وفي سائر مستشفيات غزة المحاصرة لحظة بلحظة، ولا اجد الكلمات المناسبة لأتوجه اليكم. ليتني معكم والى جانبكم. ليتني لم ابلغ سن التقاعد ولا أعاني من ضعف في النظر. ليتني ما زلت قادرة على العمل، لكنت انتقلت فوراً الى غرف العناية في الشفاء او القدس، او أي مستشفى في غزة، لأساهم في علاج الأطفال والعناية بالخدّج. ليتني معكم لأساند جهودكم الجبارة وأخفف من آلامكم. ليتني معكم في سعيكم الدائم للحفاظ على الحياة ولتخفيف الوجع ولطمأنة الأمهات ومواساة الثكالى.
في العام 1978، انتقلت من مستشفى الناصرة في بئر حسن الى مستشفى غزة في صبرا حيث توليت قسم الأطفال الرضّع والخدّج حتى وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982. أمس، عندما شاهدت عبر التلفزيون الجنود الإسرائيليين في باحة مستشفى الشفاء، خفت على الأطفال والجرحى والأطباء والممرضين فيها. تذكرت صبرا وشاتيلا. كيف يمكن ان يعيد التاريخ نفسه؟ كيف يمكن ان يتحمّل الناس ظلماً مضاعفاً بعد كل ما مرّ عليهم من ويلات؟
أمسح الدمع لأصغي الى الزميل الدكتور غسان أبو ستة الصامد في المستشفى والمثابر لإنقاذ الجرحى والمتألمين. لا كهرباء ولا ماء ولا دواء، والقصف لا يتوقف على المستشفيات والاسعافات والطواقم الطبية.
ليتني كنت معكم لأضم كلّ أطفال غزة لحمايتهم من الحرب والنار والخراب.
ليتني في غزّة ... وغزة لم تعد مكاناً أو بلداً. غزة معيار الإنسانية والحق.

الدكتورة فالي غروته مرهج
المديرة السابقة لقسم الأطفال والخدّج في مستشفى غزة – بيروت

(أ ف ب)

أونلاين

غداً انتخابات نقابة المحامين في بيروت

محامي الشمال: الأمان الصحّي أولا

فلسطين

تُصعّد آلة الإبادة الإسرائيلية في استهداف الأماكن التي يفترض أن تكون آمنة في غزة، ومنها المدارس المظلّلة ميانيها بمعظمها بعلم الـ«أونروا»، والتي لجأت إليها آلاف العائلات طلباً للحماية، هرباً من المجازر المتنقّلة، لتجدها كغيرها، هدفاً من أهداف العدو الإجرامية

مدارس غزة هدفٌ آخر في مرمى الإبادة الإسرائيلية

قتل الأطفال تحت راية الأمم المتحدة

سوزان هاشم

لا مكان آمناً في غزة، و«علم الأمم المتحدة لم يعد كافياً لحماية الفلسطينيين»، كما أعلن مدير وكالة الأونروا في قطاع غزة، مؤكداً ليس فقط عجز الوكالة عن القيام بدورها ومهامها بحماية النازحين الموجودين في مراكز وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى («أونروا»)، بل أيضاً تنصّل الوكالة من القيام بمهامها وواجباتها وأهدافها الأساسية التي أنشئت من أجلها. وأتى هذا التصريح بُعيد مجزرة جديدة تعرضت لها مدرسة جباليا في غزة، من ضمن سلسلة مجازر تتعرض لها المدارس ومراكز الإيواء المعدّة لاستقبال النازحين في غزة. ومنذ بداية العدوان لجأ نحو 700 ألف نازح إلى 92 مدرسة من بينها 83 تابعة لـ«أونروا». وتعرضت قرابة 20 مدرسة تحتضن نازحين لاستهدافات مباشرة، عدا عن تلك التي تصيب محيط المدارس بشكل دائم.

ويمكن رصد المجازر التي استهدفت المدارس منذ بداية العدوان لغاية 14 من الشهر الجاري كالآتي:

في 8 نوفمبر استُهدفت مدرسة تابعة لـ«أونروا» في خان يونس (قرب مفترق أنصار) تضم عدداً كبيراً من النازحين، أصيب العشرات منهم.

بين 3 و4 نوفمبر، أي خلال 24 ساعة فقط، صبّت طائرات الاحتلال حممها على خمس مدارس مرتكبة العديد من المجازر، أبرزها في مدرسة الفاخورة في جباليا («أونروا») كانت تؤوي آلاف النازحين، ما أدى إلى استشهاد عشرات الفلسطينيين وجرح آخرين. وتعرضت مدرسة أسامة بن زيد في الصفطاوي، أيضاً، لقصف مباشر أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن 50 وإصابة العشرات. وارتقى 20 شهيداً وأصيب العشرات في قصف مدفعي استهدف مدرسة في شمال غزة. وفي مدرستين في مخيمي جباليا والشاطئ، استُشهد 23 نازحاً. وفي 2 نوفمبر قصف العدو الإسرائيلي مدرسة أبو حسين («أونروا») في مخيم جباليا، ما أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن 20 وعشرات الجرحى، كما قُصفت مدرسة أبو عاصي بالقذائف الفوسفورية المحرم استخدامها في الأماكن المأهولة، ما أدى إلى استشهاد 5 نازحين على الأقل. كما استهدفت مدرستين تحولتا إلى ملاجئ في مخيم البريج للاجئين، ما أسفر عن استشهاد شخصين على الأقل، وعشرات الجرحى. وفي 8 نوفمبر استهدفت مدرسة تابعة لـ«أونروا» وسط مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد العشرات. وفي العاشر من هذا الشهر ونتيجة للقصف الإسرائيلي المباشر لمدرسة البراق، انثُكل 50 شهيداً على الأقل.

وجنّبت العناية الإلهية الآف النازحين في مدرسة تؤويهم شمال قطاع غزة من مجزرة كبيرة، عندما استهدفت صواريخ الطائرات المعادية ساحة المدرسة على نحو مباشر، ما أحدث حفرة عميقة جداً، وكان النازحون حينها في أسرّتهم ما حال دون حدوث الكارثة.

هكذا يبدو بما لا يقبل الشك، القصد العمدي لارتكاب إسرائيل جرائم الإبادة باستهدافها الأمكنة التي تضم أكبر عدد من الفلسطينيين، وهم بطبيعة الحال مدنيون عزّل، غير آبه بما تتمتّع به هذه الأمكنة من حماية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

يوميات نازح في مدرسة

في ظل الحصار المحكم على قطاع غزة، ومنع وصول المساعدات إلا ما نُدر، تتردى يوماً بعد يوم أوضاع النازحين داخل المدارس، فيما الـ«أونروا» عاجزة عن تقديم الحد الأدنى، لبقاء النازحين على قيد الحياة. وليس خافياً على أحد ما تعانيه غزة من نقص حادّ في المياه والطحين، وانعدام الكهرباء والوقود، مع العلم أن هناك، وفق مصادر الـ«أونروا»، حوالى 700 ألف نازح توزعوا على 92 مدرسة تابعة لها، وأقرّت الوكالة أنها غير قادرة على الوصول إلى 57 مدرسة يقدّر بأنها تؤوي حوالى 160 ألف نازح حتى 12 تشرين أول، بعدما صدرت أوامر بالإخلاء من قبل سلطات الاحتلال، وأنها عاجزة إزاء ذلك عن تقديم المساعدة أو حماية النازحين، وليس لديها معلومات عن احتياجاتهم وظروفهم. وهذا ما يطرح كثيراً من علامات الاستفهام، سيّما أن هذه المهام تأتي في صلب الغاية التي تأسست من أجلها الـ«أونروا». أما بالنسبة إلى تلك الخاضعة لرعاية الوكالة فوضعها لا يبدو مغايراً كثيراً، وتُشير الوكالة في تقريرها إلى خطر تزايد الأزمة الصحية العامة، في ظل بيئة تتسم بالنزوح الجماعي وأكتظاظ الملاجئ، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ويضيف التقرير أن الظروف في الملاجئ غير إنسانية وتشهد مزيداً من التدهور مع مرور الأيام. ويلفت التقرير إلى أن المساحة المتاحة للشخص الواحد مثلاً في مركز تدريب خان يونس التابع لها، أقل من مترين مربعين، ويتشارك 600 شخص على الأقل مرحاضاً واحداً!

فيما تستضيف إحدى المدارس في مخيم المغازي أكثر من 22800 نازح! والوضع ينسحب على باقي المدارس لجهة الاكتظاظ. وهي ليست مصمّمة لاستضافة هذا العدد الهائل من الناس ولا تتوافر فيها مرافق كافية لتوفير ظروف معيشية آمنة وكريمة.

> **تتردى يوماً بعد يوم أوضاع النازحين داخل المدارس، فيما الـ«أونروا» عاجزة عن تقديم الحد الأدنى، لبقاء النازحين على قيد الحياة**

ولعلّ أكثر من يتأثر بهذه الظروف المعيشية القاسية في الملاجئ هم ذوو الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل وكبار السن ومرضى السرطان والأمراض المزمنة الأخرى، كون هذه الملاجئ غير مجهّزة لتقديم الخدمات المتخصّصة التي تحتاجها هذه الفئات الضعيفة.

وإلى ذلك، أبلغت ملاجئ الـ«أونروا» عن آلاف الحالات من التهابات الجهاز التنفسي الحادة والجلدية والإسهال، إضافة إلى حالات جدري الماء. ووفق الكاتبة شهد صافي التي نقلت تجربتها كنازحة في إحدى المدارس، عبر مدوّنة «غزة إبادة جماعية»، تحت عنوان in ghaza To be displaced at UNRWA school «أن تنزح إلى إحدى مدارس الأونروا في غزة»، شارحةً أنه «ليس لديك سرير لتستلقي عليه في الليل، ولا وسائد ولا بطانية. المرتبة الخاصة بك هي أرضية الفصل الدراسي. بطانيتك هي الملابس التي ترتديها. لا شيء يدفئ جسمك عندما يكون الجو بارداً. وسادتك هي حقيبة الطوارئ الصغيرة التي حزمتها قبل أن تهرب من منزلك، وهي محشوّة ببعض الملابس والوثائق المهمة مثل بطاقة الهوية وشهادة الميلاد وجواز السفر (إذا كان لديك واحد فهو ترف للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة)». وتتابع صافي مفصلةً أبرز المعاناة داخل مدارس النزوح: «لا يوجد ماء للشرب أو غسل الملابس أو الاستحمام به. أنت تتبارى للعثور على الماء لعائلتك. قد تتمكن من ملء خزان أو خزّانين من المسجد الأقرب للمدرسة، وفي الحمام هناك مائة شخص آخر ينتظرونك في الخارج لتغادر، ويطرقون الباب ويحثونك على الانتهاء. هناك نقص في الدقيق في غزة، وبالتالي ليس هناك ما يكفي من الخبز. يمكنك شراء الحزمة الواحدة المسموح بها لكل عائلة، حتى لو لم تكن كافية لإعالتهم (وهذا الحديث قبل أن تتوقف معظم المخابز عن العمل)... موظفو الأونروا لديك سرير لتستلقي عليه في الليل، ولا وسائد ولا بطانية. المرتبة الخاصة بك هي أرضية الفصل الدراسي. بطانيتك هي الملابس التي ترتديها. لا شيء يدفئ جسمك عندما يكون الجو بارداً. وسادتك هي حقيبة الطوارئ الصغيرة التي حزمتها قبل أن تهرب من منزلك، وهي محشوّة ببعض الملابس والوثائق المهمة مثل بطاقة الهوية وشهادة الميلاد وجواز السفر (إذا كان لديك واحد فهو ترف للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة)». وتتابع صافي مفصلةً أبرز المعاناة داخل مدارس النزوح: «لا يوجد ماء للشرب أو غسل الملابس أو الاستحمام به. أنت تتبارى للعثور على الماء لعائلتك. قد تتمكن من ملء خزان أو خزّانين من المسجد الأقرب للمدرسة، وفي الحمام هناك مائة شخص آخر ينتظرونك في الخارج لتغادر، ويطرقون الباب ويحثونك على الانتهاء. هناك نقص في الدقيق في غزة، وبالتالي ليس هناك ما يكفي من الخبز. يمكنك شراء الحزمة الواحدة المسموح بها لكل عائلة، حتى لو لم تكن كافية لإعالتهم

العام الدراسي وكل الأعوام الدراسية تحتضر

كان من المفترض أن يكون أكثر من 300 ألف طفل فلسطيني، ملتحقين الآن في صفوفهم المدرسية، وذلك أسوة بغيرهم من أترابهم خارج حدود غزة. إلا أن طائرات العدو نسفت مقاعدهم الدراسية وقضت على أحلامهم، بعد أن استهدفت الكثير منهم في أماكن الإيواء، مجهّزةً على العام الدراسي بأكمله. فوفق المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أنّ الغارات الإسرائيلية ومنذ بدء العدوان الطائرة الشمسية الناجية من طائرات العدو، ما يمكّنه من شحن هاتفه الخلوي. ولعلّ ما تقوله شهد صافي في مدوّنتها، يكاد يختصر حالة القلق التي يعيشها كل فلسطيني حالياً في غزة. فـ«أن تكون نازحاً في إحدى مدارس الأونروا يعني أنك تنظر باستمرار إلى السماء، وتدعو من أجل ألا يتعرض المكان الذي يؤويك للقصف، أنه لن يتمّ ذبحك أنت وعائلتك. هو أن تتخيل والديك وإخوتك باستمرار تحت أنقاض المدرسة، جسدك ممزقاً وأنت غير قادر على مساعدتهم، وروحك قد رحلت».

الفلسطينيين في الخارج لتغادر، ويطرقون الباب ويحثونك على الانتهاء. هناك نقص في الدقيق في غزة، وبالتالي ليس هناك ما يكفي من الخبز. يمكنك شراء الحزمة الواحدة المسموح بها لكل عائلة، حتى لو لم تكن كافية لإعالتهم

(هنّ الويبو)

تحت القوس

حركة «حماس» وشرعية الكفاح المسلّح

باسكال فهد

منذ انطلاق عملية «طوفان الأقصى» التي شنّتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بقيادة حركة «حماس»، رداً على السياسات الإسرائيلية التعسّفية وإجراءات الاحتلال وانتهاكاته لأرض فلسطين ومقدّساتها واعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، يسعى الاحتلال الإسرائيلي مع حلفائه الغربيّين إلى نزع الشرعية عن المقاومة وإضفاء صفة الإرهاب عليها، في محاولة لتبرير ما يرتكبه الإسرائيليون من مجازر في غزة بحق المدنيّين، ولحجب أنظار العالم عن تلك الجرائم وعدُّها مشروعة ومحقّة وسط الإرهاب المزعوم.

فالجلّاد هنا يلعب دور الضحية بأسلوب ماكر خبيث، ويرتكب المحتلّ الغاصب أبشع الجرائم ضدّ الشعب الفلسطيني ويخالف القوانين والأعراف الدولية كلها، فيقتل المدنيّين ويعتقل المئات وينتهك المقدّسات، ويتنصّل من التزاماته الدولية واتفاقيّاته التي أبرمها مع الفلسطينيين، تحت نظر المجتمع الدولي الذي يلجأ إلى شيطنة المقاومة والتشكيك في شرعيّتها انطلاقاً من قواعد القانون الدولي.

ولدحض هذه المزاعم، لا بدّ من التذكير بالمواثيق والقرارات الدولية كلها التي تكفل شرعية المقاومة الفلسطينية وفقاً للقانون الدولي .

نصّ ميثاق الأمم المتحدة على مشروعية حقّ الدفاع عن النفس، كما نصّت المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في 1789/8/26 على أنّ «مقاومة القمع هي حقٌّ أساسي».

كما نصّ القرار الدولي رقم 1514 تاريخ 1960/12/14 والقرار الدولي رقم 2625 تاريخ 1970/10/24 والقرار رقم 2649 الصادر عام 1970، على حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى إدانة الإنكار لحقّ تقرير المصير، وخصوصاً لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين. وقد أكّدت الجمعية العمومية مراراً وتكراراً على شرعية نضال الشعوب بأي وسيلة في متناولها.

وأكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعيّة المقاومة المسلّحة الفلسطينية في قرارها الصادر في تاريخ 1986/12/4، إذ نصّ على شرعية كفاح الشعوب من أجل استقلالها والتحرّر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بالوسائل المتاحة كافّة، بما في ذلك الكفاح المسلّح.

أمّا القرار الأممي 3236 الصادر في تاريخ 1974/11/22، فقد نصّ على أنّ الأمم المتّحدة تعترف بحقّ الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بالوسائل كلّها وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئه، وتناشد الدول والمنظّمات الدولية جميعها أن تمدّ بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق.

وفي السياق نفسه، أكّدت كلٌّ من اتّفاقية لاهاي واتّفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية أسرى الحرب، شرعيّةَ حمل السلاح لمقاومة المحتل. كما أضفت اتفاقية جنيف صفة «أسرى الحرب» على أعضاء حركات المقاومة المنظّمة التي تعمل داخل أرضها أو خارجها، حتى لو كانت هذه الأرض واقعة تحت الاحتلال، وذلك بشروط، أوّلها أن يكون لهم رئيس مسؤول، أن يحملوا السلاح علناً، أن يحملوا علامة مميّزة ظاهرة وأن يلتزموا في نضالهم بقوانين الحرب، وهي كلها شروط تنطبق على المقاومة الفلسطينية.

تركيز وسائل الإعلام على بعض التجاوزات التي حدثت أثناء دخول المقاومة الفلسطينية إلى غلاف غزة للتوصّل إلى عدّها منظّمة إرهابية، لا تستوي مع جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقتل يومياً المدنيّين بالطائرات الحربية والقصف الصاروخي والقنابل الفوسفورية، إضافة إلى قصفه المستشفيات والكنائس والمدارس وسيارات الإسعاف ومراكز تجمّع الصحافيّين.

انطلاقاً ممّا تقدّم، إنّ شرعية المقاومة الفلسطينية ثابتة قانونيّاً، فهي وُجدت لرفع الاحتلال ونصرة الشعب الفلسطيني الذي وجد نفسه وحيداً يتعرّض للظلم أمام مجتمع دوليّ داعم للمحتل على حساب أصحاب الأرض وأمام الموقف الضعيف للسلطة الفلسطينية، لم يبقَ إلّا المقاومة المسلّحة لمناهضة الظلم.

هذه الحقيقة لم يتمكّن الإسرائيلي وحلفاؤه من إخفائها، وساعدت ثورة التكنولوجيا وسرعة الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي في إظهار الصورة الحقيقية وتعريف العالم مجدداً بالقضية الفلسطينية بوصفها آخر قضية كولونيالية في العالم، وبالفلسطينيّين بوصفهم آخر الشعوب التي تقاتل من أجل الحريّة.

(أ ف ب)

أبعد من خرقٍ للقانون الدّولي الإنساني «الاستثناء الإسرائيلي»

سلمان خاطر

لم يبقَ مسؤولٌ غربيّ أو أمميّ، صغيراً أو كبيراً، إلّا وأكّد ضرورة التزام « الأطراف جميعها» القانون الدولي الإنساني في سياق حرب «إسرائيل» على غزة وأهلها. و«تجرّأ» بعضهم وطلب ذلك، لو بخجل، من الكيان الإسرائيلي وجيشه. فهي جملةٌ تُقال، لا وزن لها ولا تبعات في قاموس السياسة الدولية وموازين القوى والمصالح. ولا يعرف ذلك أكثر من المظلومين في العالم، بمن فيهم اللبنانيون والسوريون واليمنيون والعراقيون والليبيون والسودانيون، وعلى رأسهم الفلسطينيون.

الهدف من إنشاء القانون الدولي الإنساني ومنظومته لم يكن منع الحروب، لأن واضعيه أدركوا أن لا أمل من ذلك، فقرّروا وضع قوانين لتنظيم الأعمال الحربية، غايتها تجنيب الشعوب ويلات حروب العسكر والسياسيين ومآسيها، وبالتالي إنّ القاعدة الأساسية لهذا القانون هي تجنّب استخدام القدرة على الإضرار بالمدنيّين، بخاصة استهدافهم بوصفهم وسيلة للضغط على الطّرف الآخر.

وذلك تماماً ما يفعله الإسرائيليون اليوم من قتل وتجويع وتعطيش للمدنيين في غزة بهدف الضغط على المقاومة لتقديم التنازلات أو حتى الاستسلام. ونتيجة الحصانة التي تمتّع بها النظام الإسرائيلي، أصبحوا لا يتردّدون بطعن جوهر القانون الدولي الإنساني بفجاجة ووحشيّة يصعب تبريرها أو تقبّلها حتى لدى جزء متنامٍ ممن كانوا من مؤيدي النظام الإسرائيلي بالأمس القريب. فليس من السهل تبرير حصار مستشفى في داخله مدنيون وأطفال وخدّج، وقصفه، بل إنّ حمايةَ منشآت العناية الطبية وحظر استهدافها قد يكونان من أكثر الأمور بديهيّة في مجال قوانين الحروب وأخلاقيّاتها.

> **القانون يكون قانوناً مُلزماً ويُفرض فرضاً، ولا يكون مجموعةَ توصياتٍ تختار الدّول ما يناسبها منها**

للأعراف والقيم كلها عبر ترديد ادّعاء أنّ «دفاعه عن النفس» ضدّ المقاومة الفلسطينية في غزة حقٌّ مشروع. المشكلة الأساسية في هذا الادّعاء، أنّه خطأ، كون حقّ الدول في الدفاع عن نفسها ينطبق فقط في حال وجود تهديد خارجيّ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وكانت محكمة العدل الدولية قد نفت أن يكون هذا الحقّ ينطبق في حالة مواجهة النظام الإسرائيلي لمخاطر نابعة من مناطق تحت احتلاله وسيطرته. وأبعد من ذلك، ينصّ القانون الدولي الإنساني على أنّ واجب القوّة القائمة بالاحتلال توفير الحماية للسكّان الذين يعيشون في مناطق سيطرتها، أي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

أما المفارقة الأكبر والأكثر فتكاً بفعالية القانون الدولي ومصداقيّته، فهي غياب تعامل القيّمين عليه بوصفه قانوناً ملزماً، بل يتصرّفون ويتحدّثون عنه كأن الالتزام به اختياري أو قابل للنقاش، إلّا حين تريد الولايات المتحدة غير ذلك. فيخرج أمين عام الأمم المتحدة وغيره من المسؤولين الأمميّين وقادة الدول ليطلبوا، إن طلبوا، أو يوصوا العدو الإسرائيلي بضرورة التماشي مع القانون الدولي. فالقانون يكون قانوناً مُلزماً ويُفرض فرضاً، وليس مجموعة توصياتٍ تختار الدول ما يناسبها منها، طبعاً. لا يخفى أن هدف عددٍ ممّن يطلبون علناً من النظام الإسرائيلي مراعاة القوانين الدولية، هو التقليل من الإحراج أمام هول المجزرة، وملزمة يجب أن تُقال لتمكينهم من غضّ الطرف عن الانتهاكات مع المحافظة على صورتهم بوصفهم مدافعين عن القانون الدولي وحقوق الإنسان والحضارة.

فعلياً، «إسرائيل» هي أكثرُ مَن خرَق القانون الدولي منذ تأسيس الأمم المتحدة، من دون أن يطالها أي نوع من المحاسبة، ليتكوّن تعبير «الاستثناء الإسرائيلي». وكان هذا القانون يتلقّى طعنة في كل مرّة استُثنيت فيها الانتهاكات الإسرائيلية من المحاسبة. ليأتي هول الحرب الحالية على غزة وحجم الخروقات بوصفهما إعلان استشهاد القانون الدولي الإنساني في مستشفى الشفاء في غزة على يد الجيش الإسرائيلي، لينضمّ إلى من أخفق في حمايتهم من أطفال غزة وغيرهم من عشرات آلاف شهداء القضية الفلسطينية والحقّ الفلسطيني.

فلسطين

جنان الخطيب، عمر نشابة

أعلن رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في بداية العدوان على قطاع غزّة في 8 تشرين الاول

الفائت ان "هذه الحرب ستكون طويلة" من دون ان يشير الى مراحل تلك الحرب الهمجية التي يشنّها منذ 42 يوماً

على الفلسطينيين في منطقة محاصرة تعد من اكثر المناطق المدنية اكتظاظاً في العالم. العدوان

الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزّة مستمرّ حتى اللحظة وبعد مراقبة تفاصيل الايام الـ 38 الاولى منه ومن خلال

التدقيق في روزنامة الجرائم الإسرائيلية تبيّن لنا ان العدو يهدد ويضلل ويبزر ويضيّف ويغدر ويدمّر دماراً شاملاً. وهو

يقوم بكل ذلك بشكل ممنهج متّبعاً كما يبدو تخطيطا مرحليا. نعرض في الآتي المراحل الست التي حددناها انطلاقاً

من ممارسات العدو الإسرائيلي وبحسب تسلسلها. ونشتبه بان المراحل تتوالى وجرائم القتل والإبادة الجماعية

تتعاظم لحين تهجير الغزّاويين ودفعهم الى النزوح الى المنطقة الحدودية مع مصر او الى سيناء

تحليل أوّلي للجرائم المتمادية في غزّة خلال اوّل 38 يوما

6 مراحل سبقت اجتياح المستشفيات

المرحلة الاولى: التهديد والوعيد والترهيب

بدأ العدو الإسرائيلي عدوانه الوحشي على قطاع غزّة بالتهديد والوعيد متعمّداً ترهيب الفلسطينيين وكسر ارادتهم بالصمود والبقاء. في 7 تشرين الأول من العام الجاري، سارع رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الى اعلان الحرب على قطاع غزّة المحاصر مهدّداً بـ«عملية واسعة النطاق». وتحدث جيش العدو الإسرائيلي إثر إطلاق العدوان الذي سمّاه «السيوف الحديدية» عن «ثمن باهظ» ستدفعه غزّة وأهلها. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية أن وزير دفاع العدو الإسرائيلي استدعى قوات الاحتياط العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في نطاق 80 كيلومترا من قطاع غزة.

ولم يقتصر إطلاق التهديد والوعيد على الإسرائيليين بل شمل كذلك حلفاءهم الاميركيين. فأشار الرئيس جو بايدن ووزير الدفاع الأميركي إلى «حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها» وأكّد أن البنتاغون سيعمل على توفير كل ما تحتاجه «لمواجهة الإرهاب». ونقلت رويترز أن «إسرائيل» أبلغت مجلس الأمن بأنها ستقوم بكل ما تتطلبه حماية مواطنيها والدفاع عن سيادتها من «الهجمات الإرهابية» من غزة.

في 9 تشرين الأول 2023، بعد اجتماع في القيادة الجنوبية لجيش العدو الإسرائيلي، قال وزير دفاع العدو الإسرائيلي يوآف غالانت إنه أمر بفرض «حصار كامل على قطاع غزة»، وأضاف: «قطعنا الكهرباء والطعام والمياه والوقود. قُطعت جميعها. نحن نحارب حيوانات على هيئة بشر ونتصرف وفقاً لذلك».

وتابع المتحدث باسم جيش العدو دانيال هغاري توجيهات وزيره قائلا ان: «المعابر مغلقة في القطاع، لا يوجد كهرباء، لا أحد يدخل أو يخرج.. ». معلناً أن «هناك المئات مدفونون تحت المباني في هجماتنا». (راجع «القوس»، 14 تشرين الأول، 10 تشرين الأول، «Genocide»).

يضاف إلى ذلك تهديدات جيش العدو لـ 22 مستشفى في قطاع غزة بالقصف. ويشير ذلك بوضوح إلى نيّة إسرائيلية مسبقة لاستهداف المستشفيات. (راجع «القوس»، 14 تشرين الأول، «الكذب الإسرائيلي الأميركي بشأن مجزرة المستشفى»).

(صنع الويب)

(افب)

المرحلة الثانية: التضليل والكذب واختلاق الروايات

البداية كانت كلمات مراسلة القناة الثانية عشرة العبرية التي روّجت لأكذوبة قطع رؤوس الاطفال، والتي نشرتها وعمّمتها وسائل إعلام أجنبية، كما تبنّى البيت الأبيض هذه الأكذوبة. وفي 11 تشرين الأول، صرّح بايدن بأنه "رأى بأم العين صورًا لأطفال صغار إسرائيليين مقطوعي الرؤوس". وفي 14 تشرين الأول، تم كشف زيف صورة الطفل المتفحم التي نشرها رئيس وزراء العدو نتنياهو، وقال إنها لطفل إسرائيلي أحرقته حركة المقاومة الإسلامية. فصورة الطفل الإسرائيلي المزعوم تعود إلى كلب في عيادة طب بيطري تم تزييفها عن طريق الذكاء الاصطناعي، غير أن الإعلام الغربي ما لبث أن ردد اكاذيب نتنياهو من دون تحقق أو دليل.

واتهم جيش الاحتلال الإسرائيلي حركة الجهاد الإسلامي بالوقوف وراء قصف مستشفى المعمداني حيث وقعت مجزرة في17 تشرين الأول. وادعى المتحدث باسم جيش الاحتلال دانيال هاغاري أنّ حركة حماس ضخّمت أرقام ضحايا المجزرة.

الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وكندا وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وغيرها من الدول تماشت مع حملة التضليل الإسرائيلي وروّجت للرواية الكاذبة و«الأدلة» المزعومة التي قدّمها جيش الاحتلال. علماً أنه تبيّن لاحقاً أن الصور والفيديوهات التي قدّمها العدو مزيفة وجرى التلاعب بها وتحريرها لتتناسب مع كذبته. علماً أن الرواية الأولى التي قدّمها العدو الإسرائيلي تبنّت عملية قصف مستشفى المعمداني لوجود مقاتلين من «حماس» فيه، مشيراً إلى أن المقاومة تستخدم المستشفيات والمساجد والمدارس والمدنيين كدروع بشرية. (راجع «القوس»، 21 تشرين الأول، «الأدلة المزعومة تشير إلى الخداع»).

المرحلة الثالثة: تبرير قصف المستشفيات وقتل المدنيين

قال الرئيس الإسرائيلي، إسحق هرتسوغ، في 3 تشرين الثاني إن أجهزة استخباراته حددت موقع مركز قيادة حركة «حماس» في غزة، زاعماً أنه يقع تحت مستشفى الشفاء المركزي في القطاع. ويتذرّع المسؤولون الإسرائيليون بوجود مقرّات وأنفاق للمقاومة تحت المستشفيات في قطاع غزة بهدف تبرير قصفهم لمحيط المستشفيات في بادئ الأمر، ثم لاستهدافاتهم المتعمدة لبوابة مجمّع الشفاء والعيادات الخارجية وقسمي العناية المركّزة، بالإضافة إلى قصف المستشفى الإندونيسي ومستشفى التركي للسرطان ومدخل مستشفى ناصر للأطفال ومستشفى القدس والطابق الثالث من مستشفى الرنتيسي للأطفال.

في إطار الترويج للأكاذيب والتضليل والتحريض تمهيداً لتدمير المستشفيات وقتل المرضى، عرض الناطق باسم جيش الاحتلال، في مؤتمر صحفي، فيديوهات مفبركة تُظهر بشكل واضح مشاهد مُركّبة و"رسما تمثيليا، بدون عرض المواد الحقيقية» كما أشار الناطق باسم جيش العدو. وفي هذا الإطار التحريضي، انتشر على وسائل التواصل مقطع فيديو لمرضة فلسطينية مزعومة من داخل مستشفى الشفاء، وهي بحالة خوف وتتحدث باللغة الإنجليزية والعربية وتدعي أن عناصر حركة «حماس» هاجموا المستشفى وسرقوا الوقود والدواء. لكن الأطباء والممرضات في مستشفى الشفاء قالوا "لا نعرف هذه المرأة، ولم تعمل هنا من قبل ولم نرها أبدًا في المستشفى». (المصدر: مسبار، موقع مكافحة الإشاعات والأخبار الكاذبة)

هذا مع التأكيد أن لا دليل أو إشارة إلى وجود قاعدة عسكرية او مركز لحركة حماس في أي من المستشفيات، ولم تظهر أي بقايا لأسلحة أو عتاد عسكري في المستشفيات أو في المكان الذي جرى الاستهداف ضمنه. وكان قد ثبت سابقاً وبالمخططات الهندسية كذب الاحتلال عندما عرض صوراً قال إنها فتحات أنفاق للمقاومة وتبيّن لاحقاً أنها أماكن لتخزين المياه والوقود لأقسام المستشفيات المختلفة. (راجع «القوس»، 11 تشرين الثاني، «حرب إرهابية إسرائيلية على المستشفيات»).

في هذا السياق، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنها لم تجد ما يؤكد مزاعم الجيش الإسرائيلي أن مقر قيادة حركة حماس يقع تحت مستشفى الشفاء. كما أكّد الطبيب النروجي مادس غيلبرت الذي يعمل في مجمّع الشفاء الطبي منذ 16 سنة، أنه لا وجود لقيادة حماس في المستشفى (راجع «القوس»، 4 تشرين الثاني، «أبعد من قصف مستشفى»). وطلبت وزارة الصحة الفلسطينية وإدارة مستشفى الشفاء حضور مراقبين دوليين للكشف على المستشفى لدحض المزاعم الاسرائيلية.

والجدير بالذكر أن هذه الأكاذيب لا تنحصر في إطار حملة التحريض والتمهيد للاعتداء على المستشفيات والمرضى والطواقم الطبية والنازحين فحسب، لكنها كذلك لتبرير قصف العدو للمساجد والمدارس ومقرّات الأونروا وغيرها من المنشآت المدنية.

المرحلة الرابعة: التضييق والحصار والقنص

منذ فجر السبت 11 تشرين الثاني، حاصر الاحتلال مجمع الشفاء الطبي ونشر العديد من الطائرات المُسيّرة في أجواء المجمع تطلق النار داخل ساحات المستشفى على كل من يتحرك بداخله، الأمر الذي أدى إلى إصابة عدد من الموجودين بداخله. وفي 12 تشرين الثاني، حاولت إحدى العائلات النازحة المجازفة والخروج من مجمع الشفاء، فقصفها جيش الاحتلال مما أدى إلى استشهاد جميع افرادها.

وفي اليوم نفسه، وبعد انقطاع التيار الكهربائي عن مجمع الشفاء، أراد أحد العاملين تفقد المولد الكهربائي لتشغيله وإنقاذ حياة عشرات المرضى الذين يعيشون على أجهزة التنفس الاصطناعي، فاطلق جنود الاحتلال النار عليه وأصابوه في رقبته.

كما وقع العديد من الإصابات داخل مجمع الشفاء الطبي نتيجة إطلاق النار من الطائرات المُسيرة التابعة للاحتلال في ساحات المجمع، فيما لم تتمكن الطواقم الطبية من إنقاذ هذه الحالات بسبب حصار جيش الاحتلال للمجمع وعدم تمكّن الطواقم من التنقل بين الأبنية والأقسام الداخلية.

كما استهدف الحصار الإسرائيلي مربع مستشفيات يضم الرنتيسي والنصر والعيون والصحة النفسية، وتقدّمت الدبابات الإسرائيلية في محيط مستشفى الرنتيسي. وأعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في 2023/11/11 أن مستشفى القدس لم يعد يعمل بسبب نفاد الوقود المتوفر وانقطاع التيار الكهربائي. وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية، في 2023/11/12، أن عشرة آلاف مريض كانوا يعالجون في مستشفى الرنتيسي والتركي مهددون بفقدان حياتهم بعد أن طردهم الاحتلال من المستشفيات.

فيما يعيش الأطفال الخديج في مستشفى الشفاء في قطاع غزة أوضاعاً مأساوية بعدما أُعلنت المستشفى وفاة عدد منهم بسبب نقص الاكسجين والوقود، مما دفع لنقلهم إلى أحد الاقسام الأخرى في محاولة للحفاظ على حياتهم. وأشار التقرير الصادر عن وزارة الصحة الفلسطينية (الأحد 2023/11/12) إلى وفاة 6 أطفال خدج و9 مرضى في مستشفى الشفاء بسبب نفاد الوقود وخروج أقسامه عن الخدمة بعد حصاره من قوات الاحتلال.

(افب)

المرحلة الخامسة: غدر المدنيين والجرحى

يستمر الاحتلال الإسرائيلي في استهداف المدنيين سواء داخل بيوتهم او في الملاجئ أو أثناء وجودهم على الطرق بحثاً عن الأمان في المنطقة الجنوبية من غزة. وفي 10 تشرين الثاني، اتهم مندوب "إسرائيل" في الأمم المتحدة حركة حماس بأنها وراء الهجمات التي تستهدف سيارات الإسعاف والمستشفيات. ثم عاد ليناقض قوله ويضيف: «نتهم حماس باستخدام سيارات الإسعاف لنقل المقاتلين والأسلحة». وأضاف: «نوفر ممرات آمنة للمدنيين في غزة للعبور إلى الجنوب وحماس تمنع ذلك». واستشهد عشرات الفلسطينيين، غالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن، في قصف استهدف نازحين في شارع صلاح الدين وسط قطاع غزة.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها نازحون من شمالي قطاع غزة إلى الجنوب لقصف إسرائيلي أثناء استخدامهم لما ادعى جيش العدو انها ممرات "آمنة». فقد أشار المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة إلى بلاغات تفيد بوجود جثامين مئات النازحين الفلسطينيين على طرقات كانت أعلنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي "آمنة» باتجاه جنوب القطاع.

وفي 10 تشرين الثاني، اعتقلت قوات الاحتلال اثنين من سائقي سيارات الإسعاف أثناء عودتهما من جنوب القطاع إلى شماله، رغم التنسيق بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أبلغت بإمكان عودة سيارات الإسعاف التي كانت محتجزة بجنوب القطاع.

الإبادة الجماعية تشمل كل مناطق قطاع غزة. وأدى القصف المركز على جنوب القطاع خلال الأيام الأخيرة الى استشهاد عدد كبير من المدنيين. يثبت ذلك أن المزاعم الإسرائيلية عن وجود ممرات ومناطق آمنة هي مجرد ادعاءات كاذبة.

وكان المكتب الحكومي في غزة أعلن أن من بين الشهداء الذين خلفهم القصف الإسرائيلي على مناطق في جنوب القطاع 1050 من سكان الشمال كانوا قد نزحوا الى الجنوب هرباً من القصف في شمال القطاع. في ما يتعلق بالمستشفيات والجرحى، نقلت رويترز عن نتنياهو قوله: «عرضنا على مستشفى الشفاء الوقود، لكنهم رفضوا». فيما أشار مدير مجمع الشفاء الطبي أبو سلمية في حديثه لبي بي سي في 12 تشرين الثاني: «الجيش الإسرائيلي عرض تزويدنا بـ300 لتر سولار فقط وهي كمية تكفي لتشغيل المستشفى نصف ساعة». وأشار إلى أن طريقة تسلّم هذه الكمية لم تكن آمنة أساساً مشيراً في إلى أنه «بدلاً من أن يرسل الكمية عن طريق الهلال الأحمر طلب مني أن آذهب لاستلمها أو أرسل سائقاً يستلمها الثانية ليلاً عند مفترق محدد في مدينة غزة تحيط به الدبابات والطائرات وكلها أماكن اشتباك».

(افب)

المرحلة السادسة: التدمير الشامل والمتواصل واقتحام المستشفيات

لليوم الثامن والثلاثين على التوالي تواصلت المحرقة «الإسرائيلية» الوحشية على قطاع غزة، وما زال جيش الاحتلال يمارس القتل المباشر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل حتى اللحظة، ويستهدف الأطفال والنساء والمدنيين والمنازل الآمنة، بالتزامن مع تفاقم الظروف الإنسانية الصعبة الناتجة عن تداعيات المحرقة الوحشية والحصار المتواصل على قطاع غزة منذ 17 عاماً.

بلغ عدد إجمالي المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال «الإسرائيلي» 1,153 مجزرة، وبلغ عدد المفقودين 3,500، منهم 1740 طفلا لا يزالون تحت الانقاض. وبلغ عدد الشهداء 11,240، بينهم 4,630 طفلاً، و3,130 امرأة، وبلغ عدد شهداء الكوادر الطبية 198 طبيبا وممرضا ومسعفا، واستشهد 21 من رجال الدفاع المدني، و51 صحافياً. وبلغ عدد الإصابات 29,000، أكثر من 70% منهم من الأطفال والنساء.

وفي ظل استهداف جيش الاحتلال المُركّز للمستشفيات بشكل خاص وتهديد الطواقم الطبية، خرج عن الخدمة 25 مستشفى و52 مركزاً صحياً، واعتدى جيش الاحتلال على 55 سيارة إسعاف.

وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تعرضت إلى هدم كلي 41,120، إضافة إلى 222,300 وحدة سكنية تعرضت للهدم الجزئي.

وبلغ عدد المقرات الحكومية المدمرة 94، و253 مدرسة منها 63 خرجت عن الخدمة. وبلغت عدد المساجد المدمرة تدميراً كلياً 71، و156 مسجداً تعرضت للتدمير الجزئي، إضافة إلى استهداف 3 كنائس.

وبلغت الخسائر الزراعية الناجمة عن هذا العدوان المتواصل 180 مليون دولار خسائر مباشرة، إذ أتلف الاحتلال وجرف أكثر من 25% من المساحات الزراعية بواقع 45,000 دونم، كما أتلف آلاف الأشجار المثمرة، وأعدم أفواجا كاملة من مزارع الماشية والدواجن والأسماك.

كل ذلك يدلّ الى توافر جميع العناصر الذي تشكل جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة المحاصر.

فلسطين

حرمة جثث الشهداء في غزّة

فاطمة خشّاب درويش

نمشي في الشوارعِ باحثين عن السلامة. من سيدفننا إذا متنا؟ عرايا نحن. لا أُفقٌ يُغَطينا ولا قبرٌ يوارينا ...

(محمود درويش)

رائحة الموت تفوح في كل مكان في غزّة. أكثر من 11200 شهيد وشهيدة سقطوا على مذبح الحرية. تتناقل وسائل الإعلام يومياً صور الشهداء وأغلبهم من النساء والأطفال، ولا تتوقف آلة الإجرام عند حدود القتل للغزاويين، بل تطال إنتهاكاتها للكرامة الإنسانية للضحايا حتى بعد موتهم.

جثث الشهداء في كل مكان: على جوانب الطرقات، في برادات المستشفيات وباحاتها، وتحت الركام. المئات لم ينتشلوا بعد، إذ لا يسمح

> **حمّود: لم يستسلموا للعدو ولم يخرجوا من ديارهم، صمدوا في غزّة، كانوا ثابتين في عقيدتهم**

العدو بأعمال الإغاثة، والجميع مستهدف. لا تمييز بين مسعف أو منقذ، فالجميع يُقتل بدم بارد.

تغيب الإحصاءات الدقيقة لأعداد الشهداء في غزة، فالمعركة مستمرة وغبارها لم ينجل بعد. ولكن ماذا عن المفقودين منذ بداية العدوان؟ هل يحتمل موضوع تعداد الشهداء الخطأ والتأويل حتى لو تجاوز العشرة آلاف شهيد؟ حتماً لا، فكل رقم هو إنسان، هو روح وعالم بأسره لا يمكن تدويره أو شطبه من القيود تحت أي ظرف من الظروف. حتى أولئك الأطفال الذي ولدوا منذ بداية العدوان واستشهدوا خلاله، من حقهم أن تكتب أسماؤهم في حيز القيود، وأن لا يحرموا من وجودهم في سجل الشهداء.

في غزّة، جثث الشهداء بعضها مشوه، تكتب الأسماء على أكياس الموت، تتكدس جنباً إلى جنب، يُلف الشهيد بالأغطية والحرامات، والأكفان.

كل ما يجري مع الشهداء هو إنتهاك للكرامة الإنسانية. فالدفن ممنوع في كثير من الأحيان بسبب العدوان المستمر، تدفن الجثث على عجل، ويُصلّى عليها في باحات المستشفيات. ويُمنع في كثير من الأحيان دفنها، وتتأجل العملية عدة مرات في انتظار فرصة مؤاتية. وينقل عدد من الغزاويين كيف تجمع الجثث في الباحات الخارجية للمستشفيات، تحفر لها حفرة كبيرة، وتوضع الجثث داخلها جنباً إلى جنب، ثم يُهال عليها التراب. وهناك أعداد كبيرة من الشهداء لا يتم التعرف على هوياتهم أو أسمائهم، وأشلاء كثيرة لا يعرف أصحابها .

حول ما يجري في غزّة، وتحديداً في موضوع دفن الجثث والتعاطي مع الشهداء، يقول رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة الشيخ ماهر حمود: «كل من سقط في غزّة على يد العدو والمحتل الصهيوني هو شهيد مظلوم، قتل من دون ذنب اقترفه، يأخذون من صفات الشهداء الذين يسقطون في أرض المعركة وهم يقاتلون العدو، ويشتركون معهم في سرعة خروج الروح وعدم الشعور بآلام نزعها وأيضاً في مغفرة الذنوب». ويضيف: «هؤلاء الشهداء نيتهم قتال العدو، ولو تم إعطاؤهم القدرة على القتال لفعلوا ذلك. اختاروا أن يكونوا شهداء. لم يستسلموا للعدو ولم يخرجوا من ديارهم، صمدوا في غزّة، كانوا ثابتين في عقيدتهم وفي أفكارهم حيال المحتل الغاصب، وهم في الدرجات العالية بإذن الله».

(أف ب)

وحول الأعداد الكبيرة للشهداء وصعوبة القيام بالتكاليف الدينية الخاصة بهم عند الموت لجهة الدفن والتكفين والصلاة عليهم، ينطلق الشيخ حمود من مقولة أن «إكرام الميت دفنه»، فلا يجوز التأخير في الدفن لاعتبارات نفسية وصحية، مشيراً إلى أنّه «مع اختلاف العلماء في الإجتهادات، فإن شهيد المعركة يدفن بثياب المعركة كما فعل رسول الله مع شهداء معركة أحد، إذ صلى عليهم ودفنهم دون تغسيل. وفي غزة يتم التعاطي مع الشهداء كشهداء المعركة، يدفنون من دون تغسيل لاستحالة هذا الأمر مع الأعداد الكبيرة للشهداء».

أما بالنسبة للصلاة على الميت، يفترض أن تؤدى بشكل مباشر على الميت، وإذا لم تكن هناك إمكانية لذلك، يمكن الصلاة عليه في وقت لاحق. ويلفت إلى «وجود حرج في الصلاة على أشلاء الشهداء والجثث غير المعروفة، فتصبح الفتوى عندها متعلقة بحسب الإستطاعة».

وفي ما يتعلق بالدفن الجماعي، يوضح الشيخ حمود أنّ «الأصل في الفقه الإسلامي وجود فاصل بين كل جثة وغيرها، ولكن في هذه الظروف، وخاصة في موضوع القتل الجماعي والأعداد الكبيرة للشهداء، يجري دفنهم في حفرة واحدة لتعذر دفن كل شهيد في قبر». ويختم قائلاً: «النصر في غزّة حتمي ان شاء الله، وكل الشهداء الذين سقطوا ويسقطون يدفعون بدمائهم الثمن الباهظ للنصر».

تواطؤ «الأونروا» والصليب الأحمر مع الاحتلال؟

ملاك سلّوم

منذ أن أمر جيش الاحتلال "الإسرائيلي" أهالي قطاع غزة بالتوجه جنوباً ("13 ت1")، انسحبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) مباشرة وطوعاً إلى جنوب القطاع. أخلت الوكالة مراكزها

> **ترد شهادات متواصلة من الأهالي حول تجاهل الصليب الأحمر مناشدات الناس تحت الأنقاض والمصابين داخل البيوت المستهدفة**

وأوقفت خدماتها، ما حرم 70% من سكان شمال غزة من الخدمات الصحية، وفق ما ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة. كما شكل تماهياً تاماً مع المخطط "الإسرائيلي" للتهجير.

ورغم ذلك، فهذا لم يحسّن من ظروف النزوح في جنوب قطاع غزة، فملاجئ الأونروا تضمّ نحو 600 ألف نازح، بنسبة تفوق قدرتها الاستيعابية بـ 9 مرّات، وفي مراكزها هناك مرحاض واحد لكل 160 نازحاً، ووحدة استحمام واحدة لكل 700 نازح.

في هذا السياق، أصدرت وكالة الأونروا إشارة بإخلاء خمس مدارس في القطاع تؤوي آلاف النازحين بحجة أن المدارس في خطر وأنّها لا تستطيع حمايتها.

أما على صعيد المساعدات الإنسانية الشحيحة التي دخلت القطاع والتي أناطت الأمم المتحدة الأونروا بتوزيعها، فقد لفت رئيس مكتب الإعلام الحكومي سلامة معروف إلى أن الوكالة احتجزت المساعدات وقامت بتأخير دخول الشاحنات الى القطاع (تصريح في 31 ت1 2023). وذكر مكتب الإعلام الحكومي في غزة، في السابع من الشهر الجاري، أن الأونروا تقدم المساعدات للمدارس التي تشرف عليها فقط، دون أن تقدم مساعدات للنازحين خارج مدارسها.

طبياً أيضاً، أعلن المدير العام للمستشفيات في غزة محمد زقوت، في تصريح صحافي أن الأونروا ومنظمة الصحة العالمية "اعتذرتا عن عدم تقديم أي شيء في مدينة غزة ومنطقة الشمال". بدوره أشار المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة، إلى أن الأونروا تركت ذوي الأمراض المزمنة دون متابعة أو علاج، "كما أنها أدارت ظهرها لسكان القطاع عموماً وتركت الأطفال دون تطعيم".

الاتهامات بالتواطؤ لاحقت كذلك الصليب الأحمر الدولي، حيث شدد رئيس قسم الحروق في مستشفى الشفاء د. أحمد المخللاتي، على أن الصليب الأحمر لم يقدّم أيّ خدمات على مستوى تأمين المستشفيات أو تفريغ المرضى أو حماية المؤسسات الصحية، قائلاً: "الصليب الأحمر جزء من التواطؤ الذي يحصل بين الاحتلال والمؤسسات الدولية" (15 تشرين الأول 2023).

وكشف مدير المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبدو في تصريح على قناة "الجزيرة"، أن الصليب الأحمر "لديه مولدات كهربائية في مخازنه، لكنه رفض إيصالها إلى مستشفى الشفاء والمستشفيات الأخرى، ويرفض تعزيز أفراده".

من جهته، حمّل الناطق باسم الدفاع المدني في غزة، محمود بصل، المنظمة مسؤولية عدم حماية طواقمه من القصف "الإسرائيلي". في غضون ذلك، ترد شهادات متواصلة من الأهالي حول تجاهل الصليب الأحمر مناشدات الناس تحت الأنقاض والمصابين داخل البيوت المستهدفة والشوارع في مدينة غزة والشمال.

تجهيل المرتكب

منذ بداية الحرب "الإسرائيلية" العدوانية على القطاع، استشهد 101 موظف في الأونروا، وتضررت أكثر من 60 منشأة، وتعرّض ما لا يقلّ عن 70 في المئة من مرافقها وسط وجنوب القطاع للقصف، كما أن طواقم الصليب الأحمر لم تكن بمنأى عن المخاطر والتهديدات الأمنية. وبالرغم من ذلك، وعلى نسق الإعلام الغربي، تعمد المنظمتان في الأغلبية الساحقة من بياناتهما وتصريحاتهما الإعلامية إلى عدم إدانة الاحتلال بشكل مباشر وتجنّب ذكر الجهة التي قصفتهما.

(من الويب)

قرار لمجلس الأمن من دون آلية تنفيذية

صادق علوية

في 15 تشرين الثاني 2023، بعد مرور 40 يوماً على القصف الإسرائيلي المستمرّ حتى اللحظة على المدنيين في غزة، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2712 الذي يدعو إلى إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة والإفراج الفوري وبدون شروط عن كل الرهائن. الا ان هذا القرار يفتقد الى آلية تنفيذية لتطبيق أعمال الإغاثة كما يفتقر إلى ادانة لأعمال القصف الهمجية التي مارسها الاحتلال ضد المدنيين وقتلهم بمن فيهم موظفي المؤسسات الانسانية الدولية ولم يعتبرها جرائم حرب.

القرار يدعو إلى إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام لتمكين الوكالات الإنسانية الأممية وشركائها من الوصول الكامل والعاجل ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية وتيسير توفير السلع والخدمات الأساسية المهمة لرفاه المدنيين وخاصة الأطفال في جميع أنحاء قطاع غزة. وفي هذا الصدد أشار القرار إلى أن تلك الهدن الإنسانية ستُمكن من "إجراء الإصلاحات العاجلة في البنية التحتية الأساسية وجهود الإنقاذ والإنعاش العاجلة بما في ذلك للأطفال المفقودين" في المباني المتضررة والمدمرة بما يشمل الإجلاء الطبي للأطفال المرضى أو الجرحى ومقدمي الرعاية.

يدعو القرار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، ولا سيما الأطفال، فضلا عن ضمان الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية.

ويهيب القرار بجميع الأطراف الامتناع عن حرمان السكان المدنيين في غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني. ويرحب بالعملية الأولية لتوفير الإمدادات الإنسانية للمدنيين في قطاع غزة وإن كانت محدودة، ويدعو إلى توفير هذه الإمدادات لتلبية الاحتياجات للسكان المدنيين وخاصة الأطفال. ويطالب القرار جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويشدد على أهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وتفادي التضارب، لحماية جميع العاملين الطبيين والإنسانيين والمركبات والمواقع الإنسانية والبنية التحتية الحيوية، بما فيها مرافق الأمم المتحدة، والمساعدة في تسهيل تنقل قوافل المساعدة والمرضى وخاصة الأطفال المرضى والجرحى ومقدمي الرعاية لهم.

> **تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثية كجزء من تجويع المدنيين وكأسلوب من أساليب الحرب يشكّل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية**
>
> المادة 8 (2) (ب) 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

(أنجل بوليغات - المكسيك)

تضامن 300 محام دولي مع غزّة

ريتا ابراهيم

بالنيابة عن حوالي مئة منظمة وجمعية حقوقية من جميع أنحاء العالم وعن مجموعة من 300 محامي فرنسي ودولي، تقدم المحامي الفرنسي جيل ديفير Gilles Devers، يوم الخميس الماضي في 9 تشرين الثاني 2023، بشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للنظر في جرائم الإبادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في غزة. وسيتم تسليم شكواهم إلى مكتب الضحايا الذي أنشأ في عام 2002 لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية (الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية). تتضمن قائمة الموقعين منظمات وجمعيات من العديد من البلدان: فرنسا، بلجيكا، سويسرا، سويد، تركيا، البرتغال، الولايات المتحدة، كندا، تونس، الجزائر وغيرها. ومن بين الموقعين AFD الدولية في بروكسيل، الاتحاد اليهودي من أجل السلام UJFP، فنانون من أجل السلام في كندا. وتعد هذه المبادرة واحدة من عدة دعوات قضائية، تقدمت بها منظمات وجمعيات حقوقية في الأسابيع الماضية، منددة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات توقيف بحقّ المسؤولين عن تلك الجرائم.

التدمير المتعمّد لمجموعة ما بشكل كلّي أو جزئي هو المكون المحدّد للإبادة الجماعية والذي يميزها عن الجرائم الأخرى. في تعريف الأفعال التي تشكل إبادة جماعية، هناك "الإخضاع المتعمد لمجموعة ما لظروف معيشية تهدف إلى تدميرها المادي، كليًا أو جزئيًا". لذا اعتبر الموقعين على هذه الدعوة أن كل معايير جريمة الإبادة الجماعية متوافرة في فلسطين. إخضاع السكان عمدًا لحصار كامل، بدون ماء وطعام، قطع الكهرباء، منع وصول الدواء والحصول على الرعاية الصحية، قصف المدنيين والبنية التحتية المدنية، التهجير القصري للسكان يتوافق مع هذا النوع من الأفعال التي تعرف جرائم الابادة الجماعية. هذه العناصر تزامنت مع خطاب ممنهج لتجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته وإعطاء غطاء لتبرير جرائم الاحتلال. فالاحتلال الإسرائيلي لم يبذل أي جهد لإخفاء ما يقوم به من جرائم إبادة جماعية.

> **ديفير: لا يمكن للحكومات إلقاء الخطابات حول القانون الدولي وحقوق الإنسان ثم القبول بالهجوم الإسرائيلي دون القيام بأي شيء**

تطرّق هذا الطلب لمختلف المراحل التي مرّت بها القضية الفلسطينية، من فترة الاحتلال البريطاني ووعد بلفور، تقسيم الأمم المتحدة وقيام دولة الاحتلال، مختلف الحروب العربية ضدّ الاحتلال، اتفاقيات أوسلو عام 1993، الحصار المفروض على غزة، حتى الإبادة الجماعية المستمرة للشعب الفلسطيني ولاسيما في قطاع غزة. وتستند هذه الشكوى على شهادات موثقة من قبل شهود فلسطينيين وتهدف الى حثّ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على جمع الأدلة وفتح تحقيق في الأفعال الاجرامية للاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول الماضي. من خلال هذه الشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضدّ الكيان الصهيوني أعربت هذه المجموعة من المحامين والمنظمات عن دعمها للشعب الفلسطيني ودعت جميع دول العالم إلى الانضمام إلى هذه المبادرة، لمواصلة المواجهة معاً. كما صرّح المحامي جيل ديفير أن "على الحكومات التي لا ترغب في أن تكون متواطئة أن تمتنع عن دعم إسرائيل وأن تختار المعسكر الذي تنتمي إليه، اما معسكر حقوق الإنسان أو معسكر الإبادة الجماعية. لا يمكن لهذه الحكومات إلقاء الخطابات حول القانون الدولي وحقوق الإنسان ثم القبول بالهجوم الإسرائيلي دون القيام بأي شيء".

بالرغم من أهمية هذه الخطوة على صعيد التضامن الأممي الديمقراطي مع القضية الفلسطينية وأهمية توثيق جريمة الابادة الجماعية التي يقوم بها العدو الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، يمكن لنا ان نتساءل اليوم عن مدى شرعية هذه المحاكم الدولية وبشكل عام الهيئات الدولية. تركيبة هذه الهيئات الدولية، آليات عملها وتاريخها يشهد على أنها تلعب دور الذراع الدبلوماسي لتعزيز وحماية هيمنة الامبريالية الغربية ولاسيما في حروبها ضدّ الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم، فاذاً في فلسطين. هذا "المجتمع الدولي" الذي "شرّع" تقسيم فلسطين في 1947، عمل ويعمل دائماً على اخفاء الطبيعة الاستعمارية للكيان الصهيوني وعلى تبيض جرائمه. فإذا صدف وأن قامت هيئة من هذه الهيئات بمجرد إدانة للكيان الصهيوني أو تبني قرار دولي يدعي حماية حقوق الشعب الفلسطيني، فالجواب يكون إما بفصل تصفية المسؤول عن هذا القرار أو ضرب الكيان الصهيوني بعرض الحائط هذا القرار ومعه كل القوانين الدولية. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدّة رقم 194 الذي أقرّ عام 1948 حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا قصراً من منازلهم خير دليل على ذلك. فماذا ننتظر من كيان يجاهر في جرائمه منذ أكثر من 75 عاماً، تحت أعين وبدعم غير مشروط من الدول الغربية، يدوس على كل القوانين الدولية بدون لا رقيب ولا حسيب، ويرفض أصلاً أن يكون عضوا في محكمة الجنائية الدولية أو أن يعترف بشرعيتها؟ الردّ أتى من فلسطين، مواجهة الاحتلال وتحرير فلسطين من البحر الى النهر وفرض حقّ العودة لكل الشعب الفلسطيني لا يتمّ الا بقوة المقاومة.

القوس
السبت 18 تشرين الثاني 2023 العدد 88

عدوان إسرائيلي متواصل منذ 42 يومًا
«إغراق» غزة

غسان الخطيب

بعد الإطلاع على الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر حجم الدمار ومنهجية القصف على قطاع غزة، ورغم أن الصور هي غير إحترافية للإضاءة والتركيز على آثار الدمار والهدم من الناحية الهندسية، يتبين أن الدمار الحاصل مدروس بعناية فائقة بحيث يأتي حصاده لحظة القصف وما بعدها، على المديين القريب والبعيد. بمعنى آخر، يبدو أن العدو، بعد «التسطيح»، يحاول «اغراق غزة وتشليقها» من خلال بدء معارك خفية يمكن تحديد بعض ملامحها على الشكل التالي:

معركة صحية

تشير الوقائع إلى أن المعركة الصحية ستكون صعبة جداً على الغزاويين، مع قصف غالبية المباني والأبراج والعمارات السكنية بقذائف كبيرة وارتجاجية (زلزالية)، وما ينتج عنها من تصدّع كامل للبناء وتهدم للجدران (راجع «القوس»: تسطيح غزة)، مما يمنع إمكانية إيواء الناس في المنازل التي تفتقد أساساً لكافة عوامل الحياة. ومما يصعب هذه المعركة قدوم فصل الشتاء، مع وجود مئات الضحايا والجثث التي بدأت بالتحلل تحت الأنقاض.

المعركة الاقتصادية

لم يقتصر القصف والتدمير على المباني والأبراج والمنشآت، بل طال أيضاً، بشكل كبير، البنية التحتية من طرقات وجسور وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والهاتف، إضافة إلى آبار ومحطات المياه وألواح الطاقة الشمسية.

صورة لحالة الابنية غير القابلة للسكن

صور للابنية المهدمة ومعالم البنية التحتية المفقودة

> **إغراق غزة ببرك المياه الآسنة التي تحتوي على بقايا الجثث المتحللة والتي ستجد طريقها الى الحفر الناتجة عن القنابل الخارقة**

وبعد انتهاء العدوان، سيواجه الغزاويون مشكلات وتحديات إضافية تتخطى عبء كلفة رفع الانقاض وهدم الأبنية المتصدعة والآيلة للسقوط، والتي بحسب الصور يبدو أن عددها كبير ويقدّر بأكثر من 60%.

إلى ذلك، من الواضح أن الهدف من قصف البنية التحتية ليس محصوراً فقط بتحويل الأحياء الى مناطق غير صالحة للسكن لمدة طويلة جداً (تفوق السنة)، وإنّما تحويل هذه المناطق والأحياء الى مستنقعات للمياه الآسنة الآتية مما تبقى من منشآت صالحة للسكن ومن مياه الامطار والسيول التي تحتوي على بقايا الجثث المتحللة. فيتم بذلك اغراق غزة ببرك المياه التي ستجد طريقها الى الحفر الناتجة عن القنابل الخارقة والتي تسببت بحفر عميقة.

معركة الأنفاق والحفر

بالنظر الى الصور أدناه، يظهر أن «عقدة الخنادق والأنفاق» لدى العدو الإسرائيلي هي شغله الشاغل، فلا يدّخر قنبلة لكشف هذه الأنفاق عبر اللجوء إلى «تكتيك» إحداث حفرة عميقة قدر الامكان لعله يتمكن من تحديد فتحة نفق ما، أو أن يحدث بقوة الخرق والانفجار انهياراً في نفق ما، لكنه لم ينجح.

لذلك لجأ العدو الإسرائيلي الى استعمال القنابل الخارقة والمضيئة داخل الحفر الموجودة قبل الهجوم البري، إنطلاقاً من فكرة أن الاحتراق يكشف مكان وجود أنابيب التهوئة، فتتحول الى «شاروق هواء» يسحب الاوكسجين من تلك الانفاق ويكشف مكانها، فلم تنجح خطته.

وهو الآن يسعى إلى اغراق الحفر العميقة بسيول مياة الخزانات المقصوفة لربما يفضح تسريب المياه الى تلك الحفر أماكن الخنادق. لكن كمية المياة في الآبار لم تكن كافية، وهو ينتظر هطول الامطار لعل كمية السيول التي تصل الى الحفر العميقة وتملؤها تفضح أماكن الأنفاق عبر حدوث انهيارات و«تشليق».

معركة الواقع الاجتماعي

مع حجم الدمار الهائل والجرف للأراضي والمناطق، ستواجه الدوائر العقارية والمساحة والتنظيم المدني تحديات وضغوطاً ومشكلات كبيرة لإعادة تحديد حدود العقارات من جديد وإسقاط حدود الطرقات والتخطيطات وإسقاط أماكن و«شقلات» كافة البنى التحتية. يضاف إلى ذلك، تأكيد ملكية العقارات لاصحابها الفاقدي سندات الملكية الموجودة تحت الانقاض وعقود البيع وسواها.

صورة لحفرة تتوسط ملتقى طرق حيث دفرت شبكة الصرف الصحي وكامل البنية التحتية، وتحوّلت الى مستنقع للمياه الآسنة

صورة للسيول الناتجة عن قصف الاحتلال لبئر المياه الرئيسي في تل الزعتر، يمكن ملاحظة اتجاهها نحو المناطق الاكثر انخفاضاً

صور للحفر وعمقها واتساعها وقربها من الطرقات

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني: رامي عليّان

alqaous alqaous22 al_qaous alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com